العدد ٠١٣٤ السنة الثالثة عشرة ٥ رجب - شعبان ١٤٣٢هـ

الشورى
Ash-shura

الأمير منصور بن متعب أمام الشورى:

٨٠ مليار ريال لمواجهة مشكلة السيول
وقراراتكم وراء دعم وتطوير العمل البلدي

المملكة تدعو إلى إصلاحات جادة تكفل حقوق الإنسان العربي

تسرب الأطباء.. بين إغراءات القطاع الخاص وعراقيل القطاع العام

٣٠٠٪ زيادة في رسوم التبغ

ضوابط للحد من زواج القاصرات

الأعضاء: عمر ثروة النفط ٦٠ عاماً فقط.. ماذا بعدها؟!

الحبيب الجنحاني:
مهما اختلفت الأنظمة
فإن الشعوب العربية
ستظل مترابطة

طفلٌ يحلمُ .. أمّةٌ تحيا

للتبرع والزكاة عبر حسابات الجمعية المصرفية المذكورة أدناه:

اسم البنك	رقم حساب التبرعات
مصرف الراجحي	SA17 8000 0203 6080 1003 3442
بنك الرياض	SA71 2000 0002 0102 0173 9901
البنك الاهلي التجاري	SA14 1000 0023 0116 8000 0106
مجموعة ساب المالية	SA08 4500 0000 0012 0735 6001
البنك السعودي الهولندي	SA14 5000 0000 0330 5642 0420
البنك العربي الوطني	SA45 3040 0108 0026 5000 0011
البنك السعودي الفرنسي	SA56 5500 0000 0502 5040 0114
مجموعة سامبا المالية	SA31 4000 0000 0000 0119 0229
بنك البلاد	SA16 1500 0999 3000 0194 0002
مصرف الإنماء	SA31 0500 0068 2001 8380 0000

كما يمكنكم المساهمة من خلال إرسال رسالة من جوالك إلى الرقم:

5050

جمعية الأطفال المعوقين

www.dca.org.sa

800 124 1118

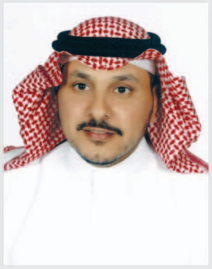

الدولة واحتكار الحكمة

د. محمد المهنا •

كان الحوار الذي دار بين سمو وزير الشئون البلدية والقروية وأعضاء مجلس الشورى مؤخراً وتواصل على مدى ساعتين صورة رائعة من صور تناغم الأداء بين الجهاز التنفيذي والجهاز التشريعي والرقابي في المملكة.

فقد طرح الأعضاء من جانبهم كافة ملفاتهم بما تنبض به من معاناة للعديد من المناطق والمواطنين بكل صراحة وواقعة، ومن جانبه أقر سمو الوزير بحجم المشكلات ووضع يده على الأسباب وكشف وسائل العلاج القائمة والقادمة بكل شفافية ووضوح.

وفي اعتقادي أن وزير بحجم ثقافة ونضج وتخصص سمو الأمير منصور بن متعب كان خلال تلك الجلسة نموذجاً لرؤى جديدة للجهاز الحكومي لخصها سموه في قوله « نحن في وقت نتعامل مع تعارض المصالح، ومن الخطأ أن تقرر الدولة وحدها في كافة الأمور وأن تنفذ، لأن هذا يعني احتكار الدولة للحكمة » فتلك الكلمات تجسد توجه الدولة نحو بناء شراكة واعية بين كافة أطياف المجتمع، وصياغة القرار وفقاً لآلية منهجية تستعرض كافة الآراء وتستوعبها، الأمر الذي يسهم تعزيز روح المسؤولية والانتماء باعتبار الوطن ملك للجميع.

كما كانت المساحة العريضة لمسؤوليات وزارة الشؤون البلدية والقروية والتصاقها بهموم الناس باعتبارها في مقدمة وزارات الخدمات - كانت فرصة لفتح العديد من الملفات التي ثقلها تراكم المشكلات لسنوات مثل السيول وتبعاتها، ومنح الأراضي ، وتخطيط المدن والأحياء، وارتفاع تكاليف البناء والاسكان، ونقص الخدمات، والمشروعات البيئية، والانتخابات، وتفعيل دور المجالس البلدية.

ووجد الأعضاء لدى الوزير - في اعتقادي- إجابات مقنعة وحلول مدروسة للكثير من تلك المشكلات، وأيضاً رؤيا لتصحيح الكثير من الأوضاع السلبية والأخطاء التي عانينا منها طويلاً.

رئيس التحرير

المحتويات

32

تحقيق

تسرب الأطباء.. بين حوافز القطاع الخاص ولوائح القطاع العام

عانت وزارة الصحة وما زالت تعاني من تبعات تسرب كفاءاتها الطبية الوطنية من مشافيها ومراكزها الصحية المنتشرة في أنحاء المملكة، حيث لوحظ توجه كثير من الأطباء إلى القطاع الخاص أو العمل الإداري ما حدا بوزارة الصحة إلى مراقبة الأوضاع في كافة المرافق الصحية التابعة لها، لكن السؤال يظل مطروحاً: لماذا يلجأ مثل هؤلاء الأطباء إلى العمل خارج القطاع الصحي العام أو على أقل تقدير التوجه إلى العمل الإداري داخل المرفق الصحي العام الذي يعمل به هذا الطبيب أو ذاك؟

50

تغطية

وفد المجلس يؤكد على قوة العلاقات بين المملكة وكل من التشيك والمجر

حظيت زيارة وفد مجلس الشورى إلى كل من التشيك والمجر باهتمام المسؤولين في البلدين الذين أكدوا على مكانة المملكة ودورها الرائد في نشر السلام على مستوى العالم. أن العلاقات بين المملكة والجمهوريتين تشهد تطوراً في مختلف المجالات بفضل دعم واهتمام ولاة الأمر وحرصهم الدائم على تنمية روابط الصداقة وعلاقات التعاون البناءة مع الدول الشقيقة والصديقة.

44

دراسة

أبحاث الخلايا الجذعية - عبث علمي أم فتح حيوي؟!

الخلايا الجذعية، هي الخلايا الأولية التي تتكون منها الخلايا المختلفة التي تكون أنسجة فأعضاء الجسم، وهي تتمايز إلى خلايا متخصصة تزيد على مائتين وعشرين نوعاً، وهي - أي الخلايا الجذعية - تتكون من البويضة بعد تلقيحها بالحيوان المنوي بأربعة إلى ستة أيام مكونة الكرة الجرثومية والتي تتكون من كتلتين من الخلايا؛ خارجية، تكون المشيمة والأغشية التي يرتبط بها الجنين في جدار الرحم، وكتلة داخلية وهي التي بمشيئة الله تتمايز وتتخصص في تكوين أعضاء الجنين وتؤدي إلى إنتاج خلايا الدم، العضلات. الدكتور محسن الحازمي يقدم دراسة له حول هذا الموضوع.

38

حوار

الحبيب الجنحاني:

لم يتوقع أحد حدوث ثورة تونس وهناك محاولات للإلتفاف عليها

قال الكاتب والمفكر التونسي الدكتور الحبيب الجنحاني أنه رغم صعوبة الوضع في تونس، إلا أن أحداً لم يكن يتوقع أن تحدث هذه الثورة، وأشار إلى احتمال وجود محاولات للالتفاف على الثورة، لكن الشعوب بدأت تتنبه لذلك. وأكد الجنحاني أن حماس جيل الشباب لا يقلل من شأن الكبار لأن هذا الشباب الواعي قد تعلم على أيدي أساتذته ومعلميه من الآباء والأجداد .

الشورى
Ash-shura

تصدر عن الإدارة العامة
للعلاقات العامة والإعلام
بمجلس الشورى

الآراء الواردة بالمجلة لاتعبر بالضرورة عن
رأي المجلس أو آراء مسؤوليه

للتواصل والمشاركات shuramagazine@hotmail.com

اتجاهات

37 د. مفلح الرشيدي

41 د. صالح البقمي

42 أ.د محسن الحازمي

47 أ.د. جبريل العريشي

54 أ. د. صدقة فاضل

66 د. عبدالله العسكر

8

تحت القبة

- الأعضاء: ثروة النفط ستنضب خلال ٦٠ عاماً .. ماذا بعدها؟!
- ٣٠٠٪ زيادة في رسوم التبغ ومنع التدخين في الأماكن المغلقة
- الأعضاء: إشراك المختبرات الخاصة في فحص الغذاء والدواء
- التشكيلات القضائية في ميزانية وزارة العدل وضوابط لزواج القاصرات
- تعديل لائحة مراكز الإرشاد الأسرية ورقابة أدائها
- خرائط لمحافظات المملكة وتعاون بحثي بين الجامعات ومراكز البحوث
- الأعضاء يطالبون بتفعيل نظام الجودة الصحية وإلغاء ما يتعارض معه
- نظام للقياس والمعايرة لإصدار وتطبيق المواصفات القياسية

مجلس الشورى

المشرف العام
د. محمد بن عبدالله الغامدي
الأمين العام لمجلس الشورى

نائب المشرف العام
د. عبدالرحمن بن عثمان الصغير
مدير عام العلاقات العامة والإعلام

رئيس التحرير
د. محمد بن عبدالله المهنا

مدير التحرير
علي بن عبدالله الخضير

هيئة التحرير
منصور بن محمد العساف
محمد بن عبدالله الشيباني
فيصل بن محمد الشدي
أحمد بن سلمان السلمان

التصوير
سالم الحمدان
بسام البحر

ردمد:
issn:1319 - 9846

موقع المجلس على شبكة الانترنت
www.shura.gov.sa

المراسلات باسم رئيس التحرير
على العنوان التالي:
مجلس الشورى - الرياض
الرمز البريدي ١١٢١٢
المملكة العربية السعودية

الناشر
دار روافد
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٧٨١١١١
فاكس: ٢٩٢٠٠٧٧
info@darroaf.com

مجلس الوزراء يرحب باطلاق الحوار الوطني في البحرين:

المملكة تدعو لوقف إراقة الدماء واللجوء إلى الإصلاحات التي تكفل حقوق الانسان العربي

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله- الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء يوم ١٤٣٢/٨/١٠هـ في قصر السلام بجدة. وفي بداية الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على المباحثات والمشاورات التي اجراها مع عدد من المسؤولين في الدول الشقيقة، حول آفاق التعاون وسبل تعزيزها ومستجدات الأحداث على الساحتين الإسلامية والعربية، ومن ذلك استقباله - أيده الله - سمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء بدولة الكويت. وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز خوجة أن المجلس استعرض جملة من التقارير عن استمرار الأزمات وتطوراتها في عدد من دول المنطقة العربية ، مؤكداً أن المملكة العربية السعودية التي تحرص على الأمن والاستقرار والحفاظ على وحدة واستقلال الأوطان العربية تجدد شعورها بالأسى وحزنها العميق لسقوط العديد من الضحايا بمن فيهم النساء والأطفال جراء تلك الأزمات ودعوتها الجميع إلى تغليب صوت الحكمة والعقل ووقف إراقة الدماء واللجوء إلى الإصلاحات الجادة التي تكفل حقوق وكرامة الإنسان العربي. ورحب المجلس بإطلاق الحوار الوطني في مملكة البحرين وتشكيل لجنة تحقيق مستقلة للأحداث التي شهدتها بناء على أمر جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين ، وعبر المجلس عن الارتياح لعودة الأمن والاستقرار في مملكة البحرين الشقيقة ، ونوه بمسيرة الإصلاح والتطوير الجادة بها مجدداً رفض المملكة أي تدخل خارجي يضر بمصلحة البحرين ويحاول العبث بأمن أي دولة من دول الخليج أو إثارة الفتن فيها.

وبين معاليه أن مجلس الوزراء أعلن عن ترحيب المملكة العربية السعودية بقيام جمهورية جنوب السودان، معرباً عن الأمل أن يسهم ذلك في استتباب الأمن والاستقرار في تلك المنطقة ويحقق آمال وتطلعات الشعب السوداني. وأفاد معالي وزير الثقافة والإعلام أن المجلس تطرق إثر ذلك إلى عدد من الموضوعات في الشأن المحلي ثم واصل مناقشة جدول أعماله وأصدر القرارات التالية:

الموافقة على اتفاقية عامة للتعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية المجر الموقع عليها في مدينة (بودابست) بتاريخ ١٤٣١/١٠/٢٦هـ. بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٢٨/٢٨) وتاريخ ١٤٣٢/٦/٥هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية بنجلاديش الشعبية لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل الموقع عليها في مدينة (الرياض) بتاريخ ١٤٣٢/١/٢٩هـ.

بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٢٤/٢٢) وتاريخ ١٤٣٢/٥/٢١هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم الرياض الخاصة بالتفتيش والرقابة على السفن في موانئ دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالصيغة المرفقة بالقرار . قرر مجلس الوزراء اعتماد الحسابات الختامية لهيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج للأعوام المالية (١٤٢٧/١٤٢٨) و (١٤٢٨/١٤٢٩) و (١٤٣٠/١٤٣١).

كما أطلع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله- خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٢/٨/٣هـ، المجلس على المباحثات التي أجراها مع أخيه جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية ، مؤكداً عمق العلاقات الأخوية التي تربط البلدين وحرصهما على تعزيز مجالات التعاون بينهما. وأن المملكة تقف بجانب شقيقتها المملكة الأردنية الهاشمية في كل ما فيه مصلحة الشعبين الشقيقين.

كما أطلع - أيده الله - المجلس على فحوى الرسالة التي تلقاها من فخامة الرئيس آصف علي زرداري رئيس جمهورية باكستان الإسلامية. وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز خوجة أن المجلس استمع بعد ذلك إلى عدد من التقارير عن مجريات الأحداث وتداعياتها على الساحة العربية، مشدداً على أهمية تغليب المصالح الوطنية على أية أهداف أخرى لتحقيق الأمن والاستقرار وحقن الدماء. وفي إطار متابعة المجلس للجهود الدولية الرامية إلى إحياء عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، عبر المجلس عن ترحيبه لمبادرة جمهورية فرنسا لإطلاق المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على أسس الانسحاب الإسرائيلي لحدود عام ١٩٦٧م، مع البدء في مفاوضات الحدود والأمن، تمهيداً لمعالجة بقية

القضايا الجوهرية وعلى رأسها قضية القدس الشريف، وصولاً إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في إطار حل الدولتين وذلك في فترة زمنية لا تتجاوز العام الواحد.

وأعرب المجلس عن تهنئته لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون بمناسبة إعادة انتخابه راجياً له التوفيق والسداد في أداء مهامه بما يعود على شعوب العالم بالسلام والأمن والاستقرار.

وفي الشأن الداخلي بيّن معاليه أن المجلس أعرب عن تهنئته للخريجين والخريجات في جميع مراحل التعليم ؛ وقد وجه خادم الحرمين الشريفين - أيده الله - بتهيئة جميع الفرص لقبول خريجي وخريجات الثانوية العامة في الجامعات والكليات والمعاهد التي يرغبون الالتحاق بها ، كما وجه - أدامه الله - بتوفير الفرص الوظيفية لجميع الخريجين والباحثين عن عمل وأهمية مواصلة الجهود في القطاعين الحكومي والخاص تنفيذاً لما صدر من أوامر ملكية كريمة في هذا الصدد.

وأصدر المجلس قراراً بالموافقة على سلم رواتب الوظائف الصحية العسكرية بالصيغة المرفقة بالقرار وبأن يصرف للمشمولين بسلم رواتب الوظائف الصحية العسكرية البدلات التي تصرف لنظرائهم المدنيين وذلك على النحو الوارد في القرار، وأصدر المجلس قراراً قضى بأن توفر الجهات الصحية التابعة للقطاعات العسكرية السكن للأطباء البشريين وأطباء الأسنان من خلال تنفيذ مشروعات مباني الإسكان وإلى أن يتم ذلك توفر الجهة المعنية وحدات سكنية وتتعاقد عليها بأسماء الأطباء البشريين وأطباء الأسنان ويصرف الإيجار من اعتماد البند المخصص للإيجار على ألاّ تتجاوز التكلفة السنوية للوحدة الواحدة مبلغ (٥٠,٠٠٠) خمسين ألف ريال.

رئيس المجلس: استضافة المملكة لاجتماع رؤساء برلمانات مجموعة دول العشرين ثمرة من ثمار دعم قيادة المملكة

أكد معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ أن استضافة المملكة للاجتماع الثالث لأصحاب المعالي رؤساء برلمانات مجموعة دول العشرين العام المقبل "الرياض ٢٠١٢" جاء ثمرة من ثمار الدعم اللامحدود الذي توليه قيادة المملكة للمجلس وحرصها على إيصال رؤية المملكة ونهجها المبارك لمختلف المحافل الدولية .

وقال معاليه في تصريحات صحفية: إن موافقة أصحاب المعالي رؤساء برلمانات مجموعة دول العشرين في اجتماعهم الماضي بكوريا على استضافة المملكة الاجتماع المقبل يأتي تأكيداً على دور المملكة وريادتها واهتمامها بمختلف ما يهم العالم اليوم من شؤون في شتى الملفات الاقتصادية والسياسة وحرصها على السلم العالمي.

معالي رئيس المجلس خلال الاجتماع السابق لرؤساء برلمانات مجموعة العشرين

وزيرا التجارة والصناعة والمياه والكهرباء أمام المجلس

وزير التجارة

وزير المياه والكهرباء

أوضح معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ أن كلاً من معالي وزير التجارة والصناعة، ومعالي وزير المياه والكهرباء سوف يحضران كل على حدة إحدى الجلسات القادمة التي سوف يتم فيها مناقشة التقارير السنوية الخاصة بالوزارتين.

الأمير منصور بن متعب في حوار مريح مع أعضاء المجلس:

٨٠ مليار ريال لمواجهة مشكلة السيول نسعى لزيادة منح الأراضي لمواجهة ارتفاع أسعارها

على مدى أكثر من ساعتين دار حوارٌ بين صاحب السمو الملكي الأمير منصور بن متعب بن عبدالعزيز وزير الشؤون البلدية والقروية وأعضاء مجلس الشورى، أجاب سموه خلاله على تساؤلات الأعضاء واستمع إلى مرئياتهم.

وقال سموه رداً على سؤال حول مشكلة السيول "سبق أن صدرت قرارات لاحترام مجاري السيول ومحارمها، وعدم البناء فيها. وكانت هذه القرارات في فترات زمنية سابقة، ومن خلال الإطلاع الشخصي على الحوادث التي حصلت في جيزان وجدة، فإن من أهم الأسباب التي أدت إلى كثير من المشكلات- بعد إرادة الله- هو عدم تنفيذ تلك القرارات التي تؤكد على عدم البناء في الأودية وفي محارمها. لذا، فإن هناك خللاً قائمًا، حيث هناك قرارات وأوامر صدرت لكنها لم تنفذ، وقد أدرك هذا الخلل بعد تفاقم المشكلات التي حدثت في جيزان وجدة. وإدراك المشكلة والاعتراف بها هو أول خطوة وأفضل طريق لمعالجتها

فيما يخص وزارة الشؤون البلدية والقروية،قال سموه قد صدر تعميم إلى جميع الأمناء بالاجتماع مع رؤساء البلديات لتحديد مسار الأودية والشعاب وحرم الأودية للتأكد من عدم البناء عليها، ولمعالجة ما هو قائم، وكذلك شكلت لجنة من أمراء المناطق بتوجيه من المقام الكريم لدراسة الشعاب وامتدادها والنظر في مسارها لكي لا تصب أو تؤثر على المقيمين في اتجاه هذه الأودية بقدر المستطاع، ووزارة الشؤون البلدية والقروية أعدت إستراتيجية للتعامل مع السيول والأمطار وشرعت في إعدادها عام ١٤٢٨هـ بالاستعانة ببيوت خبرة متخصصة، وتم الانتهاء منها في عام ١٤٣١هـ بعد دراستها مع المعنيين في البلديات في جميع مناطق المملكة وكذلك المختصين في هذا المجال من الجهات العلمية والتخصصية البحثية. وقد أعد مشروع الإستراتيجية ورفعت للمقام الكريم، والإستراتيجية وضعت لها أهدافًا، منها: الحد من مخاطر السيول وكذلك توسيع نطاق تصريف الأمطار، وتحديد الأولويات للمشروعات، ورفع كفاءة مستوى العاملين في الأمانات وإيجاد مركز معلومات لرصد التطور في هذا المجال، والاستفادة من مياه الأمطار والسيول، ووضعت لتحديد الأولويات عدة معايير منها: الإسكان، والطبيعة الطبوغرافية للمنطقة وكذلك نسبة الأمطار وما تم صرفه من مشروعات في هذا المجال، وهذه الأربعة حددت الأولويات، ومن خلال دراستها بما قدم كذلك من مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية والهيئة السعودية الجيولوجية، وهيئة المساحة، فقد تم تحديد ثمانية وعشرين منطقة تمثل الأولوية، وكذلك قسمت المناطق إلى أربع أقسام: الأول يمثل المناطق الحرجة، والثاني اهتمام أولي، ثم اهتمام ثاني، ثم ثالث. وقد رفعت الإستراتيجية للمقام الكريم، وتم توجيه وزارة الشؤون البلدية والقروية، وكذلك وزارة التخطيط لدراسة هذه الإستراتيجية، وأن تدرس ضمن ميزانية الوزارة في الأعوام القادمة، وأتفق على أن يتم تقسيم المبالغ التي طلبت في هذه الإستراتيجية والتي تفوق أكثر من (٨٠) بليون ريال، وأن يتم الانتهاء منها في حدود أربعين عامًا، آخذًا في الحسبان التضخم المالي وغيره، ولكن صدر توجيه باختصار المدة إلى ثلاثين عامًا، وقد عملت الجدولة اللازمة بالاتفاق مع وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط، وخلال خطة التنمية التاسعة، رصدت مبالغ ونفذت العديد من المشروعات التي تخص الأمطار والسيول. لذا، فإن لدينا إستراتيجية ستحدد أين الأماكن الحرجة بحسب الدراسات والمعايير، وأين ستكون الأولوية لتخطيط هذه المشروعات وتنفيذها. لذا، فيما يخص وزارة الشؤون البلدية والقروية، فأعتقد أن هذه خطوة أولى وإيجابية أننا أصبحنا نتعامل مع هذا الأمر، بحيث ينتقل عملنا من كونه ردة فعل إلى عمل يعتمد على برنامج محدد الأطر ومحدد الأولويات ومحدد آلية التنفيذ، من خلال الاستفادة من خبرة المختصين سواء في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية أو الهيئة السعودية للمساحة، وهناك قرار صدر يتضمن أن أي مخطط يعتمد يجب أن تتم له الدراسة الهيدرولوجية من كل الجهات المتخصصة لمعرفة وضع الأمطار وانسيابها، وهذه من الاشتراطات الموضوعة لإقرار المخططات في وكالة التخطيط.

آلية للتواصل مع المواطنين في كل وكالة لمعرفة متطلباتهم

ورداً على رأي أحد الأعضاء والذي تضمن أنه إلى وقت قريب كانت المدن السعودية تتجاوب ببراعة مع المحددات البيئية والجغرافية والاقتصادية، وكانت لكل مدينة من مدن المملكة شخصيتها وهويتها الثقافية التي يستطيع تمييزها أي إنسان، ولكن في نهاية أواخر السبعينات تم تبني مجموعة من المحددات التخطيطية والمعايير التصميمية التي تركت أثرها على خارطة المدن السعودية؛ مثل التمدد الأفقي، والاعتماد على التخطيط الشبكي، ومجموعة الأحياء السكنية التي تشكل المدينة، ويلحظ أن الحي السكني أصبح الإنسان يعيش فيه وهو يشعر بالغربة، حيث يعتمد على التخطيط الشبكي والانتقال داخله يكون بالسيارات، وفُقد التواصل الاجتماعي، كما أنه - بسبب تخطيط الشبكة للحي السكني - ضعف توزيع الخدمات داخل الحي، وقلل من حركة المشاة.لذا، يحسن بالوزارة أن تنزل بمستوى التصميمات إلى مستوى الحي السكني، بحيث تعالج القضايا التي تواجهها الأحياء السكنية، ولاسيما من خلال الجهاز البلدي والنواحي الاجتماعية، بحيث تتبنى الوزارة برامج لتعديل أنظمة البناء والارتدادات

وكثافة السكان المنخفضة، وتتبنى حلولاً وأنماطًا جديدة للتكييف مثلاً للتخفيف من استهلاك الطاقة، وكذلك ينبغي للوزارة أن تتبنى معايير تصميمية تحفز على التواصل الاجتماعي مغلقة على ذاتها.

قال سمو وزير الشؤون البلدية والقروية: فيما يخص التطوير الذي حصل على مستوى البناء؛ فإن هناك بعدين، البعد الأول هو أن هناك توجهًا قويًا بين الوزارة وهيئة السياحة والآثار للاهتمام بالبعد الثقافي للأحياء السكنية والجمع بين الأصالة والمعاصرة، فالهيئة وقعت مع الوزارة مذكرة تفاهم، وهناك فريق عمل مشترك بين الوزارة والهيئة للاهتمام بما يخص البعد التاريخي والثقافي للمجتمع، ففي مدينة جدة – مثلاً– هناك اهتمام بالمحافظة على الطابع السكني، وفي جميع مدن المملكة هناك تعاون قائم. صحيح أن هناك سلبيات في الماضي تمثلت في هدم بعض المواقع وتطبيق النموذج الحديث الغربي في التخطيط من دون مراعاة للخصوصية القائمة، ولكن يوجد الآن منهج للتعامل مع هذه السلبيات الموجودة منذ سنين سابقة، وأهمها التعاون مع الهيئة العامة للسياحة والآثار، وهناك مشروعات متعددة في الأحساء وجدة والطائف، وهناك بعد آخر، حيث صارت أواسط المدن غير جاذبة للساكن، وللمستثمر، وصار هناك فراغات ومساحات، ولم تطور أواسط المدن لتكون عوامل جذب للساكن والمستثمر، لأنها ينبغي أن تكون هي أساس الانطلاقة، والوزارة أعدت دليلاً لكيفية تطوير أواسط المدن، ولاسيما المدن المتوسطة والصغيرة، وأخذت كل الاعتبارات القائمة، والتوجه – القطاع الخاص والأمانات– لتطوير أواسط المدن بما يضمن أن يكون التطوير مبنيًا على أسس صحيحة وليس تطويرًا عشوائيًا، بدون منهجية واضحة لتطوير أواسط المدن. كما أن من أهم برامج الشركات التي قامت بها الأمانات مثل شركة البلد الأمين في مكة المكرمة، وشركة التطوير في جدة؛ هو تطوير أواسط المدن بما يحقق الحفاظ على تاريخها وخصوصيتها، وأن تكون عامل جذب للمستثمر والمقيم، وفيما يخص البعد الإنساني فإن هناك شقين، فالشق الأول هو وجود خلل في تخطيط الأحياء حيث لم يؤخذ – قديمًا – في الحسبان أهمية المشاة، ولكن وضع الآن إطار وتعميم من خلال الدليل الإرشادي للمدن بأن يكون هناك طرق للمشاة؛ يؤخذ فيه الاتساع والأشخاص الذي يستخدمونه وأعمارهم، وكذلك مراعاة العلاقات الاجتماعية التي ستتم في طريق المشاة، وكذلك الاستفادة منها في ربطها بالأحياء الأخرى بما لا يحدث أي خلل أو إعاقة للشخص الذي سيستفيد منها، والشق الآخر هو جانب المعوقين، فهناك برنامج وقع من الوزارة لتخطيط المدن مع معهد الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة، اسمه الوصول الشامل، وهو يعني بكل احتياجات المعوقين فيما يخص الطرق وأنظمة البناء، وأصبحت مدينة الرياض صديقة للمعوقين، وهذا سيتم تعميمه على جميع الأمانات في المملكة. وفيما يخص أنظمة البناء وتطويرها، فنحن في وقت نتعامل مع تعارض المصالح، ومن الخطأ أن تقرر الدولة في أمور مثل هذه وأن تنفذ، لأن هذا يعني احتكار الدولة للحكمة، لأن هذه القرارات ستغير من أنظمة البناء، وكيفية معيشة الناس واستهلاكهم الكهرباء... إلخ، فالفكرة جيدة لكن ينبغي أن تتم من خلال قرار يشارك فيه المواطن بهذا الشأن، لأن القرار لا يخص جهة واحدة، ومهما ملكت من الخبرة والخلفية في معالجة الموضوع، إضافة إلى اختلاف المصالح واختلاف الأولويات والرغبات لدى المواطن. فيما يخص تغيير أنظمة البناء كتحديد أنظمة الكهرباء المستخدمة وطريقة البناء؛ فإن الفكرة جيدة، ولكن ينبغي أن يشارك المواطن في اتخاذ مثل هذه القرارات؛ سواءً عن طريق مجالس المناطق، أو المجالس البلدية، أو الدعوة العامة كما حصل في مدينة جدة، حيث حددت ثلاثة أيام في أثناء وضع المخطط الشامل، ودعي المواطنون ووضعت المخططات، وأبدوا آرائهم. لذا، فإن تغيير المفهوم العام بالنسبة للكهرباء واستخداماتها وآلياتها فأعتقد أن الفكرة جيدة لكن ينبغي أن يؤخذ في الحسبان تعارض المصالح وتعدد الرؤى والأولويات لدى المواطنين، والوزارة قد رفعت

للمقام الكريم عام ١٤٢٧هـ، فيما يخص مراكز العمد في الأحياء ومراكز الأحياء يجتمع فيها المواطنون بناء على الطلبات والاستفسارات المقدمة للوزارة، وتم التوجيه الكريم بتشكيل لجنة من وزارات البلدية والقروية، والداخلية، والمالية، وغيرها، وطلب معرفة التجارب القائمة، وما هو وضع العمل التطوعي، وحددت معايير أخرى، وتم وضع التوصيات وانتهت أعمال اللجنة عام ١٤٣١هـ، ولكن حتى الآن لم يرد للوزارة شيء حيال هذا الموضوع.

وحول مطالبة أحد الأعضاء بإصدار آلية مناسبة لربط المنح ببرامج الإسكان وتوزيعها، فما صحة اشتراط فترة زمنية لبناء المنحة أو إعادتها لوزارة البلديات لمنحها لمواطن آخر؟ ألا يرى سموكم أن ربط ذلك بفترة زمنية محددة سيكون عبئًا على المواطن، لأن مخططات المنح لا تتوافر بها الخدمات وتستغرق وقتًا طويلاً لإيصال الخدمات إليها؟ لذا، يحسن مراعاة ذلك عند منح المواطنين في المخططات. وما دور الوزارة في إيجاد حلول ناجعة لارتفاع أسعار الأراضي السكنية في المدن الكبرى؟

قال سموه بالنسبة لارتفاع أسعار الأراضي، ينبغي أولاً تحديد نوع الأراضي التي نتكلم عنها هل هي الأراضي السكنية أم الأراضي بمجملها كالتجارية وغيرها، ودور الوزارة فيما يخص مهامها ومسؤولياتها. وارتفاع أسعار الأراضي لاسيما في اقتصاد مثل المملكة؛ له علاقة كبيرة بمسألة العرض والطلب، فإذا كان الطلب على الأراضي أكثر من العرض فسيكون هناك ارتفاع في الأسعار، وكذلك وجود البديل الاستثماري، فارتفاع الأسهم وانخفاضها يؤثر في أسعار الأراضي. لذا، فالمتغيرات التي تؤثر في ارتفاع أسعار الأراضي متعددة. وفيما يخص وزارة الشؤون البلدية والقروية، فإن الأراضي التي خصصت لوزارة الإسكان أكثر من مائة وخمسة وثلاثين موقعًا، إضافة إلى خمسة وعشرين داخل المدن، وسيبدأ تنفيذ المشروعات فيها. كما أن دور الوزارة في تنفيذ برنامج المنح دور كبير، فهي تسعى لتقديم عدد كبير من المنح وبقدر استطاعتها، وستكون هذه المنح (إن شاء الله) مطورة، وستسهم في تقليل الطلب على شراء الأراضي. كما أن هناك برنامجًا قائمًا في الوزارة يتمثل في التعاون مع الجمعيات الخيرية المعنية بالإسكان، مثل جمعية الملك عبدالله ووالديه وجمعيات أخرى، فقد خصصت لها أراضٍ من قبل الوزارة لبناء مساكن فيها. كما أن هناك برنامجًا تعاونيًا مع بعض الجهات والصناديق القائمة، مثل صندوق التقاعد وغيرها، يقوم على أساس بناء مشروعات إسكانية بأسعار مخفضة يتم تخصيصها للمواطنين بأسعار معقولة. أما فيما يخص ربط المنح بالإسكان فالهدف منه أساسًا هو الحد من التلاعب من قبل بعض العقاريين، وأن تحقق الهدف الأساس؛ وهو أن يبني المواطن مسكنًا في هذه الأراضي التي خصصت له. لذا، صدر قرار مجلس الوزراء ذو الرقم (٣٦) عام ١٤٣١هـ. ثم طلب سمو الوزير من سعادة وكيل وزارة البلدية للأراضي والمساحة الأستاذ / سليمان الرويشد التوضيح بشكل أكبر، حيث تحدث سعادة وكيل الوزارة قائلاً: فيما يخص ربط برامج المنح ببرامج الإسكان، فقد صدر قرار مجلس الوزراء في عام ١٤٣١هـ، وينص على ربط برامج المنح ببرامج الإسكان، وعندما بدأت الوزارة في تنفيذ القرار، بدأت بالتنسيق مع الجهات التي لديها برامج إسكان، ومن تلك الأجهزة كانت الهيئة العامة للإسكان في ذلك الوقت التي صارت الآن وزارة الإسكان، والوزارة في ذلك الوقت لم تكن جاهزة لإيجاد برامج لتنفيذها، فبدأت الوزارة في اقتراح ودراسة البدائل في هذا الجانب، وبدأت بتنفيذ البرنامج الأول وقد عمم على الأمانات والبلديات، وهو تخصيص أراضٍ ومخططات منح يوفر فيها الحد الأدنى من المرافق كالسفلتة؛ وهو دور الوزارة بالدرجة الأولى، وعدم تخصيص أراضٍ للمواطنين إلا بعد توفير هذه الخدمة، إضافة إلى إمكانية توفير الكهرباء؛ لأن المعنية بها شركات الكهرباء. لذا، فإن المواطن متاح له أن يحصل على قطعة أرض متوافر فيها السفلتة والكهرباء بالدرجة الأولى. أما إيصال بقية الخدمات والمرافق فهي من مسؤولية الجهات الأخرى. لذا، فإن المواطن متاح له أن يبني مباشرة على قطعة الأرض بعد توفير الحد الأدنى من المرافق وليس مطالبًا بأن يعيد الأرض، لأن الأرض ستفرغ له ولكن لن تفرغ له بصك ملكية حتى يبني وحدة سكنية عليها. ونتأمل من برامج الإسكان، سواء من برامج الرهن العقاري عندما يقر أو القطاع الخاص أن تسهم في بناء المساكن للمواطنين. كما أن لدى الوزارة – إضافة إلى ما تم – دراسة مع معهد الملك عبدالله في جامعة الملك سعود لدراسة بدائل أخرى لبرامج إسكان تربط ببرامج المنح لدينا في الوزارة، ولعل الدراسة تنتهي خلال الأشهر القليلة القادمة، وسيكون إعلانها متاحًا للمواطنين. إضافة إلى أن هناك دراسة مع صندوق التنمية العقارية في توفير أراضٍ لهم فيما يتعلق بالأشخاص الذين صدرت لهم قرارات بالموافقة على إقراضهم من الصندوق ولا

يتوافر لديهم أراضٍ، ولا يزال البحث قائمًا بيننا وبين الصندوق في هذا الجانب، وستعلن (إن شاء الله) في الأيام القادمة نتائج هذا البحث في هذا الموضوع.

ورداً على مطالبة عضو آخر بإجابة على التساؤلات حول الانتخابات البلدية وتطويرها ومعالجة جميع الأسباب والمسوغات للوصول إلى منظومة انتخابية متكاملة وفاعلة.

وقال سموه: هناك خبر جيد، حيث أعلن – قبل ثلاثة أسابع- أن منطقة مكة المكرمة أصبحت صديقة للمعوقين بحضور سمو أمير المنطقة، وسمو الأمير سلطان بن سلمان، وأعضاء جمعية الأطفال المعوقين، فقد بدأت في الرياض، والآن أصبحت مكة المكرمة كذلك، وستأتي المدن الأخرى تباعًا بإذن الله.

وبالنسبة للسؤال فينبغي التفريق بين الانتخابات، والمجالس البلدية، وصلاحيات المجالس البلدية؛ وأنا سأجيب عن الشطر الثاني الذي يختص بالمجالس البلدية وصلاحياتها، وما يخص الانتخابات. وسيكمل الباقي رئيس لجنة الانتخابات الحالية معالي الأخ/ عبدالرحمن الدهمش، فيما يخص المجالس البلدية في أدائها، يجب أن تُقيّم من بعدين، الأول: ما هي الصلاحيات التي منحت لها، والثاني: ما هي الإمكانيات التي سخرت لها، فالواقع أن نشاط المجالس البلدية حدد في نظام البلديات والقرى الذي صدر عام ١٣٩٧هـ وكانت البداية صعبة؛ لأن أعضاء المجالس البلدية ليس لديهم الخبرة، والوزارة استحدثت إدارة معنية بالمجالس البلدية، وواجهته صعوبة في إيجاد الكوادر الذين يعملون في هذه الإدارة، وخبرتهم بعمل المجلس البلدي لم يكن بالمستوى المطلوب، وكذلك البداية كانت صعبة لا من قبل المجالس ولا من فعالية دور الوزارة؛ لأن هذه المهمة جديدة وأي عمل في بدايته لابد أن يواجه بعض الصعوبات، لكن رغم ذلك فالمجالس في الدورة الأولى لها كانت الصعوبة في السنتين الأولى والثانية ولكن بعد ذلك ومن خلال تفهم أعضاء المجلس للعمل البلدي، واطلاعهم الأكثر على واقع العمل البلدي، وجد هناك تصاعد إيجابي في نوعية ومجموع القرارات التي اتخذت من المجالس البلدية، وما اتخذ من قرارات المجالس البلدية في الدورة الأولى يمثل (٦٥٪) إلى (٧٠٪) من القرارات تم تنفيذها، والتي لم تنفذ وجدنا من خلال التحليل والدراسة من قبل الأخوة في إدارة شؤون المجالس البلدية أن بعض القرارات كانت خارجة عن صلاحيات وزارة الشؤون البلدية والقروية، وبعض القرارات لم يرصد لها الاعتمادات المالية لكي تنفذ، وبعض القرارات التي لم تنفذ كان السبب في ذلك الخلل في الأمانات وفي البلديات، وكان يجب أن يتم تنفيذها، وبعض القرارات التي لم تنفذ كان بسبب الاعتبارات الفنية، فمثلاً بعض الأخوة في المجالس أرادوا تحديد مواقع لمدافن النفايات وهذا القرار فني يحتاج إلى موافقة الهيئة العامة للإرصاد وحماية البيئة، كما أن هناك اعتبارات أخرى أثرت على العمل البلدي، منها أن بعض نصوص النظام كان فيها شيء من الغموض وعدم الوضوح مما أدى إلى تفسيرها بعدة وجهات نظر، ما أدى إلى التعارض بين المجلس والسلطة التنفيذية في الأمانات والبلديات، ولأن المجالس البلدية هي تفاعل إنساني وبشري، وبعض الأخوة من الأمناء أو رؤساء البلديات لديهم قدرة متميزة في التعامل مع الآخرين وتقبل الرأي الآخر، وليس بالشرط أن جميع الأمناء أو رؤساء البلديات عندهم هذه القدرة في التعامل مع الآخرين، والاعتبار الآخر أن المواطن كان يعتقد أن المجلس البلدي لديه صلاحيات خارج القطاع البلدي، مثل المجلس البلدي في فرنسا فالمدينة هناك تدار بإدارة واحدة، والمدينة في المملكة العربية السعودية يخص الوزارة ٣٠٪ تقريبًا من إدارتها، فالمواطن يعتقد أن المجالس البلدية لها صلاحية على جميع الخدمات، لكن لو أخذنا بالحسبان أن هذه المسيرة تنظم من خلال عمل مؤسسي يتم من خلاله مشاركة المواطنين، فأنا اعتقد أن البداية كانت جيدة، ويجب أن نستفيد من إيجابياتها لتمكينها، ويجب كذلك معالجة السلبيات للاستفادة منها في المستقبل، لذلك فالوزارة والأخوة في الوكالات المعنية، وجدوا أكبر عائق لتفعيل العمل البلدي هو النظام، لذلك الوزارة من خلال الدراسات واستطلاع آراء الأخوة في المجالس البلدية، رأوا أن النظام يعيق العمل البلدي، وللتعامل مع هذا البعد عملت إدارة شؤون المجالس البلدية بتطوير النظام من خلال آراء أعضاء المجالس البلدية، فُطلب من كل عضو من أعضاء المجلس البلدي أن يبدي رأيه في النظام القائم، وإبداء مقترحاته لمشروع النظام الجديد، وتم الطلب من كل مجلس أن يخرج برأي موحد بعد المناقشة. ثم الاجتماع على مستوى المنطقة فكل منطقة تجتمع مع ممثلي المجالس البلدية ويتم طرح فكرة المجلس البلدي فيما يخص مشروع النظام، وتم الاجتماع وتم اختيار ثلاثة أعضاء من كل مجلس بلدي يمثلون المناطق والمحافظات، ثم تم الاجتماع في الرياض وتمت دعوة المتخصصين في التنظيم الإداري والقانون الإداري، وتمت مناقشة آراء المجالس حول مشروع نظام المجالس البلدية الذي رفع للمقام السامي، فلذلك ما رفع من مشروع النظام ليس من الوزارة بل أنها تولت دور الإشراف وعكس وجهة نظر الأخوة أعضاء المجالس البلدية في تقييم المشروع الذي صدر عام ١٣٩٧م، ومرئياتهم حول المشروع القادم، والمشروع رفع الآن ويدرس في هيئة الخبراء.

سمو وزير الشؤون البلدية والقروية لأعضاء المجلس:

مداخلاتكم وقراراتكم وراء دعم وتطوير العمل البلدي

أشاد صاحب السمو الملكي الأمير منصور بن متعب بن عبدالعزيز، وزير الشؤون البلدية والقروية بالدور الذي يقوم به مجلس الشورى في تطوير أداء الوزارة وتلبية احتياجات المواطنين، وقال سموه في كلمته التي ألقاها أمام أعضاء المجلس في افتتاح الجلسة الرابعة والثلاثين والتي عقدت يوم ١٤٣٢/٦/٢٦هـ "إن لمجلسكم الموقر مساهمة كبيرة في متابعة العمل البلدي وتطويره، فمن خلال ما تقدمونه من ملحوظات وقرارات على التقرير السنوي للوزارة، وما ينبثق من قرارات وآراء من اللجان المنبثقة من المجلس وبخاصة لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة ليثري العمل البلدي ويدعمه، ويعد من أهم المداخلات التي تؤخذ في الحسبان لتقييم العمل البلدي ولتصحيح المسار"

وقال سموه خلال تقديمه عرضًا موجزًا للمجلس حول وزارة الشؤون البلدية والقروية: يسرني أن أتقدم لمعاليكم والأخوة الأعضاء بالشكر على استضافتنا في هذا اللقاء في مجلس الشورى الذي يجسد أحد الوسائل للتعاون والتواصل مع الجهات الحكومية، والذي يتم من خلاله الإطلاع على البرامج والمشروعات والسياسات التي تعمل بها الجهات الحكومية، ومرئيات المسئولين في هذه الجهات حول آلية الأداء وتفعيله وتطويره في هذه الأجهزة.

إن القطاع البلدي من أكثر القطاعات الحكومية ارتباطًا بالشؤون اليومية للمواطن، وما يقدم من برامج ومشروعات في هذا القطاع لها تأثير مباشر على مستوى الحياة ونوعيتها التي يحظى بها المواطن والمقيم في المملكة العربية السعودية، فالقرارات المتخذة سواءً في الموضوعات الاستثمارية أو الخدمية أو التطويرية لها علاقة مباشرة بشؤون الحياة اليومية للمواطن، ولهذه الاعتبارات الأساسية وما لتأثير العمل البلدي على المواطنين والمقيمين في هذه البلاد فلقد وجب علينا أن نحدد معايير أساسية تكون بعد قضاء الله ومخافته- هي الأساس في العمل البلدي، وأول هذه المعايير هو وجوب الاهتمام بفاعلية الإنتاجية في العمل البلدي، وتتمثل فاعلية الإنتاجية في العمل البلدي بقياس مدى رضا المواطن والمقيم عن نوعية الخدمات المقدمة، والاعتبار الثاني مدى الكفاءة الإنتاجية لما يقدم للمواطن والمقيم؛ ويتمثل في مدى الاستفادة المثلى والأفضل لمدخلات العمل البلدي من تقديم عدد متنوع من الخدمات التي يتطلبها المواطن والمقيم،

أما الاعتبار الثالث فيتمثل في العدالة في توزيع الخدمات والمشروعات، فمن خلال الاجتماع مع الزملاء والإخوة المسؤولين في وزارة الشؤون البلدية والقروية، ولتفعيل تطبيق هذه المعايير، فقد شرعت الوزارة باتخاذ عدد من الأعمال والبرامج لتحقيق ذلك، ففيما يخص فاعلية الإنتاج في مخرجات العمل البلدي، وأهم قياس لها هو مدى رضا المواطن والمقيم عن نوعية الخدمات؛ فإن ذلك يستلزم توسيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات، وقد روعي ذلك في إعداد المشروع الجديد للمجالس البلدية، واللائحة التنفيذية أن يركز على هذا الاعتبار وأن تحدد المنهجية الواضحة التي تمكّن المواطنين من الإسهام بآرائهم في إعداد المشروعات والبرامج والخدمات البلدية، وكذلك في تقييم ما يقدم لهم من خدمات وبرامج ومشروعات، ولقد قامت الوزارة بمبادرة منها بالاتصال بالجمعيات الوطنية التي لها ارتباط مباشر في عمل القطاع البلدي لتنظيم العلاقة بين الوزارة وهذه الجمعيات، وأن تبنى هذه العلاقة على أسس صحيحة وثابتة، وأن توضع البرامج التي يمكن متابعتها من خلال ما يتم من اجتماعات ولقاءات بين المسؤولين في الوزارة وهذه الجمعيات الوطنية، فتم بمبادرة من الوزارة بالاتفاق مع جمعية المقاولين السعوديين من خلال مجلس الغرف التجارية، وتحديد فريق عمل من جمعية المقاولين السعوديين، وفريق عمل مقابل له في الوزارة برئاسة وكيل الوزارة للشؤون الفنية، وقد تم عقد عدة لقاءات، كما تم وضع برنامج لتحديد متطلبات الإخوة في قطاع التشييد والبناء وما هي آرائهم ومقترحاتهم، ولقد تمت الاستفادة من هذه اللقاءات، وبخاصة فيما يخص تصنيف المقاولين، والبرنامج المعد لتطوير تصنيف المقاولين، وكذلك ما تقوم به الوزارة من خلال وكالة الشؤون الفنية فيما يخص متابعة المشروعات والمعلومة عن تعثر المشروعات. كذلك فقد تم تحديد لجنة مشتركة مع الجمعية الوطنية للعقاريين، ومن جانب الوزارة فإن وكيل الوزارة للأراضي والمساحة هو من يرأس الجانب الممثل في الوزارة. وقد تم عقد اللقاءات والاجتماعات وتم تحديد المطلوب، وتحديد تطلعات الإخوة في القطاع العقاري من الوزارة، وكذلك اللجنة الأهلية للتعليم والتدريب الأهلي، وقد تم عقد عدة اجتماعات مع الإخوة المعنيين بالتعليم والتدريب في القطاع الأهلي ومعرفة متطلباتهم من الوزارة، وآلية العمل والتفاعل بين الوزارة وهذه القطاعات.

إن الوزارة تسعى بأن يكون لكل وكالة من الوكالات فيها- في ظل تطور المعلومات وتقنيتها- آلية للتواصل مع المواطنين لمعرفة آرائهم ومتطلباتهم في القطاع البلدي. وفيما يخص تحسين كفاءة العمل البلدي بأن يحقق مخرجات أفضل من مدخلات العمل البلدي لكي تكون إنتاجية الكفاءة

بمستوى مقبول؛ فذلك يتطلب إدراك من قبل المسؤولين في الوزارة، وفي الأمانات بأهمية تحقيق الاستفادة المثلى بقدر المستطاع من عناصر الإنتاج التي يتم من خلالها تقديم مخرجات العمل البلدي. وفي هذا البعد فإن الوزارة – بحسب تنظيمها الإداري – معنية بالتخطيط ورسم السياسات العامة والبرامج، كما أن الأمانات معنية بتنفيذ البرامج والمشروعات، ودور المجلس البلدي في التقرير والرقابة فلذلك فمعظم مخرجات العمل البلدي تتم من خلال الأمانات والبلديات؛ والوزارة فوضت هذه الصلاحية للأمانات والبلديات، وللأمانات شخصية اعتبارية مستقلة، ولها ميزانية مستقلة، ولها استقلالية في شؤونها الإدارية، لكن تفويض الصلاحية من الوزارة لا يعني تفويض المسؤولية. ولذلك فإن من أولوية اهتمامات الوزارة هو تفعيل آلية الرقابة والمتابعة لتحسين كفاءة الإنتاج، والرقابة والمتابعة لا تعني تصيد الأخطاء بجانبها السلبي، لكنها الرقابة والمتابعة الإيجابية المتمثلة بالمقارنة بين النتائج المحققة والنتائج المرجوة، فعلى سبيل المثال فإن وكالة الوزارة للشؤون البلدية وقعت عقدًا مع أحد بيوت الخبرة العالمية ليعد برنامجًا تتم من خلاله المتابعة لخدمات الإصحاح البيئي في الأمانات، وأن يتم ذلك بتحديد معايير محددة يتم من خلالها قياس مستوى كفاءة الوحدات المعنية بالإصحاح البيئي في الأمانات والبلديات، وكذلك قامت وكالة الوزارة للشؤون الفنية بالعمل مع استشارات عالمية ومحلية، ووضع برنامج متابعة المشروعات ليتم من خلاله التأكد من كفاءة الأداء في تنفيذ المشروعات في الأمانات والبلديات، وفيما يحقق بعد العدالة فقد قامت الوزارة بإعداد معايير لتوزيع الميزانية بين المناطق، وتمت الاستعانة بخبرات مؤسسة (G.T.Z) الألمانية والبنك الدولي، ومن خلال الاجتماعات بالمسؤولين في الوكالة وأعضاء البنك الدولي وأعضاء مؤسسة (G.T.Z) تم تحديد أربعة معايير يتم من خلالها توزيع الميزانية (تعداد السكان، والكتلة المعمارية، ومدى الحاجة، وتكلفة الإنتاج) وقد وضعت معادلة تم تحديدها من خلال هذه الاعتبارات الأربعة، تتم من خلالها آلية توزيع الميزانية على المناطق في المملكة العربية السعودية، ومن خلال الدراسة والتقييم وأخذ هذه المعايير الأربعة وإسقاطها على ما تم في الأعوام المالية السابقة أظهر التقييم أن بعض المناطق قد حظيت بمخصصات مالية أكثر مما يجب وفي بعض المناطق حصلت على مخصصات مالية أقل مما يجب أن تحصل عليه بناء على المعايير الأربعة، وتم الاجتماع بممثلين من وزارة المالية لمناقشة هذه المعايير الأربعة، ورأت وزارة المالية تغيير تكلفة الإنشاء وأن يستعاض عنها بعدد القرى والمدن التابعة لكل منطقة عوضًا عن تكلفة الإنتاج وعدد المساكن، وكان هذا الاجتماع بحضور ممثلين من البنك الدولي، وتم الاتفاق بأن يكون عدد القرى والمدن عوضًا عن تكلفة الإنتاج، وكذلك عدد المساكن ويطلب من وزارة المالية بأن تتم دراسة مدى إمكانية تطبيق هذه المعايير على البنود الأربعة، وليس على بند المشروعات فحسب، وما هو مطلوب من أعضاء المجالس البلدية في الدورة القادمة المعنيين بإقرار الميزانية وإقرار المشروعات، ولكي تتم العدالة بمفهومها الصحيح يجب أن تولى المناطق الأكثر إحتياجًا فيما يخصص من موارد مالية لتحقيق العدالة في هذه المناطق.

أيها الأخوة الكرام، إن لمجلسكم الموقر مساهمة كبيرة في متابعة العمل البلدي وتطويره فمن خلال ما تقدمونه من ملحوظات وقرارات على التقرير السنوي للوزارة، وما ينبثق من قرارات وآراء من اللجان المنبثقة من المجلس، وبخاصة لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة ليثري العمل البلدي ويدعمه، ويعد من أهم المدخلات التي تؤخذ في الحسبان لتقييم العمل البلدي لتصحيح المسار، وبهذه المناسبة وأصالة عن نفسي ونيابة عن جميع إخوانكم العاملين في القطاع البلدي نوجه لكم خالص الشكر والتقدير على ما يحظى به القطاع البلدي من متابعة ودعم من قبل المجلس، ونتطلع إلى مواصلة اللقاءات مع المجلس لما يحقق بحول الله النفع في تطوير العمل والمنتج من القطاع البلدي.

٣٠٠٪ زيادة في رسوم التبغ ومنع التدخين في الأماكن المغلقة

د. عبدالله العتيبي

تباين وجهات النظر بين مجلس الشورى ومجلس الوزراء بشأن مشروع نظام مكافحة التدخين عملاً بالمادة "السابعة عشرة" من نظام مجلس الشورى

طالب عدد من أعضاء مجلس الشورى بزيادة الرسوم الجمركية على التبغ إلى ٣٠٠٪ ولفتوا إلى تأخر صدور نظام مكافحة التدخين حتى بلغ عدد المدخنين ستة ملايين مدخن في المملكة، وأكدوا على ضرورة منع التدخين في الأماكن المغلقة. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٢/٦/١٥هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور بندر بن محمد حمزة حجار، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن تباين وجهات النظر بين مجلس الشورى ومجلس الوزراء بشأن مشروع نظام مكافحة التدخين عملاً بالمادة "السابعة عشرة" من نظام مجلس الشورى، ويهدف مشروع النظام الذي يقع في إحدى وعشرين مادة إلى مكافحة التدخين، باتخاذ جميع الإجراءات والخطوات اللازمة على مستوى الدولة والمجتمع والأفراد سعيا إلى الحد من عادة التدخين بجميع أنواعها عند الأفراد، وفي مراحل العمر مختلفة، وتعالج مواد مشروع النظام ظاهرة التدخين بمختلف أنواعه وطرق استخدامه، ويحظر النظام زراعة أو تصنيع التبغ ومشتقاته في المملكة، كما يفرض النظام رسوماً على التبغ ومشتقاته، كما يشترط عدم فسحه بشكل نهائي إلا بعد تحليل عينات منه

في المحتويات التي تحددها اللائحة التنفيذية.

وكان رئيس اللجنة الدكتور عبدالله العتيبي قد تلا تقرير اللجنة، ثم أوضح معالي رئيس الجلسة أن مشروع النظام في بدايته كان مقترحًا مقدمًا من بعض أعضاء المجلس بموجب المادة "الثالثة والعشرين" من نظامه، وقد صدر قرار من المجلس في عام ١٤٢١هـ بشأن هذا الموضوع، ثم أعيد هذا المشروع إلى المجلس عملاً بالمادة "السابعة عشرة" من نظام المجلس لوجود تباين بين مجلس الشورى ومجلس الوزراء في تسع مواد من هذا النظام، ثم عرض معالي رئيس الجلسة مواد التباين بين مجلس الشورى ومجلس الوزراء وتقرير اللجنة وتوصيتها للمناقشة، وأبديت بشأنها بعض الملحوظات، فقال أحد الأعضاء: يجب أن ينص النظام على ألا تقل نسبة الرسوم الجمركية المتراكمة عن (٣٠٠٪)"؛ لئلا تبقى أسعار منتجات التبغ في المملكة ضمن أقل الأسعار في العالم، مما لا يثني المدخنين عن الامتناع عن التدخين، والأفضل عدم استيراد السجائر إلى المملكة على الإطلاق.

وأضاف عضو آخر: يلحظ التأخر في إصدار هذا النظام، فقد تجاوزت مدة إصداره من مجلسنا إحدى عشرة سنة، وقد نوقش من قبل مجلس الوزراء وصدرت بشأنه الموافقة عليه، ولاسيما أن التأخر في إصدار هذا النظام يكلف الدولة مئات المليارات في علاج المرضى بسبب التدخين. لذا، فمن المهم أن يصدر هذا النظام وأن يفعل سريعًا، وأن يُوافَق على الملحوظات الواردة من الحكومة حتى لا يتأخر إصدار النظام لأكثر من ذلك، ولاسيما أن الملحوظات ليست جوهرية في ظل الازدياد في استهلاك منتجات التبغ لأكثر من (٣٠٪) ولاسيما لدى طلاب وطالبات المدارس.

ولفت آخر إلى أن عدد المدخنين بلغ سبعة ملايين مدخن في المملكة حسب الإحصائيات الأخيرة. وكذلك هناك أكثر من ثلاثة وعشرين ألف سعودي يموتون سنويًا بسبب التدخين. كما أن المملكة تصدرت المرتبة الثالثة عالميًا بعدد الأطفال والمراهقين والمراهقات المدخنين بنسبة بلغت (١٩،٣٪) من عدد السكان. كما أن جميع مدمني المخدرات بدؤوا بالتدخين، وينفق على التدخين سنويًا حوالي "اثني عشر مليار" ريال في أسواق المملكة.

وقال عضو آخر: من غير المناسب تحديد سقف معين للرسوم على التبغ؛ لأنه قد يتغير الحد المناسب للرسوم تبعًا لتغير الظروف. لذا، يحسن الأخذ برأي الحكومة بترك تحديد نسبة الزيادة.

واقترح أحد الأعضاء أن يضاف إلى النظام زيادة سنوية في أسعار التبغ للمساهمة في الحد من استخدامه، ولاسيما أن الزيادة السنوية معمول بها في العديد من دول العالم. كما أرى مناسبة ما ورد من الحكومة من عدم تحديد نص معين للعبارة التحذيرية من مخاطر التبغ، وإنما يتبع الأسلوب الأكثر مرونة؛ بحيث يمكن من إجراء تعديلات في المستقبل على البيانات التحذيرية الواجب تحديدها على العلب عن طريق النص في اللائحة التنفيذية.

وأشار أحد الأعضاء إلى أنه يحسن الأخذ بجانب الشدة في مجال مكافحة التدخين، ولاسيما أن الفئة المستهدفة بالدرجة الأولى هي فئة الأطفال والمراهقين من الأولاد والفتيات. ويحسن وضع تعريف دقيق للمقصود من (الساحات العامة).

الأعضاء وهموم الوطن

راتب شهر إضافي سنوياً لمن تقل رواتبهم عن عشرة آلاف ريال

أقترح أحد أعضاء المجلس صرف راتب شهر إضافي سنوياً لكل موظفي الدولة الذين تقل رواتبهم الشهرية عن عشرة آلاف ريال داعياً خادم الحرمين الشريفين صاحب القلب الكبير والأيادي البيضاء، الذي أقر ضمن إستراتيجياته محاربة الفقر وإصلاح الأحوال المعيشية وتحسين نوعية الحياة لأبناء وطنه لأن يولي هذا الأمر عنايته المعهودة، بحيث تكون مكافأة سنوية من الدولة مع بداية شهر رمضان المبارك لكل سنة، مع تحفيز جميع شركات القطاع الخاص لمحاكاة هذا التقليد الحميد.

إشراك المختبرات الخاصة في فحص الغذاء والدواء

طالب أعضاء مجلس الشورى بدعم هيئة الغذاء والدواء وذلك لأهمية دورها لجميع شرائح المجتمع، وطالبوا بإشراك المختبرات الخاصة في عمليات الفحص والاختبار واقترحوا إنشاء هيئة قانونية داخل الهيئة لمقاضاة الجهات المخالفة، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٢/٦/١٣هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن التقريرين السنويين للهيئة العامة للغذاء والدواء للعامين الماليين ١٤٢٧/١٤٢٨هـ- ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، تلاه رئيس اللجنة الدكتور عبدالله العتيبي وعرض للمناقشة وأبديت عليه بعض الملحوظات؛ فقال أحد الأعضاء: أقترح دعم الهيئة للحصول على

أرض مناسبة وأتمنى من المجلس أن يتبنى توصيات داعمة لها في مسيرتها؛ لأن عمل هذه الهيئة يتقاطع مع شرائح كثيرة على المستوى الرسمي أو الشعبي، ولعل اللجنة تتبنى توصية بشأن تحديد موقف الهيئة من محلات بيع المستحضرات العشبية ذات الصفة العلاجية، وتدفع الهيئة إلى مراقبة هذه المستحضرات وتمنع ما ترى أنه ضار بالصحة.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن العمل الذي تقوم به الهيئة اليوم لا يعطي انطباعاً كبيراً للمواطن، فدور الهيئة اليوم لا يتم كما هو مطلوب؛ لأنها تشرف وتتابع أكثر من ستة عشر منفذاً، وبالنسبة للمنتجات الزراعية فالمواطنين مازالوا يشتكون من

المنتجات المحلية والمستوردة، فيجب على المسؤولين في الهيئة أن يتابعوا ما تحتاجه الهيئة مع وزارة المالية.

وطالب عضو آخر بأن تركز الهيئة على مهام الرقابة والمتابعة، فالفحص والاختبار يحتاج إلى متابعة المستجدات فيما يتعلق بأجهزة ذلك العمل، فالمبتكرات فيما يتعلق بالأجهزة والمعدات مستمرة، وهذا يتطلب تحديثاً مستمراً لهذه الأجهزة مواكبة لها. والقطاع الخاص أقدر على متابعة المتغيرات وسرعة التغيير والاستبدال للأجهزة والمعدات. لذا، أقترح أن تعهد الهيئة إلى المختبرات الخاصة بعمليات الفحص والاختبار ما أمكن ذلك، خاصة أنه يوجد أكثر من ثلاثين مختبراً متخصصاً في القطاع الخاص، وأن تتعاون الهيئة مع هذه المختبرات للتأكد من جودة هذه المختبرات؛ مما يعزز إسهام القطاع الخاص ودعم مشروعاته، فلعل اللجنة تنظر في تبني توصية في هذا الشأن.

ولفت آخر إلى أن دور الهيئة يقف عند التحذير وسحب المنتجات التي تحتوي على أمور مخالفة، ولكن مع غياب دور مؤسسات المجتمع المدني التي تقوم بالدفاع عن حقوق المتضررين؛ فإنه لا يمكن أن يكتفى بهذا الدور للهيئة. لذا، أقترح إنشاء لجنة قانونية ضمن الهيئة تقوم بإجراء مقاضاة الجهات المخالفة، والمطالبة بتعويضات، وكذا المطالبة بإجراء جزاءات شرعية وقانونية، وهذا سوف يقوي الهيئة وقراراتها وسوف يكون رادعاً مناسباً.

وطالب عضو آخر بألا يكتفى بشهادة المنشأ مهما كان المصدر فهناك منتجات من دول متقدمة وجد فيها مواد سامة. لذا، ينبغي أن يكون هناك اختبار دوري ودائم وعلى كل منتج مهما كانت الجهة التي أنشأت هذه المنتجات.

وأشار عضو آخر: ورد في إجابات المندوبين أن علامة الجودة التي توضع على بعض المنتجات اختيارية وليست إلزامية، فلماذا لا تكون هذه العلامة إلزامية للاستمرار في الإنتاج؟ حتى نضمن أن غذاء المواطن ودواءه تحت رقابة الهيئة وخاضع للمواصفات التي تراها الهيئة.

وقال عضو آخر: ورد في التقرير أنه أثبتت إحدى الدراسات التي أستعين بها بأحد المكاتب الاستشارية المحلية أنه يمكن للأغذية الدهنية والحمضية أن تتفاعل مع المواد المتصلة بها خاصة البلاستيكية، ومع ذلك ما زالت هذه المنتجات تحفظ بالطريقة نفسها فما هو دور الهيئة وهي تعلم ضررها على الصحة؟ فلعل اللجنة تستفسر عن ذلك وعن الحلول والبدائل في هذه الحالة.

واختتم أحد الأعضاء مطالباً بإيجاد مختبرات في الأسواق المركزية في مدن المملكة ومحافظاتها للكشف على الخضروات التي تحتوي ملوثات، واقترح أن يدخل ضمن صلاحيات الهيئة الكشف عن الأجهزة ذات العلاقة بالأغذية؛ مثل أجهزة الميكروويف وما شابهها.

الأعضاء وهموم الوطن

كيف نواجه الايكولاي؟!

حذر أحد أعضاء مجلس الشورى من أن بعض الدول قامت بإجراءات احترازية تتمثل في إيقاف استيراد الخضار الطازج من الدول الأوروبية بعد انتشار سلالة جديدة من (الأيكولاي) التي ربما يكون الناقل لها بعض أصناف الخضار الطازج، مثل الخيار والخس والطماطم، إلا أن أسبابه غير معروفة، فقد يكون السبب استخدام بعض الأسمدة الحيوانية أو بعض البقوليات التي تُستنبت وتُقدّم لتكون أطباقًا في السلطات، ويعتقد أن هذا النوع من البكتيريا هو عبارة عن موروث جديد لنوعين من بكتيريا (إيكولاي) ولم يسبق التعرف عليه، وهو مقاوم لجميع المضادات الحيوية ويؤدي إلى الوفاة. وقال: إننا نستورد معظم الخضار من الخارج، وقد أعلنت وزارة الزراعة وقف استيراد الخضار من الاتحاد الأوروبي، وكذلك هيئة الغذاء والدواء أوقفت استيراد السلطات الجاهزة للأكل. كما أن وزارة الصحة أصدرت بيانًا للمواطنين المسافرين إلى أوروبا بأخذ الحيطة والاحتراز من الإصابة بهذا المرض، إلا أنه ينبغي أن تصدر وزارة الصحة بيانًا يطمئن المواطن والمقيم من خلو المملكة من هذه البكتيريا المميتة، وأن تشرح في كتيبات أو نشرات إرشادية الأعراض المصاحبة لهذا المرض، وماذا يفعل الشخص في حالة الشك بإصابته بالمرض لا قدر الله.

ضوابط تحد من زواج القاصرات

طالب مجلس الشورى في قراره باعتماد التشكيلات القضائية والإدارية للمحاكم والدوائر الجديدة، وكتابات العدل في ميزانية الوزارة ليتم التمكن من افتتاح تلك المحاكم والدوائر وتشغيلها، ودعا المجلس وزارة العدل إلى وضع تنظيم أو ضوابط تحد من زواج القاصرات، وإلزام مأذوني الأنكحة بتنفيذها، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٢/٦/٢٧هـ برئاسة معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة العدل للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور إبراهيم البراهيم، فقال: يتم تأهيل القضاة بما يسمى تأهيل التأسيس، ويكون بالدراسة في كليات الشريعة لمدة أربع سنوات تبنى الملكة الفقهية واللغوية التي تؤهل الدارس للعمل في القضاء ويدرس فيها الفقه وأصوله وقواعده.

ثم التأهيل المتخصص في المعهد العالي للقضاء لمدة سنتين يدرس فيها الطالب الأنظمة القضائية. كما يدرس الأنظمة التجارية والعمالية وغيرها من الأنظمة، مع دراسة المستجدات في الأمور المالية والاجتماعية وغيرها، مع التدريب على الأعمال القضائية، ثم يتدرب في المحاكم لمدة سنة كاملة، بعدها يباشر العمل في القضاء فيكون قد أتم سبع سنوات في التأهيل للقضاء.

كما أن هناك تأهيلاً مستمراً على رأس العمل حيث تعقد للقضاة دورات متخصصة في القضايا المستجدة، كما تعقد ورش العمل، ويشارك القضاة في المؤتمرات والندوات داخل المملكة وخارجها، وبناء على ذلك فالقضاة مؤهلون للحكم في القضايا العمالية، والتجارية وغيرهما من القضايا المستجدة، ولعل من المناسب أن يزور عدد من أعضاء المجلس المعهد العالي للقضاء

د. إبراهيم البراهيم

تم تأهيل القضاة بما يسمى تأهيل التأسيس، ويكون بالدراسة في كليات الشريعة لمدة أربع سنوات تبنى الملكة الفقهية واللغوية التي تؤهل الدارس للعمل في القضاء ويدرس فيها الفقه وأصوله وقواعده.

للاطلاع على تأهيل القضاة.

وأوضح رئيس اللجنة أن نظام القضاء نص على أنه "تؤلف في المجلس الأعلى للقضاء إدارة للتفتيش القضائي من رئيس ومساعد وعدد كافٍ من القضاة المتفرغين، ويتم التفتيش والتحقيق بوساطة عضو قضائي درجته أعلى من درجة القاضي المفتش عليه أو المحقق معه، أو سابق له في الأقدمية إن كانا في درجة واحدة.

وقال: نص نظام القضاء الصادر عام ١٤٢٨هـ في مادته "التاسعة عشرة" على أن "تؤلف المحاكم العامة في المناطق من دوائر متخصصة يكون من بينها دوائر للفصل في الدعاوى الناشئة عن حوادث السير وعن المخالفات المنصوص عليها في نظام المرور ولائحته التنفيذية"؛ وبهذا فإن الغرض من إنشاء محاكم مرورية يمكن تأديته بإنشاء دوائر في المحاكم العامة.

وأضاف د. البراهيم: إن نظام القضاء الصادر عام ١٤٢٨هـ بين اختصاص كل من المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل ولا يخفى أن التعاون والتنسيق القائم بينهما هو الأساس في دفع أي إشكال يرد في هذا المجال، أما ما يتعلق بالميزانية فقد صدرت توجيهات كريمة نظمت العلاقة بين الجهتين.

وقال: إن وزارة العدل أنشأت إدارة مختصة بتدوين الأحكام ونشرها، صدر عنها حتى الآن خمسة أعداد تضمن كل عدد أحكاماً تتصف بالشمولية وتميز موضوعاتها وتناولها لقضايا معاصرة والوزارة عازمة على الاستمرار في إصدار هذه المدونة وستكون متاحة أيضاً على الموقع الإلكتروني بالوزارة.

وكان الأعضاء قد وافقوا على توصية قدمها الدكتور زهير الحارثي نصها: "مطالبة وزارة العدل بوضع تنظيم أو ضوابط تحد من زواج القاصرات، وإلزام مأذوني الأنكحة بتنفيذها".

وقال في مسوغاتها: إن زواج الفتيات القاصرات هو قتل للبراءة وانتهاك للطفولة وصفقة خاسرة مقدماً، فهناك صغيرات يرتكب بحقهن جريمة الاستغلال المادي والربح والمتعة واللهو، وهن غير قادرات على تحمل تبعات هذا الارتباط، أو حتى فهم أبعاده وإدراك معانيه، كما تعد هذه القضية قضية اجتماعية إنسانية حقوقية، وليست ظاهرة في المملكة، ولا نخجل بأن نعترف بوجودها، وعلينا أن نتصدى لها ونوجد لها الحلول العاجلة، ولا سيما أن هذه الزيجات أثبتت أضرارها الاجتماعية والنفسية والصحية، والمعتاد أن تكون نهايتها الفشل والطلاق، مما يؤثر في استقرار المجتمع وتماسكه. وسبق لوزارة الصحة أن أصدرت بياناً تفصيلياً عن أضراره.

وأضاف: إن ارتباط طفلة صغيرة برجل طاعن في السن يعد مخالفة صريحة للاتفاقيات الحقوقية التي وقعت عليها المملكة، ومنها اتفاقية الطفل التي حددت سن الطفولة بأنه أقل من "ثماني عشرة" سنة، وهي اتفاقية ملزمة للمملكة.

كما أن هذه الزيجات ينتج عنها فوارق، فلا تقارب في الاهتمامات وليس ثمة أدنى اعتبار لتلبية الحاجات والمطالب الأساسية من المقومات التي يرتكز عليها بناء وتكوين أسرة، ناهيك عن الاعتبارات المادية والاجتماعية التي تمثل جزءاً مهماً في عقد مثل هذه الزيجات.

وقال فضيلة رئيس اللجنة: أفاد المسؤولون في وزارة العدل أن هذا الموضوع درس بعناية، ورفع ما توصلت إليه الوزارة بهذا الشأن إلى المقام السامي، وهو تحت الدراسة حالياً من قبل لجنة متخصصة. ومن جهة أخرى فإن المملكة لا تعاني من فراغ قانوني، فالمحاكم تحكم في هذه القضية بما يدفع الظلم ويحقق العدل.

وأبدى أعضاء المجلس بعض الملحوظات فقال أحد الأعضاء: إن ما يحدث الآن من ممارسات تزويج الصغيرات والقاصرات تهاون بحقوقهن وتضييع لمصالحهن، لمطامع مادية وعادات وأعراف جاهلية. لذا، من المناسب وضع تنظيم وضوابط تضمن حقوق هؤلاء القاصرات.

وقال آخر: إن قرار المجلس في هذا الشأن سوف يدعم الدراسة التي أشار إليها فضيلة رئيس اللجنة، وسوف يؤثر إيجاباً لصالح هذه الدراسة ولا يتعارض معها.

وأشار عضو آخر إلى أن: التوصية مناسبة ودقيقة، ونصت على تنظيم هذه القضية وليس منعها بما تراه جهة الاختصاص.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن القضية لا تقتصر على القاصرات السعوديات، فهناك شكاوى من بعض مواطني الدول المجاورة كلها تدور حول هذه القضية. وهذا يسيء إلى صورتنا وثقافتنا في الخارج.

وعلق أحد الأعضاء قائلاً: إن المجلس مؤيد لهذه التوصية من خلال نظام حماية الطفل الذي صدر من هذا المجلس قبل مدة. كما أن وزارة العدل مؤيدة لاستصدار نظام لحفظ حقوق هؤلاء القاصرات من هذه الزيجات. كما أنها ليست موجودة بكثرة، وغالبيتها تكون في المناطق والمجتمعات البدائية غير المتعلمة، ويقدمون المنافع المادية على مصالح بناتهم.

وقال أحد الأعضاء: إن التوصية مبنية على مسوغات قوية، وهي تهدف إلى المنع وهو علاج للمشكلة قبل وقوعها.

وتساءل أحد الأعضاء: على أي أساس سوف توضع هذه الضوابط إذا لم يكن هناك تعريف للقاصرات؟ وقد ورد في المسوغات أن هذه الزيجات لها أضرار صحية واجتماعية ونفسية، فحبذا لو أسند مقدم التوصية هذا إلى دراسة واضحة مبنية على إحصائيات. والتوصية غير مناسبة، لأنها لم تبن على دراسات وإنما مبنية على آراء، وقد يكون هناك تضخيم إعلامي لهذه القضية. كما أن هذه التوصية حددت سن الطفولة "بثماني عشرة" سنة وهذا الأمر مخالف للشرع.

وأيده آخر: هناك نتائج إيجابية تحققت من مثل هذه الزيجات، فحبذا ألا يتسرع المجلس في هذا الأمر، حيث أنه سبق أن أثير من الجهة المختصة ولم تتعجل فيه بل أحيل إلى المقام السامي وكونت له لجنة للدراسة، وسيكون في عضويتها علماء ومتخصصون ينظرون للأمر من عدة جوانب. فهذا أمر شرعي فكيف نقيده؟ وقد وردت فيه نصوص مطلقة منها: "إذا جاءكم من ترضون دينه وأمانته فزوجوه"، فبالموافقة على هذه التوصية نكون قد قيدنا أموراً وردت فيها نصوص شرعية، ويحسن ألا يدخل المجلس في هذا الجانب، فطالما أن هناك دراسة فالأفضل الانتظار، فالسلبيات نادرة والتشريع بناء عليها غير مناسب.

تعديل لائحة مراكز الإرشاد الأسرية ورقابة أدائها

د. طلال بكري

أشار أعضاء مجلس الشورى إلى أن الدين الإسلامي قد ربط شؤون الأسرة بالعقيدة وأكدوا على أهمية اللائحة التنظيمية لمراكز الإرشاد الأسري الأهلية.

وتهدف مواد اللائحة إلى تنظيم عمل المراكز لتقديم خدمات الإرشاد المتخصصة التي تسهم في استقرار الأسرة، وتساعد على ترابط المجتمع بجميع فئاته العمرية وتقديم الرعاية النفسية والتربوية لهم.

ويؤكد مشروع اللائحة على ضرورة الحصول على ترخيص من وزارة الشؤون الاجتماعية لأي شخص اعتباري أو مركز ويجيز للمرخص له التنازل عن الترخيص بعد موافقة الوزارة.

وشدد المشروع على سرية معلومات المستفيدين وعدم جواز الإطلاع عليها إلا بطلب من الوزارة أو المحكمة المختصة، ويلزم المشروع المراكز بتقديم خدمات التوعية والإرشاد والتثقيف الأسري والاجتماعي والمساندة النفسية لكلا الجنسين مع الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية والآداب العامة.

وتضمن المشروع عدداً من العقوبات لمخالفي أحكام هذه اللائحة تصل لوقف النشاط أو إلغاء الترخيص وغرامة مالية، فيما ألزمت في حال وقف النشاط أن تقوم الوزارة بنقل الخدمات المقدمة للمستفيدين إلى مراكز أخرى على حساب المركز الموقوف نشاطه.

وكانت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب قد استضافت خلال دراستها مشروع اللائحة عدداً من المسؤولين والمهتمين بهذا الجانب من الجهات الحكومية ذات العلاقة ومن برنامج الأمان الأسري، كما حضر الاجتماع - عبر الدائرة التلفزيونية المغلقة - عدد من مستشارات المجلس غير المتفرغات، حيث جرى مناقشة الموضوع واستجلاء مختلف وجهات النظر بشأن مشروع اللائحة، كما استفادت اللجنة من العديد من التجارب العربية والدولية في هذا المجال.

وطالبوا بالتعديل عليها بما يعين المرشد الأسري في

تلك المراكز. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٢/٦/٥هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بشأن مشروع اللائحة التنظيمية لمراكز الإرشاد الأسري الأهلية،وتلا رئيس اللجنة د. طلال بكري التقرير وأبديت عليه ملحوظات الأعضاء، حيث قال أحد الأعضاء: هناك عدد من المراكز التي تقوم بهذا العمل في المملكة، وقد تفوق عشرات المراكز، ومنها على سبيل المثال: مركز المودة للإصلاح والتوجيه الأسري بجدة، وكذلك مشروع الشيخ عبدالعزيز ابن باز الخيري لمساعدة الشباب على الزواج، ووحدة الإصلاح الأسري في الرياض، وغيرها من المراكز الموجودة في المملكة. ومع ذلك فاللجنة لم تستفد من تجارب هذه المراكز في هذا المجال بما يثري الدراسة.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن ديننا الإسلامي قد ربط شؤون الأسرة بالعقيدة، وأن أحكام الأسرة قامت على قاعدة الإيمان بالله عز وجل وتقواه، كقوله تعالى: "وقضى ربك ألاّ تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"، وقوله تعالى: "أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن". وقال: إن هذا الدين العظيم قد بيّن أحكامًا مفصلة للأسرة، كأحكام الزواج والطلاق والميراث والوصية وحدود العلاقة بين الزوجين، وبيّن واجبات كل منهما للآخر وحقوقه عليه. كما وضح المسؤولية في رعاية الأولاد، وحدد العلاقة بين الآباء والأبناء، وذوي الأرحام والقربى بأحكام تفصيلية تضمن للإنسان كامل الحقوق، وتمكنه من السعادة والأمن والاستقرار، وكل هذا يحقق عناية كريمة، وهي تحقيق تماسك المجتمع ووقايته من السقوط والتردي. ومع التأكيد على هذا المشروع والحاجة إليه؛ قد ترى اللجنة أن تكثيف العمل الوقائي تأصيلاً وتأكيدًا على الالتزام بمقاصد الشريعة في رعاية الأسرة والمجتمع، وتضافر الجهود في ذلك. واقترح العضو إضافة توصية بالحفاظ على الأخلاق الكريمة، والقيم الرفيعة، وأحكام الأسرة التي دعت إليها الشريعة الإسلامية، وتعميقها في نفوس أبناء المجتمع من خلال الأنشطة الدعوية، والتثقيفية، وفق برنامج لهذا الخصوص تشرف عليه جهات الاختصاص.

وقال أحد الأعضاء: إن هذه اللائحة مهمة جدًا لكنها مجملة، والهدف منها يحتاج إلى شيء من الإيضاح. كما ينبغي ذلك فيما يتعلق بالأهداف المذكورة وهل هي تتعارض مع ما سبق دراسته من نظام الإرشاد والطب النفسي، وما مدى التقاطع بينهما؟ كمال طالب بتوضيح بيان الأعمال التي تقوم بها المراكز وماهية المشكلات التي تعالجها. ونوعية الخدمات المرخص لها والخدمات غير المرخص لها.

وتساءل أحد الأعضاء عن تمييز اللائحة عن ما يماثلها من الأنظمة واللوائح الأخرى، كلجان الصلح في المحاكم الشرعية، وأنها تحتاج إلى إضافة السمات والمواصفات التي يُعيّن بها المرشد الأسري في تلك المراكز، وكذلك تحديد الضوابط الشرعية والنظامية التي تتطلبها هذه المراكز.

وطالب أحد الأعضاء بالعودة إلى الصيغة الواردة في مشروع الحكومة في إحدى المواد التي تتعلق بالإسهام في استقرار الأسرة والتهذيب والسلوك الصحيح. والإبقاء على مادة أخرى واردة في مشروع الحكومة؛ لأنها تعالج المشكلات الاجتماعية والتربوية والخلافات الزوجية، والتي هي صلب المشكلات التي يراد للتنظيم معالجتها. وقال: لا يحسن مضاعفة الغرامة المالية التي تفرض على مقدمي الخدمة من دون ترخيص إلى (مائتي ألف) ريال، ولعل من المناسب الاكتفاء بمضاعفة الغرامة إلى الضعف مع إغلاق المحل إذا كانت المخالفة تقتصر على عدم الترخيص فقط.

وأيد عضو آخر ما أدخلته اللجنة من تعديلات مع أهمية التأكيد على حسن الاختيار والتأكد من تأهيل المستشارين وأن لديهم القدرة على تقديم المشورة الصحيحة والمناسبة.

ولفت آخر إلى أن اللجنة لم تستضف أصحاب المراكز الاستشارية الأهلية القائمة الحالية لمعرفة وجهات نظرهم في هذه اللائحة. وأن المراكز الطبية المتخصصة في الطب النفسي وتقديم الاستشارات الأسرية، تأخذ تراخيص مزاولة العمل من قبل وزارة الصحة، وتساءل: كيف ستكون آلية الرقابة عليها؟

وطالب أحد الأعضاء بتحديد شروط واضحة لمن يريد مزاولة تقديم خدمات الإرشاد الأسري وأن ينص على ذلك في اللائحة التنفيذية.

وقال أحد الأعضاء: من الضروري أن يضاف إلى المخالفات الواردة في المادة "الثامنة" من اللائحة ما يتعلق بإفشاء أو إطلاع الغير على ملفات المستفيدين دون أن يكون ذلك بطلب من المحكمة المختصة أو الوزارة المعنية.

ولفت أحد الأعضاء إلى أنه ينبغي أن يشترط في اللائحة أن يكون للمراكز الأسرية مركز مالي وميزانية محددة تراجع من قبل مراجع خارجي، وترفع تقاريرها إلى الوزارة.

الأعضاء وهموم الوطن

توفير فرص وظيفية للمبتعثين

لفت أحد الأعضاء إلى أن عدد المبتعثين للدراسة يصل إلى أكثر من مائة وخمسة وعشرين ألف طالب وطالبة موزعين على مختلف الدول، ولأوروبا وأمريكا نصيب الأسد من هؤلاء، وقد ابتعثتهم حكومة خادم الحرمين الشريفين لكي ينهلوا العلم من مصادره في مختلف التخصصات التي تحتاجها المملكة، والسؤال: هل ثمة برنامج معد مسبقًا لاستقبال هؤلاء المبتعثين والمبتعثات؟ وهل الوظائف متوافرة لكي يبدأوا مشوار العمل الفعلي والمشاركة في بناء الوطن؟ ومن المسؤول عن إعداد برامج توظيف المبتعثين؟ ولفت العضو إلى وجود مائة ألف وظيفة شاغرة في مختلف الجهات الحكومية والهيئات الوطنية الحكومية، وهذا العدد في تزايد مستمر بسبب إحالة أعداد كبيرة من موظفي الدولة إلى التقاعد وبطء تعيين البدلاء. لذا، أقترح أن يتولى مجلس الشورى رفع مبادرة إلى خادم الحرمين الشريفين تهدف إلى جني ثمار برنامجه -حفظه الله- للابتعاث الخارجي عن طريق خلق وظائف تخصصية في مختلف القطاعات، وهذه المبادرة تتطلب صدور توجيهات خادم الحرمين الشريفين بتكوين لجنة وزارية تتولى حصر أعداد المبتعثين وتخصصاتهم، وتحديد الجهات الحكومية التي يمكن لهؤلاء العمل لديها، وحصر الوظائف الشاغرة لدى الدوائر الحكومية.

دعوة العلماء لحفظ الفتوى بعيداً عن الغلو

خرائط لمحافظات المملكة وتعاون بحثي بين الجامعات ومراكز البحوث

طالب أعضاء مجلس الشورى بتوسيع التعاون بين الجامعات ومراكز البحث للاستفادة من الهيئة العامة للمساحة بأكبر قدر ممكن، كما طالبوا بتوفير خرائط لكل محافظات المملكة، ولفتوا إلى التشابه بين الهيئة العامة للمساحة وهيئة المساحة الجيولوجية. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٢/٦/٢٠هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن التقرير السنوي الثاني للهيئة العامة للمساحة للفترة من ١٤٢٨/١٢/١٢هـ - ١٤٣٠/١٢/٢٩هـ، تلاه رئيس اللجنة المهندس محمد النقادي، ثم عرض الموضوع للمناقشة، حيث أبديت عليه بعض الملحوظات؛ فقال أحد الأعضاء: من المهم توسيع التعاون بين الجامعات ومراكز الأبحاث والجهات ذات العلاقة؛ للاستفادة من إمكانيات الهيئة الاستفادة المثلى، من الصور الجوية عالية الدقة أو الاستشعار عن بعد في الدراسات والأبحاث التطبيقية، وهذا سيخدم قطاعات حكومية مختلفة في وضع خططها المستقبلية المبنية على أسس علمية. كما أن ذلك سيزيد دخل الهيئة المادي من خلال تسويق المنتجات والخدمات.

ولفت عضو آخر إلى أنه يمكن تفعيل السياحة الداخلية من خلال توفير خرائط لكل محافظة في المملكة؛ توضح فيها المدن الرئيسة وتفصيلاتها من شوارع، ومطاعم، وفنادق. كما أن هذه المعلومات موجودة إلا أنها تحتاج إلى وضعها في خرائط.

وطالب أحد الأعضاء بأن يكون لتوصيات المجلس وقع لدى المقام السامي والجهات الحكومية، فليس لدى المجلس معلومات كافية عن موضوع التدريب في الهيئة. وقال: من الأفضل أن تطالب اللجنة بضم جميع الوظائف التي يعمل أصحابها في مجال المساحة في وزارة النقل إلى هذه الهيئة؛ لأنها وليدة، وأن تكون هذه الهيئة هي العامل الوحيد في مجال المساحة لجميع الوزارات لتوحيد الجهود في ذلك.

وتساءل عضو آخر: ما وجه الاختلاف والتشابه بين هذه الهيئة وهيئة المساحة الجيولوجية؟ حيث نرى أنهما مسؤولتان عن القشرة الأرضية وباطنها، إضافة إلى أن هناك كثيراً من الخلط والتشابه إذا أضفنا إدارة المساحة العسكرية وهذا يسبب ازدواجية وهدر الإنفاق الحكومي وتعارضاً في المصالح، وتكراراً لجهد كان ينبغي أن يتم في موقع واحد. وأضاف: تم الانفصال عن وزارة النقل بقرار من هيئة عليا؟ وهل هيئة الإصلاح الإداري لها دور في هذا الانفصال ورؤية مستقبلية له ليخدم بشكل أفضل؟ وهل مر هذا الانفصال على مجلس الشورى؟ وهل هناك نظام لهذه الهيئة يوضح لنا أنه ليس لها أي ازدواجية مع غيرها من الهيئات المماثلة؟

وطالب عضو آخر أن يربط التصريح للمعاهد المتخصصة في المساحة؛ والتي يُصرح لها من قبل المؤسسة العامة للمساحة، وأن تستفيد من مخرجات هذه المعاهد وتطويرها. وكذلك يحسن الإشارة إلى تصنيف الوظائف المساحية.

م. محمد النقادي

من المهم توسيع التعاون بين الجامعات ومراكز الأبحاث والجهات ذات العلاقة؛ للاستفادة من إمكانيات الهيئة الاستفادة المثلى، من الصور الجوية عالية الدقة أو الاستشعار عن بعد في الدراسات والأبحاث التطبيقية

الأعضاء وهموم الوطن

دعم القدس

قال أحد الأعضاء: أعلن مؤخراً عن بناء مجموعة مساكن جديدة في مستوطنات شرق القدس، ويبدو أن الأحداث الأخيرة أنستنا قضية القدس، والآن بدأت إسرائيل تعبئ مناطق شرق القدس، وفي هذا خطورة كبيرة، حيث ستضع وقائع على الأرض. ولا شك أن إسرائيل ستستخدمها في المفاوضات القادمة، لذا يحسن بالمجلس إصدار قرار اعتراض على هذه القضية.

دعم ميزانية الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء

وافق مجلس الشورى على قرار "بزيادة الاعتمادات المالية في بنود الميزانية لغرض تكثيف التعاون مع المختصين في المجالات التي يحتاج إليها في الفتوى"، وأكد مجلس الشورى من خلال ما أقره على مواكبة جهود خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود - رعاه الله - الرامية إلى حفظ دين الله، على أن يُحسن العلماء نشره وتعليمه، وإبراز محاسنه، وما اشتمل عليه من التيسير والرحمة، وإعلاء شأن العلماء في المجتمع، وجعل الفتوى في مقام رفيع عن التفريط أو الغلو، وتأكيداً على مكانة المملكة السامية في قلوب جميع المسلمين باحتضانها الحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة، إلى جانب كونها منارة إشعاع حضارية يتوجه لها كل مسلم.

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٢/٦/٢٨هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور إبراهيم البراهيم فقال: تثمن اللجنة المداخلات التي أشادت بالأوامر الملكية الكريمة بشأن الرئاسة، التي جاءت مؤكدة نهج القيادة الرشيدة في الاهتمام بالعلم والعلماء.

وأوضح رئيس اللجنة أنه بالنسبة للمطالبة بفتح فروع للرئاسة وإنشاء مكاتب للطلاق ومراكز للترجمة فقد سبق للمجلس أن أصدر قرارات توصي بذلك، كما أصدر قراراً بزيادة أعضاء الإفتاء.

وأضاف: طلب أحد الأعضاء أن يكون هناك تعاون وتنسيق بين الهيئة الدائمة للإفتاء وهيئة كبار العلماء، ومن المعلوم أن لكل هيئة اختصاصاتها ومهامها، وأما التنسيق والتعاون فهو قائم. ومن المعلوم أن جميع أعضاء الهيئة الدائمة هم أعضاء في هيئة كبار العلماء، وسماحة المفتي يرأس هيئة كبار العلماء، كما يرأس الهيئة الدائمة للإفتاء.

وقال د. البراهيم: إن أحد الأعضاء يرى أن يكون هناك تعاون بين المجمع الفقهي والرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء، وأقول إن الأمر الملكي المتضمن إنشاء مجمع فقهي ورد في ديباجته أن يكون تحت إشراف هيئة كبار العلماء.

الأعضاء وهموم الوطن

إستراتيجية وطنية لقضايا الشباب

قال أحد الأعضاء: إن الشباب يمثل قطاعًا مهمًا في جميع المجتمعات، ولاسيّما المجتمعات الشابة، وإذا كان الشباب هم أكثر الفئات تضررًا من الإفرازات السلبية لهذا العصر فإن إخراجهم من أزمتهم هو من مسؤولية حكومتنا الرشيدة التي نظمت لقاءً بأبناء الوطن الشباب من خلال منتدى الغد، وذلك من خلال استعراض العديد من التجارب الشبابية من الجنسين ليفتح الباب أمام هؤلاء الشباب لإبراز تجاربهم المميزة والمؤثرة وقدرتهم على المشاركة في النقاش الفعال، وتحديد القضايا التي تهمهم وتفيد المجتمع بشرائحه كافة. كذلك توفير البيئة الملائمة الداعمة للحوار الوطني بين أفراد المجتمع وكل فئاته.

ولفت إلى أن الحاجة أصبحت ماسة لأن تتبنى الأجهزة المسؤولة في المجتمع إستراتيجية وطنية لمواجهة قضايا الشباب في ضوء المتغيرات الجديدة.

طالبوا ببيعه بسلة عملات والتوسع في إنتاج مشتقاته

الأعضاء: ثروة النفط ستنضب خلال ٦٠ عاماً .. ماذا بعدها؟!

د. محمد الجفري

العمر المقدر والمتبقي لهذه الثروة الناضبة يتراوح مابين (٦٠-٨٠) سنة فقط، فماذا أعددنا لإطالة عمر هذه الثروة النفطية الهامة؟ وماذا أعددنا لأجيال قادمة

تساءل أعضاء مجلس الشورى عن إجراءات توفير الطاقة وما أعد للأجيال القادمة، وعن سبب الاستمرار في بيع النفط بالدولار وطالبوا بالتوسع في إنتاج مشتقات البترول التي يتم استيرادها ولفتوا إلى ضرورة إيجاد حل لقضايا الإغراق التي تواجه الشركات السعودية في أسواق آسيا، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٢/٦/١٣هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة، بشأن التقارير السنوية لوزارة البترول والثروة المعدنية للأعوام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ - ١٤٢٨/١٤٢٩هـ - ١٤٣٠/١٤٣١هـ، تلاه رئيس اللجنة الدكتور محمد الجفري؛ ثم عرض التقرير للمناقشة وأبديت عليه بعض الملحوظات، فقال أحد الأعضاء: إن العمر المقدر والمتبقي لهذه الثروة الناضبة يتراوح مابين (٦٠-٨٠) سنة فقط، فماذا أعددنا لإطالة عمر هذه الثروة النفطية الهامة؟ وماذا أعددنا لأجيال قادمة سواءً من ناحية توفير الطاقة، أو من ناحية توفير المبالغ المالية لإدارة الخدمات والمرافق في الدولة.

وقال عضو آخر: من المعلوم أن الدول الصناعية تستورد البترول بأسعار منخفضة، ومن ثم تعيده كمنتجات مختلفة وبأسعار مضاعفة، هذا من جانب، ومن جانب آخر لماذا نستمر في بيع النفط بالدولار الأمريكي؟ الذي أدّى ارتباط عملتنا به إلى الانخفاض الواضح، وإلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية التي تأثر بها المواطن بشكل كبير. لذا، من المناسب بيع النفط بسلة من العملات، أو عدم ارتباطه بالدولار، أو تعديل سعر صرف الريال مقابل الدولار لحماية المواطنين.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن هناك دراسة لمشكلة تفشي ظاهرة تهريب المنتجات النفطية، بعد أن كشفت الوزارة قضية قيام إحدى الشركات بتهريب النفط على مدى (أحد عشر) عاماً، ويجدر

التساؤل عن مصير هذه الشركة الآن، فلماذا لم يصدر بحقها أية عقوبات؟ ولماذا لا تسترد منها قيمة ما قامت بتهريبه من أموال الوطن؟ ولماذا لا يتم التشهير بها كما هو الحال مع مهربي الشعير؟ لذا، من المناسب وضع نظام واضح وشفاف للحد من تهريب المنتجات البترولية يشتمل على عقوبات صارمة للمخالفين.

وتساءل أحد الأعضاء: يلحظ أن هناك نقصاً في كميات البنزين من نوع (٩٥) في الأسواق المحلية، وقد سبق الإعلان عن قيام الوزارة باستيراد هذا النوع من البنزين لتغطية الطلب عليه. فهل يعقل أن تقوم دولة نفطية بحجم المملكة باستيراد البنزين؟ إن سبب هذه المشكلة هو النقص الكبير في مصافي تكرير الزيت، وتأخر المشروعات المطروحة منذ سنوات. لذا، من المناسب التوسع في إنشاء مصافي تكرير النفط ليتم إنتاج وتصدير منتجات بترولية مكررة ذات قيمة إضافية، بدلاً من تصدير نفط خام بسعر غير عادل.

وطالب أحد الأعضاء بإنشاء معاهد فنية للتعدين في كافة المناطق، تقوم بتدريب السعوديين على صناعة التعدين قائلاً: إن خير من ينشئ هذه المعاهد هي وزارة البترول والثروة المعدنية كما هو الحال في المعاهد الصحية التابعة لوزارة الصحة، ومعاهد الاتصالات وغيرها.

واقترح أحد الأعضاء على الوزارة إنشاء مصافٍ ومحطات دائمة في المدن الكبيرة، وربطها بشبكة أنابيب لتُضخ منها المنتجات البترولية وتمدد الفترة الزمنية لإنجاز هذا المشروع الهام والآمن، بدلاً من الخطر المتنقل على الطرقات العامة من خلال الصهاريج والشاحنات.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن ترشيد الطاقة ليس من اختصاص الوزارة بشكل مباشر، بل يعود إلى الوعي الاجتماعي للمواطنين، وتقع على وزارات أخرى مسؤولية ذلك؛ مثل وسائل الإعلام، ومؤسسات التعليم العام، ومؤسسات المجتمع المعرفي والمدني، والذي يمكن أن تسهم فيه وزارة البترول والثروة المعدنية بتقسيم المؤسسات إلى شرائح عند تزويدها بالطاقة وتقديم امتيازات للمؤسسات والمصانع التي تسهم في إنجاز خطة الترشيد.

وطالب عضو آخر باستغلال خط التابلاين والذي ينطلق من المنطقة الشرقية إلى أقصى الشمال الغربي حتى محافظة طريف. وقد أُنشئ على هذا الخط مراكز للضخ ومجمعات إدارية حكومية، وآبار مياه. وكان الهدف من هذا الخط إنشاء مدن كبيرة مثل النعيرية، والقيصومة، ورفحاء، وعرعر، وطريف بدءاً من الخمسينيات الميلادية. إلا أنه لم يتبق حالياً في هذا المشروع سوى الأنبوب الناقل. وقد يكون من المناسب أن تقوم شركة أرامكو بإقامة محطات نموذجية لتوزيع المنتجات البترولية على خط الشمال الدولي، مع إنشاء مراكز خدمات صيانة للمركبات العابرة، وإقامة مجمعات فندقية بنظام الموتيلات، وسلسلة مطاعم متطورة، وسيخدم هذا المشروع جميع مرتادي الطريق، سواء من داخل المملكة، أو من دول مجلس التعاون، أو من الدول العربية.

وقال أحد الأعضاء: إن المملكة تقوم بتصدير ملايين البراميل من البترول الخام، وفي المقابل تستورد مئات المشتقات من هذا البترول. فلماذا لا يتم التوسع في صناعة مشتقات البترول لتعظيم القيمة المضافة، وتنويع مصادر الدخل؟

واختتم أحد الأعضاء قائلاً: إن سياسة محاربة الإغراق وفرض الرسوم على المنتجات البترولية والبتروكيماوية السعودية في الأسواق الآسيوية النامية بحجة الإغراق هي مشكلة كبرى وعويصة تواجه هذه الصناعة، لاسيما إذا عرفنا أن تكلفة إنتاج المواد البتروكيماوية والمشتقات النفطية واستخراجها أعلى من قيمة استخراج النفط، ومن هنا يجب أن تواجه تلك القضايا المقامة ضد الشركات السعودية في تلك الدول بنوع من التخطيط والسياسة لسحبها من المحاكم؛ لأن تصدي القضاء الوطني في مثل هذه القضايا سيجعله منحازاً إلى الاقتصاد الوطني لهذه الدول وسيقف ضد هذه الشركات التي تدخل السوق لتنافس المنتجات المحلية. ومن هنا يجب أن تُغير الخطط والسياسات وتوضع سياسات جديدة بين دول مجلس التعاون للتعامل مع تلك الدول، وتوقيع الاتفاقيات الثنائية التي تشترط التحكيم والمفاوضات حلاً للنزاع.

د. عبد الجليل السيف: سياسة التوظيف في (أرامكو) تحتاج إلى إعادة نظر

قدم عضو المجلس د. عبد الجليل السيف مداخلة على التقارير السنوية لوزارة البترول والثروة المعدنية للأعوام المالية ١٤٢٧/١٤٢٨هـ - ١٤٢٨/١٤٢٩هـ - ١٤٢٩/١٤٣٠هـ قال فيها:

نحن نعلم أن شركة أرامكو السعودية تعتبر من أكبر الشركات النفطية في مجال الإنتاج والإدارة والتسويق.. وبذلك هي محل فخر واعتزاز للوطن والمواطن ومحط أنظار وتطلعات العمل للخريجين والخريجات، وخاصة في المجالات العلمية والهندسية لما توفره من خبرة قل أن نجدها في موقع آخر، ومن هنا كانت لنا ملاحظات على عدد لا يستهان به من الخريجين السعوديين طالبي الالتحاق بالشركة حيث وصل عددهم عام ١٤٢٨هـ قرابة عشرة آلاف خريج جلهّم حاصلون على شهادات متخصصة تم التعامل معهم على طريقة وآليات العمل التي يتم من خلالها توظيف القوى العاملة المستجدة عبر شركات ومؤسسات أهلية، وربما بمشاركة أجنبية عبر عقود أمداد الموارد البشرية بدلاً من توظيفهم بالشركة الأم، وبشكل دائم.

هذا النوع من التوظيف من البنين والبنات المؤهل تأهيلاً علمياً جامعياً في مجالات وتخصصات هندسية وإبقائهم لفترات طويلة سببٌ في فقدانهم وعائلاتهم الثقة والاطمئنان على استمرار مصدر رزقهم.. هذا بالإضافة إلى عدم مساواتهم بأمثالهم من الموظفين السعوديين الرسميين من حيث الراتب والمميزات والتدريب، على الرغم من مطالبتهم بنفس المهام والواجبات، وفي نفس الوقت شركة أرامكو السعودية لا زالت ومن خلال مكاتبها في الخارج تقوم بتوظيف غير السعوديين.

التقرير الذي أمامنا لم يشر إلى تلك الملاحظات، ومن هنا أكرر الطلب بإيجاد حل عاجل وعادل لهذه الفئة التي طال انتظارها.

من صوالين الحلاقة إلى توسعة الصحن

سيل من المقترحات لتطوير خدمات الحرمين الشريفين

طالب أعضاء مجلس الشورى بمكافحة ظاهرة النوم في المسجد الحرام، وتساءلوا عن نوعية الوظائف الموسمية والدائمة لدى الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي وعن جهات عمل طلاب المعهد الملكي ومعهد المسجد النبوي بعد التخرج، ولفتوا إلى ضرورة تطوير الهيكل الإداري للرئاسة. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٢/٦/٥هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن التقارير السنوية للرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي للأعوام المالية ١٤٢٧/١٤٢٨هـ- ١٤٢٨/١٤٢٩هـ- ١٤٢٩/١٤٣٠هـ- ١٤٣٠/١٤٣١هـ، والذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور إبراهيم البراهيم، ثم عرض للمناقشة، فقال أحد الأعضاء: إن ظاهرة النوم في المسجد الحرام في ازدياد، ولاسيما في شهر رمضان وموسم الحج، وبعض الزائرين جعلوا المسجد الحرام مأوى يسكنون فيه؛ مما يعوق كثيرًا من المعتمرين والحجاج عن أداء عباداتهم. وأقترح فتح باب العمرة لعدد معين شهريًا يمكن للحرم استيعابه.

> ظاهرة النوم في المسجد الحرام في ازدياد، ولاسيما في شهر رمضان وموسم الحج، وبعض الزائرين جعلوا المسجد الحرام مأوى يسكنون فيه؛ مما يعوق كثيرًا من المعتمرين والحجاج عن أداء عباداتهم

وقال أحد الأعضاء: "لا أحد ينكر جهود الحرمين الشريفين في رعاية الدروس العلمية والمكتبات منذ القرون الأولى؛ حيث كان الحرمان الشريفان بمثابة جامعات علمية يؤمها طلاب العلم من مختلف الأقطار. لذا، ينبغي عدم احتفاظ الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي بهاتين المهمتين، ولاسيما في ظل الحجم الكبير من المهمات التي تضطلع بها الرئاسة فيما يتعلق بالعناية بالمسجد الحرام والمسجد النبوي وما يحتاجان إليه من مشروعات إنشائية، وصيانة عامة، إضافة للإشراف على مصنع كسوة الكعبة المشرفة. وأقترح أن يلحق المعهد المكي بجامعة أم القرى، ويلحق فرعه في المدينة المنورة بالجامعة الإسلامية. كما أقترح أن تلحق مكتبات الحرم بوزارة الثقافة والإعلام".

ولفت آخر إلى أن عدد طلاب المعهد في الحرم المكي بلغ (٢٤٦٢) طالبًا، والمتخرجون من الدفعة الأولى حوالي (١٦١) والدفعة الثانية (١٩١) ومن معهد المسجد النبوي (١٢١) طالبًا، وقال: لم يذكر التقرير أين يذهب هؤلاء الخريجون، هل يعملون في الرئاسة أم في جهات حكومية أخرى؟ كما ينبغي زيادة اهتمام الرئاسة بالتوجيه والإرشاد النسائي، وذلك للحد من التصرفات الخاطئة حيال الزائرات للمسجد الحرام والمسجد النبوي.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن بعض تقارير الرئاسة قديمة. وطالب بأن يكون عدد التوصيات مختصرًا لكي يكون المجلس قادرًا على متابعة تنفيذها. وقال: إن نفي الرئاسة حول ما أثير من عدم صلاحية ماء زمزم للشرب يدعو للقلق، فقد ذكرت في نفيها أنه لم تسجل أي معلومات تدعو للقلق. لذا، ينبغي إحالة هذا الموضوع لأحد مختبرات الجودة والنوعية المنتشرة في

المملكة، أو هيئة الغذاء والدواء لدراسة ذلك.

وقال عضو آخر: يلحظ أن المعلمين الذين يعملون في معهد الحرم المكي يعينون على مراتب الوظائف الحكومية غير التعليمية، ومنهم من يحمل درجة الدكتوراه، وهذا فيه هضم لحقوقهم، ومن ثمّ ينبغي تصحيح وضعهم. ويحسن أن يتسم من يعمل بجهة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الرئاسة بالسمات والصفات نفسها التي تطبق على العاملين في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، من حيث المسؤولية وآلية التعامل مع من يضبط من المخالفين في هذا المكان، أو يترك الأمر للهيئة نفسها للتعامل بموجب نظامها.

وأضاف: ورد في إجابات المندوبين أن الرئاسة هي المسؤولة عن صوالين الحلاقة؛ لأنها هي من أنشأ المباني لها، فإن كانت هي المسؤولة عنها فينبغي محاسبتها؛ لأن الخدمة المقدمة فيها غير جيدة. وينبغي أن تكون الخدمة راقية وعلى مستوى عال من الجودة.

وتساءل أحد الأعضاء: هل الهيكل الإداري لمنسوبي الرئاسة العامة شؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي متناسب مع الطموحات المرجوة والدور المطلوب لخدمة الحرمين الشريفين، وتفعيل دورهما الكبير في العالم الإسلامي؟ وقال: إنه يحسن تطوير الهيكل الإداري للرئاسة؛ لأنها تخلو من وجود مركز للإحصاءات، ومركز للدراسات والبحوث. كذلك تخلو من أي إدارة مختصة لإدارة أوقاف الحرمين الشريفين، ولاسيما أنه يعد مصدر دخل مهم لها. كما أن هذه الإدارة موجودة في العديد من الأوقاف المماثلة، ولاسيما أن أوقاف الحرمين منتشرة في العالم كله. كما يلحظ من واقع الجهاز أنه من أكثر الجهات الحكومية إشكالاً مع الموظفين، ولا تتوافر لدى الموظفين أي بدلات محفزة. ويلحظ أن هناك مركزية في أداء الجهاز. لذا، فمن المهم معالجة ذلك، ومعالجة كلّ ما يحتاجه الحرمان الشريفان من خدمات، ومن ذلك توفير الحاضنات بالقرب من الحرمين الشريفين، ودراسة ما يتعلق بحركة الدخول والخروج من الحرمين، ولاسيما أن الحركة تخصص علمي وهندسي يدرس في كثير من الجامعات العالمية، فيما لا يوجد أي قسم يعنى بذلك في الرئاسة، وغير ذلك من الخدمات. كما يلحظ في التقرير أن هناك مطالبات بزيادة الدعم مع وجود فائض في الميزانية تعيده الرئاسة في نهاية العام.

وقال أحد الأعضاء أؤيد بناء مبنى لمكتبة الحرم المكي فهي ليست كبقية المكتبات لما تحويه من كنوز المخطوطات ونوادر الكتب، ولاسيّما أن علماء المسلمين ومنذ زمن بعيد يتهافتون على إهداء هذه المكتبة أروع الكتب التي يؤلفونها أو من المؤلفين الآخرين، فمن المهم الأخذ بالتوصية لكي تكون المكتبة موردًا عذبًا لطلاب العلم والمعرفة. وأقترح إنشاء هذا المبنى بالطراز الإسلامي الذي سيكون عنوانًا حضاريًا لهذا البلد. كما أقترح أن تسمى ساحات الحرم بأسماء تراثية تربطها بالجذور التاريخية لهذه الأمة.

واقترح أحد الأعضاء أن تكون توسعة الحرم المكي الجديدة بنفس العمارة الرائعة للحرم النبوي الشريف، ومن ذلك المظلات المتحركة فيها.

وأيده آخر قائلاً: اقترح تركيب مظلات فوق سطح المسجد الحرام، لتخفيف الضغط على الطوابق السفلية للحرم المكي الشريف، وكذلك تركيب مظلات في الساحات الخارجية للحرم. كما أقترح دراسة توسعة الصحن للمعاناة الكبيرة في الطواف، وللزيادة المطردة في أعداد المعتمرين والحجاج كل عام.

ولفت عضو آخر إلى أن المسجد الحرام والمسجد النبوي من أوائل الجامعات على مستوى العالم التي أهّلت علماء المسلمين منذ العهد النبوي الشريف، وأن الحرمين الشريفين استمرا في تقديم دورهما الريادي من خلال حلقات العلم التي تولاها علماء المسلمين البارزين. لذا، فمن المأمول أن تزيد الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي عدد المدرسين وحلقات العلم وتحرص على تنوعها على مدار العام، لتعيد للمسجد الحرام والمسجد النبوي مكانتهما العلمية القديمة بوصفهما جامعتين في العلم الشرعي للعالم الإسلامي أجمع.

وتساءل آخر عن أوقاف للحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة عرضت على مطورين عقاريين لتطوير هذه الأوقاف واستغلالها لسنوات محدودة ومن ثم تعود الأصول والعوائد للرئاسة، حيث لم يذكر في التقرير أي إشارة لهذه الأوقاف. وطالب بتأهيل العاملين والمشرفين في المسجد الحرام، والمسجد النبوي شرعياً للتعامل مع الحجاج والزوار والمعتمرين لكون هؤلاء يلجؤون إليهم للسؤال عن الأمور العاجلة .

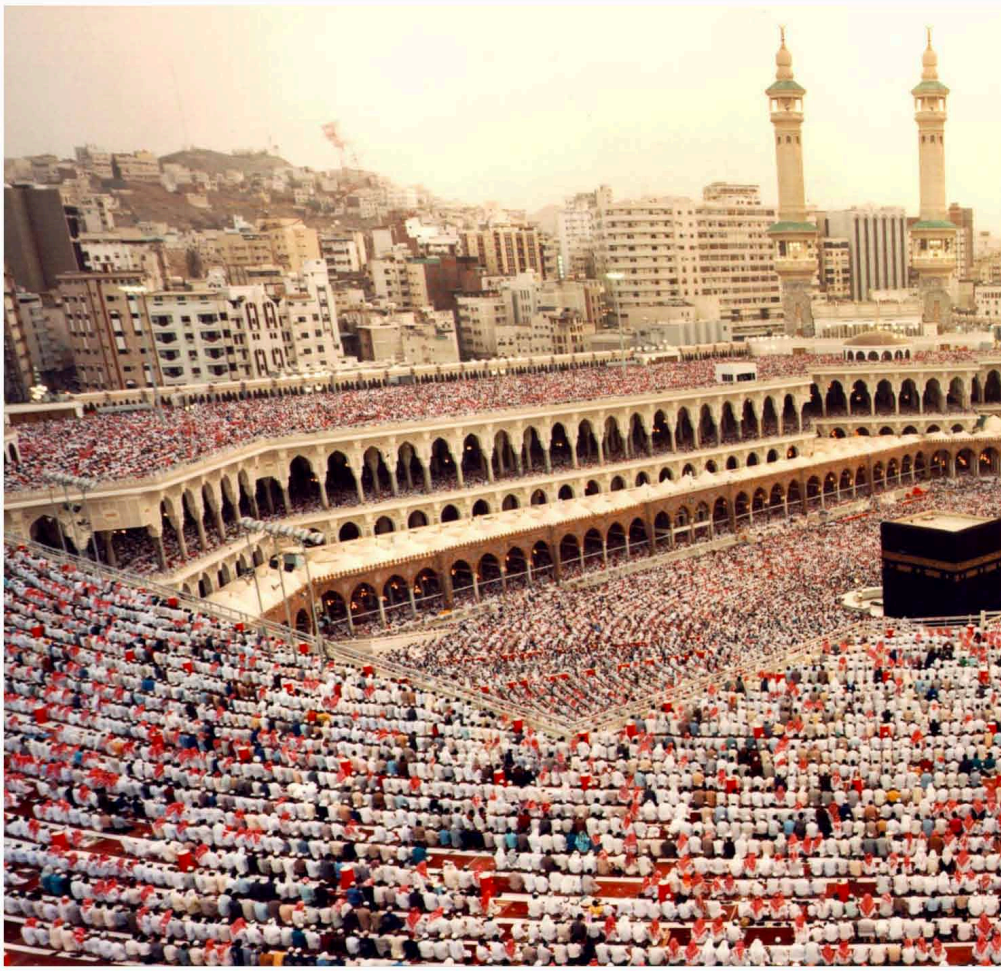

يهدف لايجاد غطاء تنظيمي للوفاء بمتطلبات الرعاية الصحية

تفعيل نظام الجودة الصحية وإلغاء ما يتعارض معه

أكد أعضاء مجلس الشورى أن نظام الجودة وسلامة المريض في الخدمات الصحية يحقق أهدافاً مهمة للمجتمع ويسد فراغاً تنظيمياً وطالبوا بالاستفادة من العديد من الهيئات المتخصصة في هذا الأمر، وإلغاء كل اللوائح والأنظمة المشابهة والمتعارضة مع هذا النظام يتضمن مقترح مشروع النظام خمسة فصول واثنين وعشرين مادة ، ويهدف إلى إيجاد الغطاء التنظيمي – في ظل التوجه العالمي والإقليمي – للوفاء بمتطلبات الرعاية وتعزيز سلامة المرضى والحفاظ على كرامتهم، والحد من الأحداث السلبية المتعلقة بنتائج الأخطاء الطبية وانعكاساتها وتأثيراتها الصحية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية مما يوجب العمل على الحد منها، وإيجاد جهة وطنية تراقب وتسجل وتتابع الوضع في جميع المنشآت الصحية والخاصة بالمملكة.

إن مواد النظام المعروضة في مشروع اللجنة منصوص عليها في نظام الهيئة السعودية لاعتماد المنشآت الصحية منذ عشرين عامًا، وفي نظام مزاولة المهن الصحية. ونستطيع أن نسمي هذا النظام بـ "إجراءات"؛ حيث إن الأنظمة تمتاز بالعمومية وتترك التفصيلات للوائح المتعلقة بها

ورأت لجنة الشؤون الصحية والبيئة في تقريرها المقدم للمجلس أن الحاجة تدعو إلى إيجاد نظام ومعايير وطنية تقوم عليها هيئة وطنية مستقلة تقيم وتتابع وتشرف على جودة الخدمة وسلامة المريض استكمالاً لحلقات الخدمة الصحية التي تعنى بها الهيئة السعودية للتخصصات الصحية والأنظمة واللوائح ذات العلاقة، من خلال نظام مؤسسي ومواد تنظيمية ولائحة تنفيذية تهدف لتعميق مفاهيم الجودة الصحية، وتفعيل التوجهات الحديثة في برنامج الاتحاد العالمي لسلامة المرضى، وإبراز حقوق المريض من جهة، وحقوق الفريق الصحي من جهة أخرى.

وحدد مقترح مشروع النظام في فصوله الخمسة عناصر الجودة وسلامة المريض استناداً على أسس اعتماد المنشآت الصحية ومدة سريانه وأسس رعاية وسلامة المرضى، واختصاصات الهيئة المشرفة التي يقترح النظام إنشاءها ومسؤولياتها في المراقبة والمتابعة، وضبط المخالفات، وتطبيق العقوبات المترتبة عليها.

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٢/٦/٢٨هـ برئاسة الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن مقترح مشروع نظام الجودة وسلامة المريض في الخدمات الصحية بموجب المادة "الثالثة والعشرين" من نظام مجلس الشورى، تلاه رئيس اللجنة الدكتور عبدالله العتيبي، ثم عرض للمناقشة فقال أحد الأعضاء: إن مواد النظام المعروضة في مشروع اللجنة منصوص عليها في نظام الهيئة السعودية لاعتماد المنشآت الصحية منذ عشرين عامًا، وفي نظام مزاولة المهن الصحية. ونستطيع أن نسمي هذا النظام بـ "إجراءات"؛ حيث إن الأنظمة تمتاز بالعمومية وتترك التفصيلات للوائح المتعلقة بها.

وأضاف أحد الأعضاء: إن هذا النظام يحقق أهدافًا مهمة للمجتمع ويسد فراغًا تنظيميًا. كما أن الفصل "الثاني" الذي أضافته اللجنة على مشروع النظام يعد إضافة مناسبة وجيدة.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن هناك مجلساً مركزياً أُسّس في عام ١٤٢٦هـ، ومن مهامه اعتماد المنشآت الصحية،

وبذلك أصبحت هناك ازدواجية بين هذا المجلس المركزي وبين الهيئة السعودية لاعتماد المنشآت الصحية.

وقال أحد الأعضاء: ليس هناك تنظيم لضمان سلامة جودة الأداء الطبي، وإنما هو مشروع لتنظيم الهيئة السعودية لاعتماد المنشآت الصحية. كما أن هذا المشروع لم يأخذ بمتطلبات تحقيق الجودة النوعية، وإنما تركها للمنشآت لتتولى هي تطويرها.

وطالب آخر بألا يقتصر تقويم مستوى الأداء على الجهات الحكومية فقط، فهناك العديد من الهيئات المتخصصة، التي يمكن الاستفادة منها في مجال التقويم برسوم معينة.

وأشار عضو آخر إلى أن في ظل وجود هيئة سعودية للتخصصات الطبية تعنى بجانب اعتماد التخصصات والتدريب؛ فإنه يقترح إيجاد مرجعية موحدة لكل ما يتعلق بالشأن الصحي؛ بحيث تكون الهيئة المقترحة تشمل عمل الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، وكذلك اعتماد المنشآت الصحية وكل القضايا المحتاجة إلى مرجعية في التشريع والتنظيم والإشراف والمتابعة.

وقال عضو آخر: إن للمريض في كثير من المستشفيات في الدول المتقدمة حقوقاً وواجبات معلنة ويعطى الوقت الكافي للسؤال والاستفسار، وله حق الاعتراض متى ما بدا له قلق بشأن تعامل الطاقم الطبي وفق حقوق مكفولة له. لذا، أرى الإشارة إلى ذلك بحيث تكون حقوق المريض مكتوبة ومعلنة.

وطالب آخر بإلغاء جميع الأنظمة واللوائح المشابهة والمعارضة مع هذا النظام. كما اقترح أن ينص النظام على عدم إجراء أي عملية جراحية إلا بعد استشارة أكثر من طبيبين متخصصين، وأن يتم تحديد مدة الاعتماد بسنتين.

وطالب أحد الأعضاء باستقلالية الهيئة وعدم ارتباطها بوزارة الصحة أسوة بالهيئات الأخرى كهيئة الرقابة والتحقيق، وديوان المراقبة ، ولاسيما أن مهمتها هي المراقبة على الأعمال الصحية.

وقال أحد الأعضاء: حصل مستشفى الملك خالد الجامعي على الاعتماد الكندي، ومستشفى الحرس الوطني على الاعتماد الأمريكي، وهناك مستشفيات خاصة حصلت على الاعتماد الكندي والأمريكي، إلا أنه بعد اعتماد التراخيص يحصل التراخي في حسن الأداء والتساهل في جودة الخدمات. لذا، ينبغي تحديد مدة الاعتماد في النظام بثلاث سنوات، ولاسيما أن مستوى الخدمة يتغير وشروط السلامة تتبدل. كما يحسن ألا تخضع الأجهزة والأدوات الطبية للأنظمة المتبعة في المناقصات؛ بحيث تعتمد التكلفة الأقل على حساب الجودة.

ولفت أحد الأعضاء أن هناك العديد من الجهات والمجالس والهيئات وعلى رأسها وزارة الصحة التي تقوم بالترخيص، ومجلس الخدمات الصحية الذي يضع السياسات والإستراتيجيات المشتركة، والهيئة السعودية للتخصصات الصحية. وقال: بالنظر إلى مشروع النظام نجد أن المهام الواردة في المشروع تتسم بالشمولية الكاملة والتعدي لمسؤوليات أخرى في وزارة الصحة، ومجلس الخدمات الصحية والهيئة السعودية للتخصصات الصحية. وعلى الرغم من ذلك إلا أن الحاجة ملحة لوضع مشروع يحكم الجودة ويزيد الرقابة على الخدمات المقدمة للمرضى. لذا، ينبغي إعادة صوغ هذا النظام ليكون مسودة أو ميثاق للجودة والسلامة في المنشآت الصحية، ويكون هذا الميثاق مرجعًا لمجلس الخدمات الصحية وللهيئة السعودية للتخصصات الصحية، ولوزارة الصحة واللجنة المتخصصة، ومرجعًا لمخالفات المنشآت الصحية العامة والخاصة، أو العاملين في القطاعات الصحية.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن المجلس المركزي لاعتماد المنشآت الصحية في وزارة الصحة أصدر قرارًا ينص على إنشاء هيئة مختصة ومستقلة للجودة النوعية في الخدمات الصحية تختص بوضع المعايير المطلوبة للخدمات الصحية وتوصيلها للمرضى بالصورة الملاءمة. كما أن وزير الصحة يرى رفع صلاحيات المجلس المركزي للخدمات الصحية وتطويره ليكون هيئة مستقلة. وأضاف قائلاً: إن هذا التوجه عالمي في قضايا الجودة وإيجاد الهيئات المختصة المتعلقة بها. إضافة إلى ذلك، يلحظ أن الإشكالية في النظام تكمن في الخلط الكبير بين الهيئة بوصفها جهة مستقلة لاعتماد المنشآت الصحية وبين اختصاصات بعض الهيئات ذوات العلاقة في وزارة الصحة أو خارجها، وأخلاقيات الممارسة الصحية. لذا، ينبغي حذف الفصل "الثاني" بكامله، ولاسيما أننا بحاجة إلى التعريف بالهيئة وأهدافها ومسؤولياتها وآليات عملها فقط.

ولفت أحد الأعضاء إلى أنه من الضروري تخصيص الخدمات الصحية، وتخصيص وزارة الصحة بالكامل، ولاسيما أن التخصيص ليس تنازلاً من قبل الدولة عن تقديم الخدمة بالكامل؛ لأن التخصيص له عدة صور. واقترح إنشاء هيئة للخدمات الصحية، تشرف على الخدمات الصحية، سواء المقدمة من قبل الدولة أو القطاع الخاص، مثل هيئة الطيران المدني، وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، لكي ترخص وتشرف وتراقب وتضع المعايير.

وقال أحد الأعضاء: إن تأخر وجود هذا المجلس أدى إلى إنشاء كثير من اللجان والمجالس والهيئات التي تتبع لوزارة الصحة أو للمستشفيات السعودية ولمعايير الجودة المختلفة، سواء الداخلية أو الخارجية. ولم توضح اللجنة كيف سيتعامل النظام مع كل تلك الهيئات والجهات، وما الجهات التي ستضمها، وما الجهات التي ستستبعدها؟ وينبغي أن تكون علاقة النظام بوزارة الصحة علاقة واضحة ومقنعة، وأن يكون مفصولاً تماماً عنها حتى يؤدي دوره الرقابي والمحاسبي دون أي مجاملات ودون أن يفقد مصداقيته، وأن ينص على ذلك في بداية تعريفات النظام.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن اسم النظام لا يعكس الهدف الذي يهدف إليه مقترح النظام بالنص على "سلامة المرضى" في العنوان، لأنها مؤشر من المؤشرات المهمة على جودة الرعاية الصحية. لذا، فإن إقحام سلامة المريض في اسم النظام يبعد الهدف من وضع النظام، وهو إنشاء مجلس لاعتماد المستشفيات الصحية في المملكة. لذا، أقترح تعديل اسم النظام إلى "مشروع نظام اعتماد المنشآت الصحية في المملكة العربية السعودية".

ولف آخر إلى أن الحكومة والمجلس توجها إلى إنشاء الكثير من الهيئات التي تهدف إلى ضبط الجودة ومتابعة الأعمال. وهذا يعني زيادة في المصروفات وترسيخ للبيروقراطية. لذا، فإن من المناسب دمج هذه الهيئة – التي تطلب اللجنة اعتمادها- مع نظام مزاولة المهن الصحية والهيئة السعودية للتخصصات الصحية، لأن كل الأجهزة تهدف إلى العناية بالمريض والاهتمام ومنح التراخيص للممارسين الصحيين، وهذا سيجعل الهيئة قوية ومستقلة عن وزارة الصحة ومربوطة بالمقام السامي.

وعلق أحد الأعضاء: إن المطروح على المجلس مشروعان: الأول: إنشاء هيئة سعودية لاعتماد المنشآت الصحية، والآخر: مشروع نظام الجودة وسلامة المريض في الخدمات الصحية. وهناك تداخل في النظام، لذا ينبغي أن يكون المطلوب واضحاً: هل المقصود هو إنشاء هيئة، أم الجودة وسلامة المريض. لذا، ينبغي أن تفصل الهيئة وأن يكون لها نظام مستقل. كما ينبغي أن يكون هناك مشروع آخر عن الجودة وسلامة المريض.

وقال عضو آخر: إن هدف المشروع عام وغير واضح، والمفروض أن ينص على منع الأخطاء والمعاقبة عليها وليس التقليل منها. كما ينبغي أن يضع النظام مقاييس محددة وواضحة يمنع تجاوزها كما هو معمول به في الأنظمة العالمية والمحلية.

دعوة لدعم الزراعات العضوية

خطة لتوفير الغذاء محلياً والاهتمام بالتنوع الزراعي

طالب أعضاء مجلس الشورى بالاهتمام بالتنوع الزراعي في المملكة وبوضع خطة لتوفير الغذاء محلياً، وتساءلوا عن مشروع الزراعة العضوية ودعوا إلى الاهتمام بالمتنزهات، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٢/٦/١٢هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن التقرير السنوي لوزارة الزراعة ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، تلاه رئيس اللجنة المهندس محمد النقادي، ثم عرض الموضوع للمناقشة، وأبديت عليه بعض الملحوظات، فقال أحد الأعضاء: من المناسب الاهتمام بالتنوع الزراعي الذي تتميز به المملكة، والاهتمام بالتميز النوعي الزراعي في المناطق الجنوبية من المملكة وتشجيعه من حيث دعم الإنتاج والتسويق، ومن المناسب الاتجاه إلى التصنيع بالإفادة من منتجات الفواكه والثروة الحيوانية، فقد آن الأوان لتطوير موارد الدخل واستثمار الموارد الطبيعية على النحو الأمثل، وتأسيس الإفادة من تلك الموارد للأجيال القادمة.

ولفت آخر إلى أن أي بلد لا ينتج غذاءه يظل مستقبله محفوفاً بالمخاطر، ونحن في هذا البلد لدينا تنوع بيئي وجغرافي يساعد في إمكانية الإنتاج الغذائي ولو بقدر نسبي.

وأشار آخر إلى أن المتنزهات الوطنية في منطقة عسير كبيرة وكثيرة وتحتاج إلى مشروعات كبيرة للعناية بها وتطويرها، وقال: إن متنزه عسير الوطني يشمل مساحة كبيرة جدًا تمتد من النماص إلى سراة عبيدة، وما قامت به الوزارة للعناية بهذا المتنزه هو إنشاء ست دورات مياه كما ذكر التقرير.

وتساءل عضو آخر عما تم بمشروع الزراعة العضوية خلال عام التقرير، وقال: إن هناك الكثير من الأمور داخل هذا المشروع يمكن أن تنجز بسهولة، مثل تأسيس الجمعية السعودية للزراعة العضوية وتأهيل وتدريب المختصين بدورات من خلال بعض المعاهد المتخصصة وإعطاء دبلومات فيها، فالزراعة العضوية من المشروعات المهمة التي أكّدها هذا المجلس؛ لأنها ستقي المواطنين والمقيمين شر الكثير من المبيدات والكيماويات التي تزخر بها كثير من المزارع.

وانتقد عضو آخر الجهود المبذولة من الوزارة بشأن سوسة النخيل ووصفها بأنها جهود متواضعة ومحدودة، لم تصل إلى رضا المزارعين. وقال: إن الإحصائية الأخيرة – الواردة في التقرير- لعدد النخيل المصابة بالسوسة تذكر أنها منتشرة في كثير من مناطق المملكة، إلا أن العدد الأكبر في محافظتي الأحساء والقطيف، فماذا صنعت الوزارة في هذا الشأن؟ والأنسب إعادة النظر في الخطة وأن يكون هناك حَجْر واضح وغرامات ينبغي الإعلان عنها؛ لأن هناك من ينقل هذه النخيل المصابة إلى مناطق أخرى في المملكة. وقد لا تستطيع الفِرَقْ داخل الوزارة القيام بهذا العمل وحدها.

وقال عضو آخر: إن هناك تشتتًا في جهود الوزارة أدى إلى الضعف في تنفيذ العديد من برامجها والتوصيات جاءت لتطبيق خطة الوزارة المقترحة للعشرين سنة القادمة، وهذا يدل على الحاجة لإعادة توجيه العمل في الوزارة نحو أهداف محددة.

ولدينا كليات في الزراعة والإنتاج الحيواني وتضم العديد من الأقسام العلمية المتخصصة ومراكز الأبحاث، إضافة إلى ما تقوم به مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية. وينبغي على الوزارة التعاون مع هذه الجهات فيما يتعلق بإجراء البحوث والدراسات وذلك من أجل النهوض بالقطاع الزراعي والحيواني.

وأشار أحد الأعضاء إلى أنه ليس هناك من مشروعات الأسماك إلا اثنين في منطقة جازان، وتساءل: ما المعوقات الموجودة للاستثمار في هذا المجال؟ ولِمَ لا تكون هناك إستراتيجية لاستغلال الميزة النسبية في قطاع الأسماك؟ وطالب بالعودة إلى المسؤولين في الوزارة والحصول على معلومات أكثر، وبدعم الوزارة لتقوم بدورها المأمول، ولاسيما في القطاع البيطري والإرشاد الزراعي. وبالاهتمام بالتسويق الزراعي.

واختتم أحد الأعضاء قائلاً: إن جهود الوزارة في مكافحة الأمراض الشائعة في الحيوانات والمزروعات غير كافية. ومن الأفضل سد نقص الوزارة بتوظيف خريجي الجامعات الزراعيين. كما أن الشركات الزراعية الكبرى في المملكة لم تؤدّ واجبها تجاه توظيف هؤلاء الخريجين. لذا، ينبغي حرمان هذه الشركات من الدعم الحكومي حتى توفر الوظائف الخاصة بالسعوديين. أما بالنسبة لتصدير الألبان للخارج فهو استنزاف للماء، ولاسيما أنها من المنتجات المدعومة التي يفترض عدم تصديرها للخارج؛ لأن في ذلك دعمًا للدول المصدرة إليها، ولاسيما أن المقصود بالدعم في الأصل هو المواطن السعودي.

نظام لمنح شهادات المطابقة وعلامات الجودة

وافق مجلس الشورى في جلسته التي عقدت يوم ١٤٣٢/٦/٦هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ على مواد نظام القياس والمعايرة.

ويهدف النظام إلى توحيد جهة القياس والمعايرة تمشياً مع النظام العالمي، وتسهيل عمليات التبادل التجاري للسلع بين المملكة ودول العالم فيما يتعلق بالقياس والمعايرة، وتغطية المقاييس والمعايير للمجالات التجارية والصناعية والعلمية والقانونية، ثم ناقش المجلس المواد الجديدة التي أضافتها اللجنة في النظام.

ويعزز مشروع النظام من دور الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة بوصفها الجهاز الوطني للتقييس في وضع واعتماد المواصفات القياسية السعودية، واللوائح الفنية لجميع السلع والمنتجات، وكذلك المواصفات المتعلقة بالقياس والمعايرة والرموز وتعاريف المنتجات والسلع وأساليب أخذ العينات وطرق الفحص والاختبار ونشر التوعية بالتقييس وتنسيق الأعمال المتعلقة به في المملكة، ووضع قواعد منح شهادات المطابقة، وعلامات الجودة، وتنظيم كيفية إصدارها، وحق استعمالها.

وإصدار وتطبيق المواصفات القياسية السعودية واللوائح الفنية، وإصدار وتنفيذ لوائح وأدلة الجودة ومراقبة تطبيق المواصفات القياسية السعودية، ولوائح إجراءات تقويم المطابقة بالتنسيق مع الأجهزة ذات العلاقة، ومنح شهادات المطابقة للمنتجات المحلية والمعدة للتصدير والمنتجات المستوردة.

وكان المجلس قد استمع إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع نظام القياس والمعايرة، تلاها رئيس اللجنة، الدكتور محمد الجفري، لإبداء وجهة نظر اللجنة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع النظام فقال: ذكر أن نظام القياس والمعايرة لم يشتمل على مواد تحدد العقوبات التي يجب إيقاعها على المخالفين لأحكامه، وأحال العقوبات إلى نظام مكافحة الغش التجاري؛ وتفيد اللجنة أنها وجدت أن نظام الغش التجاري قد وضع أساسًا لمكافحة الغش التجاري في الأوزان والمكاييل، فهو نظام شامل لجميع حالات الغش التجاري في مجال القياس والمعايرة، وقد حُددت حالات الغش في الأوزان والمقاييس ووضع لكل حالة عقاب يتدرج حسب درجة المخالفة، فقد حدد النظام تعريفاً للمنتج المغشوش. كما جاء وصف الغش التجاري بأنه يشمل «كل منتج غير مطابق للمواصفات القياسية المعتمدة». وعرف النظام كذلك المواصفات القياسية المعتمدة نصيًا. وقد استطردت بقية فقرات المادة «الثانية» في النظام المتضمنة تسع فقرات، الحالات والأشكال المحتملة للغش التجاري، وهي تغطية شاملة لما يمكن أن يكون عليه الغش التجاري في السلع؛ وأفرد النظام الفصل «الثاني» كاملاً للتفصيل في أشكال المخالفات، وأورد النظام الفصل «الثالث» لينظم عمليات الضبط والتحقيق والمحاكمة لحالات الغش التجاري، وجاء الفصل «الرابع» من النظام ليحدد العقوبات لمخالفة النظام بشكل كامل وشمولي. لذا، يتضح أن نظام مكافحة الغش التجاري قد صيغ وأُصدر لينظم جميع أشكال الغش التجاري وحالاته، وأهم ما تضمنه هو حالات الغش في المقاييس والأوزان والمعايير، ووضع العقوبات لحالات الغش فيها. كما أن نظام مكافحة الغش التجاري قد صدر بموجب المرسوم الملكي الكريم ذي الرقم (م/١٩) في ١٤٢٩/٤/٢٣هـ، فهو حديث الصدور وينظم ما يتعلق بالمخالفات والعقوبات المتعلقة بالمقاييس والموازين والمكاييل، وهو ما أيدته الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة في إجابتها على سؤال عن مدى كفاية نظام مكافحة الغش التجاري لتغطية جميع المخالفات التي قد تُرتكب عند تطبيق نظام القياس والمعايرة؛ حيث رأت أن هذا النظام «يغطي كافة المخالفات في كافة المجالات التي قد ترتكب عند تطبيق نظام القياس والمعايرة».

وأضاف: فيما يتعلق بالمخالفات الخاصة بالالتزام بالضوابط المتعلقة بأدوات المقاييس والأوزان والمعايير التي تضمنها مشروع هذا النظام؛ فقد ورد في النظام عقوبات خاصة بالمخالفات الخاصة بأدوات القياس والأوزان والمعايير، وكذلك عقوبات لمن حاز أو استخدم أجهزة قياس مخالفة لما يقتضيه هذا النظام، وهي مواد جديدة.

وأشار رئيس اللجنة إلى أن الجهة التي أعطيت صلاحية إصدار اللائحة، هي الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، وعلى الهيئة فقط التنسيق مع الجهات المعنية؛ لأن هذه اللائحة تضع قواعد تنفيذية يشترك فيها عدد من الجهات، فالتنسيق مع كل الجهات مطلوب لتجنب الازدواجية ولإحكام التنظيم التنفيذي الذي يقتضيه إنفاذ هذا النظام.

واختتم قائلاً: ينطبق هذا النظام على مجالات عديدة لها علاقة بالقياس والمعايرة، وكل جهة مسؤولة عن التفتيش والضبط في مجال اختصاصها. لذا، طُلب من الهيئة عند إعداد اللائحة التنفيذية لهذا النظام التنسيق مع وزارة الشؤون البلدية والقروية، ووزارة التجارة والصناعة، والهيئة العامة للغذاء والدواء وهي جهات لها علاقة بالتفتيش والضبط فيما يتعلق بالقياس والمعايرة للسلع كل في مجال اختصاصه. كما أن نظام مكافحة الغش التجاري الذي يحدد المخالفات والعقوبات لهذا النظام حدد جهات الضبط كل فيما يخصه. كما حدد هذا النظام موظفين من الجهات الواردة في المادة «الثانية عشرة» لتولي مهام الضبط فيما يتعلق بمخالفة أحكام هذا النظام.

تسرب الأطباء..
بين إغراءات القطاع الخاص وعراقيل القطاع العام

• إعداد: محمد الشيباني

عانت وزارة الصحة وما زالت من تبعات تسرب كفاءاتها الطبية الوطنية العاملة في مشافيها ومراكزها الصحية المنتشرة في أنحاء المملكة لتضع أمام المسؤولين في القطاع الصحي علامة استفهام كبرى من شأنها إعادة النظر في سلم الحوافز والمزايا الخاصة بطواقمها الطبية، حيث لوحظ توجه كثير من الأطباء وأطباء الأسرة إلى القطاع الخاص أو العمل الإداري في القطاع الحكومي ما حدا بوزارة الصحة ممثلة بالإدارة العامة للمراكز الصحية وإدارة المتابعة بالوزارة إلى مراقبة الأوضاع في كافة المرافق الصحية التابعة لها والتنسيق مع القطاعات الصحية الأخرى لتحميل من يخالف ذلك كامل المسؤولية، لكن السؤال يظل مطروحاً: لماذا يلجأ مثل هؤلاء الأطباء إلى العمل خارج القطاع الصحي العام أو التوجه إلى العمل الإداري ؟!

البديل الأسوأ

يقول محمد التركي إن المشكلة لا تقف على لجوء الطبيب إلى العمل الإداري بقدر ما سوف يتركه هذا الفراغ "التخصصي" في رداءة الأداء، فالطبيب الذي يحصل على البدلات سوف لن يفقدها ما دام قد تحايل على النظام ببقاء اسمه طبياً استشارياً مع عزوفه عن عمله كطبيب، وعليه فهو لم يفقد مزاياه وحوافزه المالية، بل إن الجهاز الطبي هو من فقد خدماته، وهذا سوف يعود على أداء المستشفى ممثلاً بوزارة الصحة بالسلب ورداءة الخدمة الصحية المقدمة وغالباً أن من يخلف هذا الطبيب الاستشاري في عمله الطبي زميل له أقل درجة أو خبرة منه، وكثيراً ما يستعاض عنه بطبيب عام ما زاد من تراجع ثقة الجمهور في الخدمات التي تقدمها المرافق الصحية التابعة لوزارة الصحة على وجه الخصوص.

التركي: لجوء الطبيب إلى العمل الإداري يبقي مزاياه ويفقدنا خدماته

إرباك القطاع الصحي

عبدالرحمن السليمان يتحدث عن أثر تسرب أطباء القطاع العام إلى القطاع الخاص قائلاً: هذا التسرب أصبح ظاهرة، حيث بدأ عدد الأطباء السعوديين لا سيما في المحافظات والمدن الصغيرة محدوداً إلى درجة أنك ستضطر إلى السفر من مدينتك لتحديد موعد مع طبيب سعودي، لا سيما وأن الطبيب الوافد – غير العربي– قد يحتاج إلى مترجم أو ربما لا يفهمك بالدرجة الكافية ما يدفعك إلى الحجز في مستشفى أهلي لعل وعسى تحظى بلقاء طبيب من بني جلدتك أو الإسراع بالعلاج عند الأمور الحرجة وليس الأمر على جودة الأداء، فالطبيب السعودي مثله مثل غيره يخطئ ويصيب وتتفاوت قدرات الأطباء عامة بتفاوت درجاتهم العلمية وخبراتهم المهنية ودرجة الشعور بالأمانة والمسؤولية لديهم، لكن ما يدعوني للقلق من ظاهرة تسرب الأطباء السعوديين إلى القطاع الخاص هو أن من يحل محله – في الغالب– طبيب وافد لا أعتقد أن بلاده سوف تتركه لو كان كفاءة طبية عالية ناهيك عن أن مثل هذا التسرب يضاعف من خسائر

السليمان: الدولة بذلت الكثير على كوادرها الصحية والتسرب يضيع الجهود

القطاع الصحي، فالدولة بذلت الغالي والنفيس في تدريس وإعداد وتأهيل هذا الكادر الذي حين بلغ الدرجة التي من خلالها أصبح باستطاعته أن يرد الجميل لبلده تراه يلتحق بالقطاع الخاص ويساهم في زيادة تحمل الدولة لرواتب كوادر صحية وافدة، ناهيك أن عملية التسرب هذه تربك أداء القطاع الصحي وعمل الوزارة في وقت كان من المفترض أن نساهم جميعاً في تنمية وتطوير وتأهيل القطاع الصحي لدينا.

الظاهرة تلقي بظلالها على جودة علاج المرضى وألقت تلك الظاهرة بظلالها على المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية، في وقت أوجدت فيه نقصا واضحا في الكوادر الطبية الوطنية. وأظهرت دراسة لمعهد الإدارة العامة تزايدا ملحوظا في اتجاهات ترك العمل بين الكوادر الطبية في جميع

مشعل: من حق الطبيب أن يبحث عن الأفضل وعلى الوزارة مراجعة سلم الكادر الصحي

القطاعات الصحية الحكومية، وأرجعت الدراسة أسباب ترك العمل الى عدم الرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي وتكليف الأطباء بأعمال أخرى غير الأعمال العلاجية كالأعمال الإدارية وغيرها. وذكرت وزارة الصحة في تقريرها السنوي الأخير أن معدل الأطباء السعوديين إلى إجمالي القوى العاملة الصحية في المستشفيات العامة لا يتعدى ٢٠ بالمائة، ما يتطلب من الوزارة بحث مسببات الظاهرة وإيجاد الحلول المناسبة التي تمنع تسرب الأطباء إلى جهات أخرى باعتبارهم ثروة وطنية مهمة يجب الاهتمام بها والمحافظة عليها.

قلة الرواتب

وقال الدكتور عادل فهد المهارمي، استشاري طب الأسرة والمجتمع : إن تفشي ظاهرة تسرب الأطباء سببها قلة الرواتب والحوافز وعدم التنظيم والتنسيق بين الأطباء وعدم وجود بدلات إضافية أسوة بالقطاع الخاص كبدلات السكن والبدلات الأخرى وحضور المؤتمرات والندوات والدورات وغيرها. فضلا عن عدم التفريق بين الأطباء المميزين ونظرائهم غير المميزين. وأشار إلى أهمية مساواة رواتب الأطباء في كل القطاعات حسب التخصصات وحسب الفئة (استشاري.. أخصائي أول.. أخصائي ثان.. وطبيب عام) وتعديل وضع العيادات بالشكل الذي يرضي الطبيب والمرضى معا لأن مسببات التسرب - أيا كان نوعه - تكمن في عدم الرضا والسعي الى تحسين دخل الطبيب. مطالبا بالاهتمام بالكوادر الطبية الوطنية لا سيما فيما يتعلق بالحوافز المادية والمعنوية لضمان بقائها في القطاعات الطبية الحكومية وعدم تسربها.

القطاع الخاص

عضو مجلس الشورى استشاري أمراض وسرطان الدم بمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث الدكتور مازن بن فؤاد الخياط يرى أن لا حقيقة لتسرب الأطباء من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص، موضحاً أن الإحصاءات تؤكد زيادة نسبة الأطباء السعوديين سنة عن أخرى في القطاع الحكومي عوضاً عن الخاص قائلاً: نعم، معدلات السعوديين لا تزال ضعيفة والحاجة الماسة إلى الكوادر الوطنية لا تزال مستمرة، وستستمر إلى زمن ليس بالقصير، في ظل التطور الملحوظ في البناء للمرافق الصحية في كافة أرجاء البلاد، وفي ظل الزيادة في عدد كليات الطب والمستشفيات الجامعية التابعة لهذه الكليات مع زيادة المدن الطبية المتطورة.

ثم إن القطاع الخاص هو أيضاً في تطور مستمر ومطلوب أن يشارك في النهضة الصحية الحاصلة في البلاد، ورفع المستوى في هذا القطاع يبنى على استقطاب الكوادر المتميزة السعودية والأجنبية، ولا ضير من مشاركة

الرعيني: توحيد اللوائح والأنظمة بين القطاعات الصحية يحقق التوازن ويقلل تسرب الأطباء

الطبيب السعودي في القطاع الحكومي أو الخاص من الإسهام في خدمة القطاع الصحي أياً كان ورفع مستوى الأداء الوظيفي والدخل الحلال للطبيب نفسه.

ويضيف الدكتور مازن: نعم هناك اشتراطات وأرى أنها مجحفة بعض الشيء للطبيب السعودي من ممارسة المهنة خارج أوقات الدوام، أرى أن تكون هناك آلية بالسماح لهم بالعمل وخدمة البلاد والعباد والتخفيف عن المرضى وأهاليهم، والإسهام في تحريك دفة التطور التي تعيشها بلادنا، وتحسين مستوى المعيشة للأطباء، بوضع ضوابط أكثر مرونة بعملهم في القطاع الخاص خارج أوقات الدوام.

فالطبيب وبعد أن درس وكلف الدولة مبالغ طائلة وبعد أن قضى عمراً طويلاً في الدراسة والتحصيل أخذت من شبابه وعمره السنين الطوال، لا يستطيع أن يعمل في وقت الفراغ (المتوفر بالفعل) في غير مجال الطب، هل ترى أن يعمل لتحسين دخله في أي مجال تجاري غير هذه المهنة؟ هل يعمل في بقالة؟ أو مكتبة؟ أو عقار؟ أو إعلام؟ أو...إلخ، فلا يضر أن يعمل في مجاله الإنساني خاصة أن الحاجة له مهمة وهو ابن البلد البار.

ثم إن كثيراً من الأطباء إن لم يكن معظمهم لا يملكون بيوتاً وتحسين مستواهم المعيشي في خدمة إنسانية مباركة لخدمة أهله وعائلته ليس بالأمر المشين، بل هو أمر في غاية السمو والرقي.

ويختم الدكتور مازن حديثه قائلاً: على المسؤولين في الخدمات الصحية والأطباء وواضعي القرار الجلوس على طاولة واحدة، والخروج بحلول تضمن الخدمة المتميزة للمرضى وإرضاءهم، ووضع الخطط التي تضمن العناية بالطبيب وتحسين دخله وحفظ كرامته المادية داخل هذه المؤسسات الصحية حتى يستقر

د. مازن: تحسين الخدمة الطبية يتكامل مع تحسين وضع الطبيب

نفسياً، ويكون آمناً بعد تقاعده أو بأمن لعياله بعد وفاته في عيشهم حياة كريمة، كما كانوا في حياته وصحته وقوته.

الطبيب الوافد

استشاري الأمراض الجلدية الدكتور صالح بن محمد العساف يرى أن أسباب التسرب تكمن في الأنظمة المعمول بها من قبل وزارة الصحة أو القطاعات الصحية، حيث يمنع النظام الطبيب الحكومي من العمل في القطاع الخاص وهو ما يزال على رأس العمل في القطاع الحكومي حتى ولو كان ذلك خارج ساعات العمل الرسمي، مع العلم أن الطبيب الوافد المتعاقد مع المستشفيات الحكومية بإمكانه أن يعمل خارج المستشفى الحكومي في أوقات فراغه، كما يحظر على الطبيب المواطن فتح عيادة خاصة إلا بعد التقاعد، وهذه الإجراءات تحرم البلد من الاستفادة من الكفاءات الوطنية، ولعل مراجعة قوانين عمل الأطباء من قبل هيئة متخصصة من شأنه أن يضع النقاط على الحروف ويقلل من التباين والتناقض في اللوائح المعمول بها الآن، بل يفعل الأنظمة المتعثرة في الرواتب والحوافز والبدلات ويجري دراسة مقارنة بين مزايا الطبيب المواطن والوافد.

تفاقم الظاهرة

ورأى الدكتور عادل سعد الصقر أخصائي طب العيون أن الظاهرة ستظل قائمة وربما تتفاقم مادامت الفوارق في المميزات والرواتب والحوافز بين القطاعين العام والخاص موجودة. وطالب بالاهتمام بالأطباء الوطنيين لاسيما المتميزين منهم والحفاظ عليهم، لأن الاهتمام بهم سيشعرهم بقيمتهم التي يبحثون عنها في المستشفيات والمراكز الصحية الخاصة.

فتح المجال للأطباء

وجاء على لسان أحد الأطباء في جريدة عكاظ قائلاً: نأمل أن يوافق معالي الوزير على عملنا في المستشفيات والمستوصفات الخاصة، إلى جانب عملنا الحكومي

د. سعد الدعيج: على المستثمرين في القطاع الصحي التعرف على الآفاق المتاحة لتطويره

وأضاف أن هذه الخطوة ستمكن القطاعات الصحية الخاصة من الاستفادة من خبرات الأطباء السعوديين العاملين في الوزارة، كما تمنع ظاهرة تسرب الأطباء. وأشار الدكتور خالد عبد العزيز «استشاري باطنة» إلى أن معظم الأطباء لم يستفيدوا من العيادات المسائية التي كانت تعمل بنظام الأجر المدفوع في مستشفيات الصحة، وتم إغلاقها، والسبب من وجهة نظره عدم تحسن دخل الطبيب الاستشاري لأن المستشفى كان يقاسمه في العائد، عكس الأطباء الجامعيين الذين يستفاد من خبراتهم في الفترتين الصباحية في الجامعة، والمسائية في القطاع الخاص، وبذلك يشعرون بنوع من التميز الأكاديمي والخصوصية. وتطرق الدكتور أحمد عمر - استشاري أنف وأذن وحنجرة - إلى أهمية التوسع في درجة الاستشارية، حيث يوجد عدد كبير من الأطباء ينتظرون درجة الاستشارية في المستشفيات العامة، مطالبا بالتوسع في الابتعاث الخارجي والدورات التدريبية الخارجية للأطباء في مختلف التخصصات. وأكد الدكتور محمد علي - استشاري - نساء وتوليد وعقم - على ضرورة الإسراع في اعتماد الكادر الصحي الجديد، و إيجاد بدل سكن أو توفير مجمعات سكنية للأطباء العاملين في المستشفيات العامة وخاصة في المناطق النائية.

تراخيص المنشآت

وطالب رئيس اللجنة الصحية بالغرفة التجارية الصناعية بالشرقية سعود الدعيج بعقد لقاء موسع يضم كافة المستثمرين في القطاع الصحي الخاص مع وزارة الصحة، لتبادل وجهات النظر واستعراض الآراء المتنوعة للتعرف على هموم القطاع، والآفاق المتاحة لتطوير العمل في مختلف مجالاته وأنشطته وكذلك مناقشة أنظمة وزارة الصحة والبلديات المتعلقة بالتراخيص للمنشآت الطبية، والتحديات التي تواجه العاملين في هذا القطاع الحيوي. ويقترح د. محمد الزهراني من صحة الشرقية إعداد دراسة علمية تهدف إلى إلغاء شرط أن يكون أحد ملاك المجمع طبيبا سعوديا، مؤكدا أن هذا الأمر قد يسبب أزمة فيما بعد ويؤدي إلى تسرب عدد كبير من الأطباء السعوديين.

الأطباء الوافدين في القطاع الخاص يتجهون للحكومي

واشار منصور العمار -مستثمر في القطاع الصحي - إلى منافسة وزارة الصحة للقطاع الخاص، متعجبا من

تلك الإعلانات الضخمة داخل المملكة، التي تنشرها الوزارة لاستقطاب أطباء ويتساءل.. ألم يكن الأجدى وضع تلك الإعلانات في الدول المستهدف الاستقدام منها ؟ مشيرا إلى أن هذا الإجراء يفتح أمام القطاع الصحي الأهلي العديد من الإشكاليات حيث يهرب أو يتسرب منه الأطباء طمعا في الحصول على وظائف في القطاع الحكومي.

المساواة في العقوبة

ويوضح الدكتور مبارك نواف - أحد المهتمين بالاستثمار الصحي - أن عدم المساواة في العقوبة بين طبيب القطاع الخاص والعام أحدث فجوة واسعة بينهما، حين أصبح لدى موظف القطاع العام حصانة بشكل غير مباشر، فخطأ طبيب يعمل في مستشفى أهلي لا يغفر ويعظم قدر الخطأ مهما صغر حجمه، أما طبيب المستشفى الحكومي فيمر خطأه مرور الكرام مهما بلغ حجمه أو ضرره. وأضاف نواف يندرج تحت ذلك أيضا المساواة في قبول الأطباء، حيث تشدد الإجراءات عند فحص كفاءة الطبيب الخاص والتساهل مع أطباء القطاع العام. وأكد نواف إلى أن الاستثمار في المجال الصحي أصبح مكلفا في ظل المنافسة الشرسة - على حد تعبيره - من القطاع الحكومي في بعض التخصصات النادرة كالنفسية وأمراض الدم الوراثية والعيون وطبيبات النساء والولادة التي وصلت زيادة الرواتب فيها إلى ٨٠ في المائة.

الدكتور قاسم محمد العلوان استشاري أشعة تشخيصية وأشعة أطفال قال: في الوقت الذي كنا ننتظر فيه تعديل مستويات الأطباء السعوديين فوجئنا بزيادة رواتب الأطباء الأجانب وبذلك لم تنصف الوزارة الطبيب المواطن مما أثّر سلباً على سير دفة العمل في المستشفيات وأدى إلى تراكم المواعيد بسبب عزوف بعض الأطباء عن العمل كما ساهم في استقالة بعض الأطباء وتسرب بعضهم إلى المستشفيات الخاصة

البيئة المناسبة

مشعل الحسين: يقول إذا أرادت وزارة الصحة إبقاء كوادرها الصحية وكفاءاتها الطبية في مستشفياتها ومراكزها الصحية فما عليها إلا مراجعة سلم الرواتب الخاص بهم ومناقشة هذا الملف مع وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية لا سيما وهي تدرك أن إحلال الوافد محل الطبيب السعودي سوف يفاقم عليها العبء

د. العساف: الأنظمة قيدت الطبيب المواطن حتى في فتح عيادة خاصة

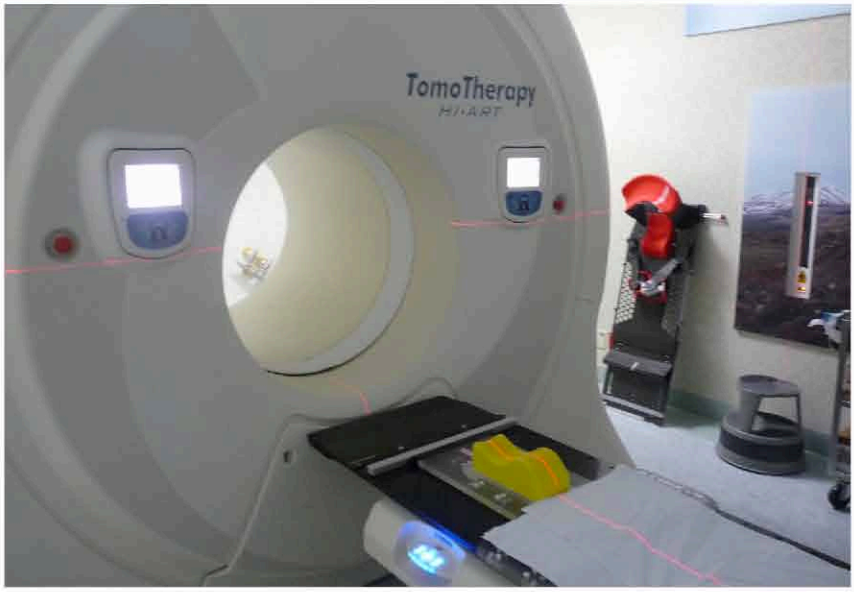

المالي، فالطبيب المواطن حتى لو زيد مرتبه أو مزاياه إلى الضعف فإنه في الغالب سوف يصرفها داخل وطنه، كما أنه بالإمكان الاستفادة منه في التدريب والاستشارة مع القطاع الخاص، وعلى الوزارة تفهم حاجة الطبيب إلى تحسين وضعه المادي، إذ إن من الطبيعي أن تتوازى رواتبه ومزاياه الوظيفية مع دراساته وخبراته التي جد واجتهد للحصول عليها، ولذا فمن الطبيعي ألا يبخس الطبيب حق نفسه وعلى الوزارة تقدير ذلك، كما علينا أن نحترم رغبات الطبيب وحريته في تحديد مساره الوظيفي ما دام أن مزايا القطاعات الطبية – حتى في القطاع العام- متباينة من قطاع لآخر، ولعل التنافس على جلب الكوادر الطبية المميزة سوف يعطينا نتائج ومخرجات أفضل، إذ تتحسن الخدمة الطبية والاستشارية وهذا ميدان مفتوح وفيه(فليتنافس المتنافسون).

إضافة إلى أن تسرب الأطباء لا تعود أسبابه في كل الأحوال إلى الجانب المادي، إذ ربما يحدث التسرب نتيجة لسوء في النظام أو في الإدارة أو ضعف في البيئة الفنية أو رغبة من الطبيب في العمل في القطاع القريب إلى مقر سكنه أو في مدينته التي يسكنها، ولذا فإن الاتفاقية الأخيرة بين القطاعات الصحية -منع انتقال الأطباء من قطاع لآخر إلا بموافقة القطاع المنتقل منه- لا تعدو سوى تقييد إضافي لعمل الطبيب بل تضييق منافذ العمل المشروع أمامه.

اللوائح والأنظمة

عبدالمحسن الرعيني: الحل الأمثل لهذه الظاهرة هو إيجاد هيئة أو حتى لجنة تقوم بإعادة وتعديل اللوائح والأنظمة بما يحقق التوازن والفائدة للجانبين القطاع

د. مبارك نواف: طبيب القطاع العام له حصانة أكبر من طبيب القطاع الخاص

الصحي العام من جهة والطبيب من جهة أخرى، هذا إذا علمنا أنه تمت زيادة رواتب المتعاقدين أكثر من مرة مع زيادة البدلات لهم، وأنا هنا لا أعترض على هذه الزيادة فلكل مجتهد نصيب، لكنني أتساءل: ماذا لو أقرت هذه الزيادات للحفاظ على بقاء الطبيب المواطن أليس ذلك أجدى للوزارة أو القطاعات الصحية الأخرى؟ ثم إن سلم الكادر الصحي في الوزارة يختلف عنه في القطاعات الصحية الأخرى ولعل العمل على توحيد سلم الكادر في جميع القطاعات الصحية سوف يقلل وبدرجة كبيرة من تسرب الأطباء لا سيما المميزون منهم.

الحماية المهنية

ويختصر الاستشاري بمستشفى القوات المسلحة الدكتور محمد البلوي الأسباب التي يرى أنها تؤدي إلى نزوح الأطباء إلى القطاع الخاص فيما يلي: المردود المالي، ونوعية العمل بالقطاع الخاص مقارنة بالحكومي، ونوعية المرضى، والحماية المهنية، وساعات العمل، بالإضافة إلى ضغوطات العمل الإداري، وعدد المرضى.

د. مبارك نواف: طبيب القطاع العام له حصانة أكبر من طبيب القطاع الخاص

دور المملكة في خدمة قضايا الإسلام من خلال الحوار والتسامح

• د. مفلح بن دغيمان الرشيدي

يحتل الحوار الحضاري مكانة بارزة في اهتمامات المفكرين والباحثين والمؤسسات الثقافية لكونه يأتي في عالم تسوده الصراعات والشقاق والحروب، ويأتي الحوار ليشكل الحل الأنسب لكل هذه الأزمات، ولأننا في حاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى تأسيس شراكة دولية للحوار والتعاون والسلم والتنمية، فالمملكة تكرس التواصل بين جميع الأمم في كل مكان بغض النظر عن اللون والجنس أو الدين أو اللغة. ولنا في الحضارات إرث ثمين يميزنا عن باقي الأمم والجماعات، فالحضارة هي الجهد الذي يقدمه مجتمع من المجتمعات لخدمة المجتمع البشري في جميع نواحي حياته المعنوية والمادية. ويعد الحوار قيمة إسلامية وحضارية أرساها النص القرآني.

ويهدف الإسلام إلى تحقيق طاعة الناس لخالقهم، والسعادة والعدل والأمن والسلام للبشر جميعاً، كما أنه يسعى إلى تقوية سبل التفاهم والتعايش والتعاون بين الشعوب، على الرغم من اختلافاتها، وتنطلق المملكة العربية السعودية في حوارها الحضاري من حضارة إسلامية زاهرة أعطت خلالها البشرية قيمها السامية، وكذلك مكانتها الروحية لدى المسلمين باعتبارها قبلتهم في كل يوم خمس مرات في صلواتهم، وإليها يفد الملايين منهم كل عام للحج والعمرة والزيارة، وتنطلق ثالثاً من كونها دولة عصرية، اتخذت من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وهدي السلف الصالح منهج حياة، ودستور حكم، يجمع الناس ويوحّدهم ولا يفرّقهم.

وقد ظل خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله خلال السنوات الماضية يدعو في مناسبات عدة ومنابر متنوعة إلى إحلال السلام محل النزاعات والصراعات واتخاذ الحوار منهجاً لتقريب المسافات بين أتباع الرسالات الإلهية والثقافات والحضارات، وذلك إيماناً منه حفظه الله للأهمية القصوى التي يكتسبها الحوار الحضاري في عالم اليوم الذي يعيش في أجواء مليئة بالتوتر واتساع دائرة التحديات التي تواجه البشرية وإدراكاً منه حفظه الله بخطورة مظاهر التعصب العقائدي والعرقي وما يصاحبها من مظاهر العنف ورفض الآخر.

لكل ذلك جاءت مبادرات خادم الحرمين الشريفين حفظه الله في الدعوة للحوار الحضاري، لتشكل تلك المبادرات حدثاً من أهم الأحداث التاريخية التي يشهدها العالم المعاصر، لأنها تهدف لمساعدة العالم على التخلص من حالة التوتر التي يعيشها، وترسم صورة جديدة للفكر البشري في العالم نحو التآلف والتسامح والتعاون لمواجهة الأزمات المتلاحقة التي يعيشها.

ولعل من الحكمة أن تُختتم هذه المقالة بالقاعدة التي أعلنها خادم الحرمين الشريفين في المؤتمر العالمي للحوار في مدريد بقوله: "إننا جميعاً نؤمن برب واحد، بعث الرسل لخير البشرية في الدنيا والآخرة واقتضت حكمته سبحانه أن يختلف الناس في أديانهم ولو شاء لجمع على دين واحد، ونحن نجتمع اليوم لنؤكد أن الأديان التي أرادها الله لإسعاد البشر يجب أن تكون وسيلة لسعادتهم".

عضو مجلس الشورى

الكاتب والمفكر التونسي الدكتور الحبيب الجنحاني في حوار لـ الشورى Ash-shura:

مهما اختلفت الأنظمة فإن الشعوب العربية ستظل مترابطة

• الكويت: عبد الحميد زقزوق

قال الكاتب والمفكر التونسي الدكتور الحبيب الجنحاني أنه رغم صعوبة الوضع في تونس، إلا أن أحداً لم يكن يتوقع أن تحدث هذه الثورة، فهي حركة شبابية عفوية، امتدت لتعم الجمهورية كلها، وقال إن هذا الشباب التونسي الواعي أعطى درساً في السياسة، وأكدوا أنه لن تكون هناك تنمية سليمة وتطور في شتى الميادين الثقافية والاقتصادية والاجتماعية بدون إيجاد حلول للمشاكل السياسية في البلاد. وأشار إلى احتمال وجود محاولات للالتفاف على الثورة، لكن الشعوب بدأت تتنبه لذلك. وأكد الجنحاني أن حماس جيل الشباب لا يقلل من شأن الكبار لأن هذا الشباب الواعي قد تعلم على أيدي أساتذته ومعلميه من الآباء والأجداد وقال إن الشعب التونسي يحمل تقديراً كبيراً للدعم العربي وهذا دليل على أنه مهما اختلفت النظم الشعوب العربية ستظل متكاتفة متوحدة مترابطة. وفيما يلي تفاصيل الحوار:

• ما هي أهم المحطات التي مررتم بها في تاريخ رحلتكم الفكرية والأدبية؟

الحمد لله.. مسيرتي طويلة وثرية ومتنوعة ومتعددة الجوانب، وأنا كنت قد أصدرت منذ سنتين كتاباً بعنوان "سيرة ذاتية فكرية" لم تكن سيرة ذاتية بالمعنى الكلاسيكي ولكنني أشرت فيها إلى التحولات الفكرية المختلفة التي مررت بها.

بعد دراسة تقليدية في جامعة الزيتونة في تونس والمشاركة في الحركة الوطنية قبيل الاستقلال؛ اتجهت إلى أوروبا دارساً في فرنسا ثم في ألمانيا، أنهيت الدكتوراه في مجال التاريخ العربي الإسلامي، ثم عدت بعد ذلك أستاذاً دكتوراً في الجامعة التونسية، إلى جانب هذا اهتميت بالعديد من القضايا الفكرية وترأست ملاحق فكرية أدبية ومجلة الحياة الثقافية، ولم أكتف بذلك، بل كنت في نفس الوقت مناضلاً سياسياً ونقابياً إذ أسست نقابة التعليم العالي والبحث العلمي في تونس التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل، والحمد لله على هذه المرحلة التي تفرغت بعدها للكتابة والاهتمام بالقضايا الفكرية والبحث الأكاديمي في الجامعة في الحضارة والتاريخ العربي الإسلامي، وأنا أؤمن بأننا يجب أن نقدم القضايا الفكرية بأسلوب جديد إلى الشباب، فبعض المؤلفات الأكاديمية لا يقرأها إلا أهل الاختصاص، فكتبت عن العولمة والحرية، ولي كتاب آخر عن اللاديمقراطية والتحول الوطني في العالم العربي،

د. الجنحاني يتحدث لمندوب المنتدى

حماس جيل الشباب لا يقلل من شأن الكبار لأن هذا الشباب الواعي قد تعلم على أيدي أساتذته ومعلميه من الآباء والأجداد

وكتاب الحداثة والحرية وغيرها من الكتب والمشاركات في المنتديات العربية والدولية.

• ما رأيكم في الأحداث الأخيرة التي جرت في تونس، وهل كانت الثورة انفجارا مفاجئا أم ثورة ذات إرهاصات ومقدمات؟

من منطلق اختصاصي كمؤرخ وبحكم صلتي بالواقع التونسي والنخبة التونسية أرى أنه رغم أن الوضع كان صعباً على الشعب التونسي، سيطر فيه النظام على جميع النواحي الفكرية والثقافية إلا أنه لم يكن أحد يتوقع أن تحدث هذه الثورة التونسية، فهي حركة شبابية عفوية انطلقت في البداية من مناطق محرومة من التنمية وفرص العمل، ثم امتدت الثورة لتعم الجمهورية كلها من الشمال إلى الجنوب، وكانت الثورة في بدايتها حاملة لمطالب اجتماعية في تغيير الوضع الاقتصادي والاجتماعي الراهن في البلاد والرغبة في التنمية، لكن مع تطور الأحداث ومرور الوقت اتخذت الثورة المنحى السياسي والمطالبة بإسقاط النظام ورئيس البلاد.

إن هذا الشباب التونسي الثوري الواعي أعطى درساً في السياسة، وكثير منهم من حملة الشهادات العليا الجامعية، وأكدوا أنه لن تكون هناك تنمية سليمة وتطور في شتى الميادين الثقافية والاقتصادية والاجتماعية بدون إيجاد حلول للمشاكل السياسية في البلاد، بالإضافة إلى ذلك فإن أهم ما ميز هذه الحركة الثورية أنها ثورة سلمية، وأنا رأيت بعيني شباناً يواجهون الشرطة ويكشفون صدورهم لرجال الأمن قائلين لهم أنا أمامكم سأظل ثابتاً على موقفي، وكان ذلك بشكل سلمي وراقٍ، ونأمل أن تنتهي هذه المرحلة بخير وسلام وأن يعود

حماس جيل الشباب لا يقلل من شأن الكبار لأن هذا الشباب الواعي قد تعلم على أيدي أساتذته ومعلميه من الآباء والأجداد

الناس إلى عملهم وحياتهم الطبيعية، وبالطبع المسألة ليست سهلة.

• ولكن من سيعيد تشكيل المنظومة الحكومية السياسية؟ وهل هم راغبون بحق في الإصلاح؟

بكل تأكيد هناك محاولات مستميتة للالتفاف على الثورة، وهؤلاء يضعون في خطتهم أنه مع مرور الوقت سيتعب الشباب ويرهق ويفقد الأمل، وهناك تحليلات سياسية عديدة للموقف التونسي بأن هناك قوى خارجية وأيد خفية هي من وراء الالتفاف حول الثورة، لكن الحمد

لله الشعوب بدأت تتنبه لذلك، ومن هنا جاءت المطالبات بأن التغيير السياسي يجب أن يكون شاملاً وكاملاً.

• إلى أي مدى تعتقدون بوجود قوى خارجية للالتفاف حول الثورة، أم أن المسألة من الداخل فقط؟

الالتفاف حول الثورة بدأ كمحاولات داخلية لكن بمرور الوقت تكشفت أمور أخرى، فتونس على صغر حجمها ومحدودية ثرواتها إلا أنها بلد إستراتيجي في منطقة المغرب العربي بالنسبة للدول الخارجية، ومما لا شك فيه أن هذه القوى تحاول أن يستمر أنصارها في السلطة وتخشى أن تأتي سلطة بعيدة عنهم كل البعد.

• جيل الشباب اليوم أثبت أن الركون إلى خبرة الكبار وحدها لا تكفي وأن اندفاع الشباب وحماستهم قد يكون أكثر فائدة مما جاء به الآباء والأجداد.. وهذا يحسب بالتأكيد للكبار أيضا الذين ربوا هؤلاء الشباب.. كيف تنظرون إلى هذه المقارنة؟

بكل تأكيد هذا لا يقلل من شأن الكبار لأن هذا الشباب الواعي المتعلم والحامل للشهادات الجامعية قد تعلم على أيدي أساتذته ومعلميه من الآباء والأجداد من الجيل السابق الذين ربوا هؤلاء الشباب ليكون لهم فكر نقدي وسياسي ووعي اجتماعي وما إلى ذلك، ولا بد هنا من تواصل الأجيال، الشباب بفتوته وحماسه واندفاعه وشجاعته ورغبته في التغيير، والأجيال السابقة لهم بحكمتهم وخبرتهم وتجاربهم ورزانتهم وترويهم في الأمور، لأن ما يخشى منه في الحالة التونسية بالذات أن هؤلاء الشباب ليسوا على دراية كاملة بالواقع المعقد وربما لا يقبلون بأي تنازلات، وفي هذه الحالة قد يتم إجهاض الثورة ولا تحقق أي من أهدافها، ولذلك هناك محاولات في تونس الآن من الحكماء وكبار السن ليؤطروا الثورة نحو الاتجاه السليم.

• ولماذا لا تتحد حكمة الكبار مع حماس الشباب لإقصاء هؤلاء الملتفين حول الثورة؟

كان من المفترض أن يعين للحكومة أحد الكوادر الكفء التي تثرى بهم تونس، وكان سيتم حل المشكلة بمنتهى السهولة، ويرجع الشباب إلى مدنهم وقراهم وتعود الحياة إلى مجراها الطبيعي، وبالتالي فإن إصرار

الشعب التونسي يحمل تقديراً كبيراً للدعم العربي خاصة الشعبي

أعضاء الحكومة السابقين وتمسكهم بالبقاء لأمر يثير الريبة والشك الكبير، وأعضاء الحكومة السابقون يبررون موقفهم بأنهم يملكون خبرة سياسية ودراية بأمور البلاد، وهذا بالطبع أمر ليس صحيحاً، لأن الوزير هو الذي يقرر وليس هو الذي يدير الشؤون اليومية بل هناك مدراء وموظفون كثر.

• كيف تفاعلت الشعوب مع الثورة التونسية؟

لكل بلد ظروفه الخاصة، ولكن لا شك أن هناك تأثيراً كبيراً، وما نقرأه اليوم من التحيات التي تصلنا من الخليج إلى المحيط يدل أن الشعب العربي تفاعل مع الثورة التونسية ، خاصة وأن ما حدث في تونس حالة نادرة كثورة شعبية شبابية سلمية.

• كيف ترون مستقبل الحياة في تونس في الفترة المقبلة؟

من الصعب التنبؤ بما ستؤول إليه الأمور، ونأمل بالطبع أن تمر الأمور بخير وسلام وتعود الحياة إلى مجراها الطبيعي، وما أود أن أؤكد عليه أن من أهم مميزات هذه الثورة هي أن الجيش الوطني يحميها بتلاحمه مع الشعب وحمايته له، وهذا نادر في عالمنا العربي عبر التاريخ، حيث كانت الثورة فرصة للجيش أن يستولي

لم يكن يتوقع أحد أن تحدث الثورة في تونس، فهي حركة شبابية عفوية

على السلطة ويمسك بزمام الحكم في البلاد، فالجيش التونسي ولله الحمد ساند الثورة ولم يطمع في السلطة، ونرجو أن يستمر ذلك.

• هل ترون في الثورة التونسية عظة وعبرة استوعبتها النظم الأخرى بشكل جيد؟

أجيب على هذا السؤال بجملة واحدة؛ لو أن الحكومات استوعبت الدرس جيداً لما كانت الأوضاع العربية كما هي عليها اليوم.

• وكيف تنظرون للدعم العربي الشعبي للشعب التونسي في ثورته؟

بالطبع يقدر الشعب التونسي تقديراً كبيراً الدعم العربي الشعبي الذي أدخل السرور إليه، فالشعب العربي اعتبر الثورة التونسية نموذجاً يستحق كل الدعم والتشجيع والتحية، وهذا بكل تأكيد دليل على أنه مهما اختلفت النظم العربية فإن الشعوب العربية ستظل متكاتفة متوحدة مترابطة بإذن الله عز وجل.

آثار مخالفة شرع الله

• د. صالح اليقمي

يقع على مناطقنا ومدننا بعض الكوارث كالجفاف وقلة الأمطار أو إصابتها بالغرق والأضرار البالغة كما حصل لمدينة جدة مرتين خلال أقل من عام وربع العام، أو خسائر فادحة في الأسهم، أو غبار أو غير ذلك، ومن تدبر أحوال العالم وجد أن كل ظلم وشر وبلاء وفتنة وقحط وغير ذلك فسببه مخالفة أوامر الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، ولكننا إذا وقعت هذه الكوارث قصرنا تفسيرها على الإهمال من المسؤولين ونحو هذا من التفسيرات المادية ، ونسينا آثار انحراف البشر وارتكابهم للمعاصي مع أنه كثيراً ما تطالعنا الصحف ووسائل الإعلام الأخرى بالقبض على عصابة سرقة أو مجموعة من الوافدين يمارسون الدعارة أو السحر أو الشعوذة أو صناعة الخمور وشربها، أو تهريب المخدرات وبيعها واستعمالها، أو تزيف العملة أو الجوازات وكذلك ترك الصلوات وما تنشره وسائل الإعلام هو بعض ما يتم الكشف عنه أما ما لا يتم الكشف عنه فهو أكثر بكثير. وقولي هذا لا يعني إعفاء المقصر والمهمل والمرتشي والمتسبب ونحوهم بل تجب مجازاتهم والتشهير بهم ليرتدع غيرهم، وإضافة إلى ذلك أدعو الجميع أن يلتزموا بأوامر الله ويجتنبوا نواهيه ومن ذلك إنكار المنكرات والابتعاد عنها والتحذير منها والإبلاغ عن مرتكبيها ومجازاتهم وتسفيرهم إلى بلدانهم والوقوف بحزم في هذا الشأن، وإصلاح ما يمكن إصلاحه وإشاعة الفضيلة ويمكن ذلك عن طريق تقوية جهاز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ وذلك بتطويره وإعطائه الصلاحيات والإمكانات التي تعينه على تحقيق واجباته، وتثقيف منسوبيه، وتوسيع مجال الدعوة والإرشاد ليشمل الوافدين رجالاً ونساءً وبيان أحكام الشرع لهم وإفادتهم بأنها ستطبق على المخالف لها، وطبع كتيب يوضح هذه الأمور يترجم إلى عدد من اللغات التي يكثر وجودها في المملكة يتم توزيعه على القادمين إلى المملكة حين وصولهم إلى موانئها أو من قبل مكاتب الخطوط السعودية في دول العالم إضافة إلى توزيعه على المقيمين في المملكة قال تعالى: ﴿ أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴾ ومع أن في الأمة خيراً كثيراً إلا أنه إذا وجدت المعاصي حلت العقوبة، قالت عائشة رضي الله عنها: (أنهلك وفينا الصالحون، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: نعم إذا كثر الخبث). وقال صلى الله عليه وسلم: لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر ولتأخذن على يد السفيه ولتأطرنه على الحق أطراً أو ليوشكن الله أن يعمكم بعقاب) ومن أكبر المخالفات الشرعية التي يخشى أن تسلط علينا العقوبة العاجلة بسببها إضافة إلى العقوبة الأخروية أن نسن الأنظمة التي يقع فيها مخالفة لحكم الله ورسوله مثل إقرار مواد تبيح للشركات الإقراض، إذ من المعلوم أنها لن تقرض قروضاً حسنة بل هي قروض ربوية محرمة بالكتاب والسنة، ومثل الأسهم الممتازة التي صدر الحكم من المجمع الفقهي الإسلامي بأنها حرام، ومن الملاحظ أن كثيراً من الناس إذا قال له الطبيب امتنع عن الطعام الفلاني لأنه يزيد المرض استجاب له لكن إذا قال أهل التخصص الشرعي هذا أمر محرم أو غير جائز لا يلتفت البعض لقولهم قال تعالى: (فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) وقال تعالى: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالاً بَعِيداً). وقد بلغتنا إفادة واضحة من أوثق المصادر على الإطلاق وهو كتاب الله بأن الله عاقب أمماً كثيرة لما انحرفوا عن جادة الصواب ومن ذلك قوله تعالى:(وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا • وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ وَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا • كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ) وقال تعالى: (وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْماً آخَرِينَ) وقد عوقب قوم لوط لارتكابهم فاحشة اللواط، وعوقب قوم شعيب لتطفيف المكيال والميزان، قال تعالى: (وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْباً قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـهٍ غَيْرُهُ وَلاَ تَنقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ إِنِّيَ أَرَاكُم بِخَيْرٍ وَإِنِّيَ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ (٨٤) وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلاَ تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءهُمْ وَلاَ تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ (٨٥)... إلى قوله تعالى: (وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْباً وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دِيَارِهِمْ جَاثِمِينَ (٩٤) كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا أَلاَ بُعْداً لِّمَدْيَنَ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ (٩٥)) . فقد تبين مما سبق أن الكفار يعاقبون في الدنيا على كفرهم وعلى معاصيهم، وأن المسلمين – كسائر الأمم – معرضون للعقاب على المعاصي في الدنيا والآخرة إذا لم يتوبوا.

عضو مجلس الشورى

أبحاث الخلايا الجذعية.. ما بين العبث العلمي والفتح الحيوي!

أ.د محسن الحازمي

الخلايا الجذعية، هي الخلايا الأولية التي تتكون منها الخلايا المختلفة التي تكون أنسجة، فأعضاء الجسم، وهي تتمايز إلى خلايا متخصصة تزيد على مائتين وعشرين نوعاً، وهي - أي الخلايا الجذعية - تتكون من البويضة بعد تلقيحها بالحيوان المنوي بأربعة إلى ستة أيام مكونة الكرة الجرثومية (الأريمة أو البلاستولا) والتي تتكون من كتلتين من الخلايا، كتلة خارجية، تكون المشيمة والأغشية التي يرتبط بها الجنين في جدار الرحم، وكتلة داخلية وهي التي بمشيئة الله تتمايز وتتخصص في تكوين أعضاء الجنين وتؤدي إلى إنتاج خلايا أنسجة فأعضاء الجسم المختلفة.

مراحل تكون ونمو الخلايا الجذعية وتعريفاتها:

- البويضة المخصبة: خلية جذعية كاملة الإمكانات Totipotent stem cell.
- الأريمية (البلاستولا): عدة خلايا تتكون من البويضة المخصبة بعد عدة دورات (في حوالي أربعة أيام) وهي أيضاً خلايا كاملة الإمكانات وتتكون من:
- طبقة خارجية: تكون خلاياها المشيمة والأنسجة الداعمة لنمو الجنين في الرحم.
- تجويف داخلي: تكون خلاياه جميع أنسجة وأعضاء الجنين وهي لا تستطيع تكوين كائن حي كامل بمفردها لأنه تنقصها القدرة على تكوين الأنسجة الداعمة للجنين، ولذلك تسمى خلايا جذرية وافرة الإمكانات Pluripotent stem cell.
- خلايا جذرية متخصصة: خلايا متعددة الإمكانات Multipotent stem cell، تنتج من تكاثر خلايا التجويف الداخلي للأريمة وتؤدي إلى إنتاج خلايا متخصصة كخلايا الدم، والعضلات، الجلد... إلخ، وتؤدي إلى تكون الأنسجة فالأعضاء في الجسم، كما هو موضح أيضا في شكل رقم (١).

الإفادة من الخلايا الجذعية الرأي الشرعي:

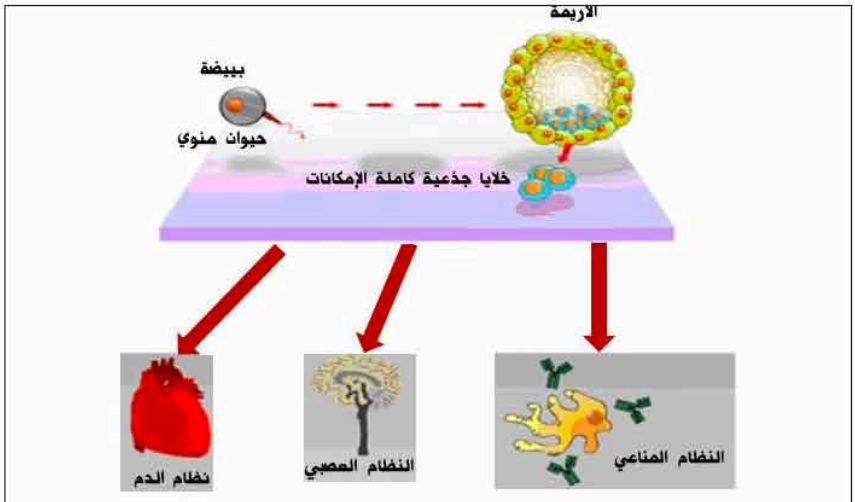

شكل (١) مراحل تكون ونمو الخلايا الجذعية وتخصصاتها

يجب حماية المتبرعين بالخلايا الجذعية من التعرف على شخصياتهم من خلال تحليل (DNA)

أصدر المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي في دورته السابعة عشرة بمكة المكرمة والمنعقدة خلال الفترة من١٩- ١٠/٢٣/١٤٢٤هـ، قراراً حول إمكانية الحصول على الخلايا الجذعية من مصادرها والإفادة منها في البحوث العلمية، بعد الاستماع إلى البحوث المقدمة حول هذا الموضوع وآراء الأعضاء والخبراء المختصين والتداول حولها. وصدر عن ندوة عقدت في جمهورية مصر العربية برعاية المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية حول الخلايا الجذعية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة "الايسيسكو" ومجمع الفقه الإسلامي في شهر شوال العام ١٤٢٨هـ توصيات هامة وذات دلالات تطبيقية ومحددات أخلاقية اعتمدت المصطلحات المستعملة في المجال البحثي، وقد عرفت أنواع الخلايا الجذعية وفصلت أنواعها ومصادرها وأصدرت توصيات بشأنها.

ومن تلك التوصيات ما يتعلق بتعريف أنواع الخلايا الجذعية ومصادرها والتي جاءت على النحو التالي:

- الخلايا الجذعية (أو خلايا المنشأ) هي الخلايا الأولى التي يتكون منها الجنين ولها القدرة على الانقسام بإنتاج خلايا مماثلة لها مدى الحياة أو أكثر من نوع من الخلايا على خلاف الخلايا الأخرى والتي تنقسم لإنتاج خلايا مشابهة تماماً للخلية الأم، وفي الإنسان عدة أنواع من الخلايا الجذعية هي:

(أ) الخلايا الجذعية الكاملة الإمكانات totipotent، وهي تلك التي تمتلك القدرة الكاملة على تكوين أي نوع من أنواع خلايا الجسم، بما فيها الخلايا الداعمة للجنين، كالأغشية والمشيمة.

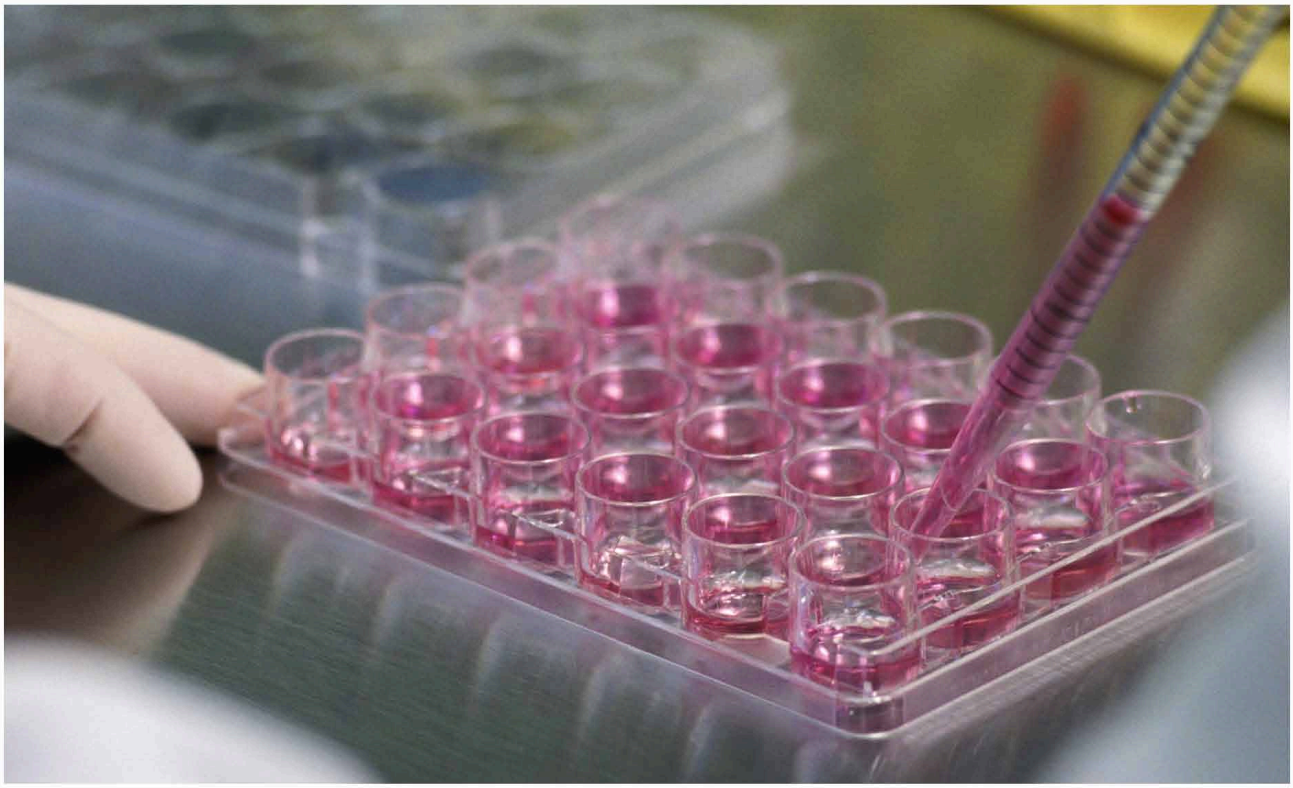

(ب) الخلايا الجذعية الوافرة الإمكانات pluripotent، وهي التي تمتلك القدرة الكاملة على تكوين أي نوع من أنواع خلايا الجسم باستثناء الخلايا الداعمة للجنين.

(ج) الخلايا الجذعية المتعددة الإمكانات multipotent، وهي خلايا جذعية متخصصة تمتلك القدرة على إنشاء خلايا نسيج معين.

مصادر الخلايا الجذعية:

الخلايا الجذعية من الأجنة البشرية:

أ- الأجنة الفائضة عن التلقيح الصناعي لطفل الأنابيب.

ب- الأجنة المحضرة خصيصاً لهذا الغرض، وذلك بتلقيح بويضات من متبرعة، بحيوانات منوية من متبرع.

ج- الأجنة السقط في أي مرحلة من مراحل الحمل.

د- "الكيمر" وهو جنين محضر بتلقيح بويضة حيوانية بحيوان منوي بشري.

ه- الاستنساخ العلاجي.

٢-الخلايا الجذعية البشرية المأخوذة من غير الأجنة:

أ- دم المشيمة أو الحبل السري.

ب- من الأطفال.

أصدر المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي قراراً بإمكانية الحصول على الخلايا الجذعية من مصادرها والإفادة منها في البحوث العلمية

ج- من البالغين.

٣-الخلايا الجذعية الجنينية الحيوانية:

وهي الخلايا الجذعية الجنينية من بعض الحيوانات مثل الخنزير والأرانب وغير ذلك.

استخدامات الخلايا الجذعية ومصادر الاستخدامات وجوانب ذات صلة:

أولاً: لا مانع شرعاً من إجراء الأبحاث على الخلايا الجذعية لإنتاج أنسجة بهدف استخدامها لعلاج

الخلايا الجذعية هي الخلايا الأولى التي يتكون منها الجنين ولها القدرة على الانقسام بإنتاج خلايا مماثلة لها مدى الحياة

الأمراض إذا كانت من مصادر مباحة شرعاً.

ثانياً: البويضات الملقحة الفائضة عن التلقيح الاصطناعي ليس لها حرمة شرعية من أي نوع ولا احترام لها قبل أن تنغرس في جدار الرحم، وأنه لذلك لا يمتنع إعدامها بأي وسيلة ومن ثم كان استخدامها في العلاج والبحث العلمي أولى من إهدارها.

ثالثاً: لا يجوز استخدام البويضة الملقحة في امرأة أخرى، ولابد من اتخاذ الاحتياطات الكفيلة بالحيلولة دون استعمال البويضة الملقحة في حمل غير شرعي.

رابعاً: لا يجوز إحداث إجهاض متعمد من أجل استخدام الجنين لزرع أعضائه في إنسان آخر، بل يقتصر الإجهاض على الإجهاض الطبيعي غير المتعمد والإجهاض للعذر الشرعي، ولا يلجأ لإجراء العملية الجراحية لاستخراج الجنين إلا إذا تعينت لإنقاذ حياة الأم.

خامساً: إذا كان الجنين قابلاً لاستمرار الحياة فيجب أن يتجه العلاج الطبي إلى استبقاء حياته والمحافظة عليها، لا إلى استثماره لزراعة الأعضاء، وإذا كان غير قابل لاستمرار الحياة فلا يجوز الاستفادة منه إلا بعد موته.

سادساً: من الواجب أخذ الحذر والحيطة في استخدام الخلايا الجذعية الجنينية من ظاهرة رفض الجهاز

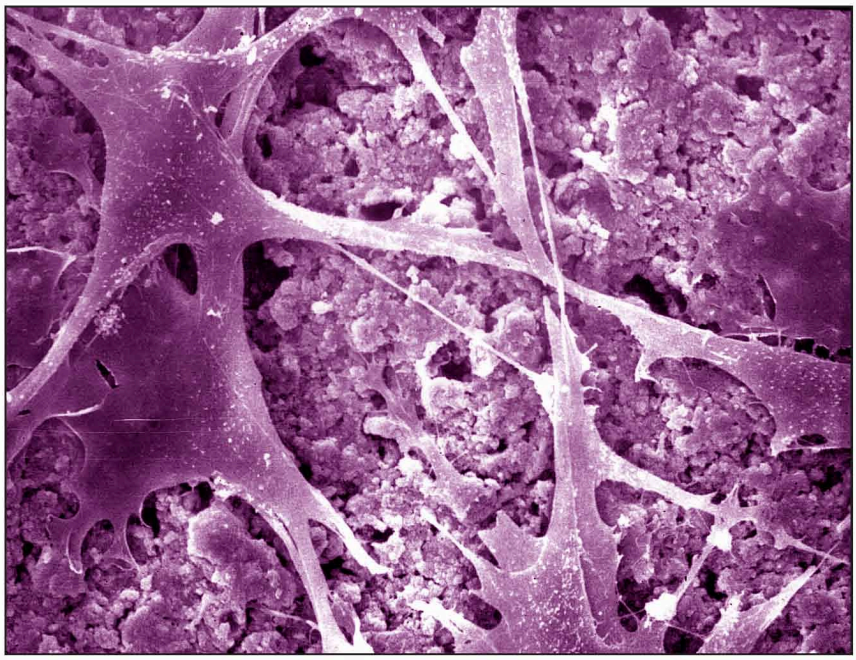

المناعي للمتلقي لها، مما قد يؤدي إلى مضاعفات خطيرة، وتوصي الندوة الباحثين بمواصلة إجراء الأبحاث في هذا الخصوص للتغلب على تلك المشكلة الخطيرة.

سابعاً: لا يجوز الإغراء أو الإكراه بأي شكل كان للحصول على البويضات الملقحة.

ثامناً: لا مانع شرعاً من الاستفادة من دم المشيمة أو الحبل السري، وتوصي الندوة بمواصلة الأبحاث الهادفة إلى التوسع في استخدامه لعدم وجود موانع أخلاقية تمنع منه، مع ضرورة أخذ موافقة الزوجين على ذلك، بعد توضيح مجالات الاستخدام لهما، وضمان حماية المتبرعين من التعرف على شخصياتهم عن طريق الدنا (DNA). كما توصي الندوة بضرورة التوسع بإنشاء بنوك لجمع تلك المواد، مع أخذ الاحتياطات اللازمة في التخزين، والإقرارات المطلوبة من المتبرعين، وغير ذلك من أمور يجب وضعها بعين الاعتبار.

تاسعاً: لا يجوز شرعاً استخدام أنسجة خصية الأجنة المجهضة لإنتاج حيوانات منوية أو المبايض لإنتاج البويضات، إلا إذا كانت ستستخدم في الأبحاث لمعرفة أسباب العقم عند الذكور والإناث والمشاكل الأخرى، على أن يتم توضيح ذلك في بروتوكول البحث، وعلى لجنة مراقبة أخلاقيات الأبحاث التأكد من ذلك بوضوح.

عاشراً: توصي الندوة بضرورة التعمق في دراسة موضوع استعمال (الكيمر) من الناحية الأخلاقية في ضوء ما تم من توسع في تحضير اللقاحات والإنسولين وصمامات القلب من أصول حيوانية، ولا مانع من استخدام (الكيمر) مرحلياً في إجراء الأبحاث توفيراً للأجنة البشرية.

الحادي عشر: لا مانع شرعاً من الحصول على الخلايا الجذعية من البالغين المتبرعين شريطة الحصول على موافقتهم المستنيرة، وحمايتهم من التعرف على شخصيتهم من خلال الدنا (DNA) وعدم خضوعهم لأي شكل من أشكال الترغيب أو الترهيب.

الثاني عشر: يجوز أخذ خلايا جذعية بالغة (من شخص بالغ) وتنميتها في أنسجة خصية نفس الشخص لإنتاج حيوانات منوية، إذا كان الشخص يعاني من عدم وجود حيوانات منوية أو كانت حيواناته المنوية قليلة جداً، وينطبق ذلك أيضاً على بويضات الإناث البالغات.

الثالث عشر: لا يجوز أن تخضع عمليات زرع الأعضاء للأغراض التجارية على الإطلاق، ولا يجوز عرض مكافآت مغرية من أي جهة سواء من الباحث أو من الشركات لإغراء الزوجة أو الزوج بالإقدام على عملية الإجهاض.

الرابع عشر: يجب حماية المتبرعين من التعرف على شخصياتهم من خلال تحليل حمض الدنا (DNA) سواء على الخلايا الجذعية نفسها أو من خلال ما سينتج من سلالات الخلايا الجذعية الجنينية البشرية، على أن ينص على ذلك في الإذن الذي سيوقع عليه المتبرعون والمتبرعات ويوافقون على ذلك.

الخامس عشر: لا يجوز استخدام الخلايا الجذعية إلا في المجالات الطبية فقط، ويحرم استخدامها في أغراض التجميل غير المشروعة أو اللهو أو العبث أو تغيير فطرة الله أو استغلال العلم للشر والفساد والتخريب.

السادس عشر: الإقرار الطوعي الحر المستنير:

توصي الندوة الأطباء والباحثين باستيفاء الإقرار الطوعي المستنير الصادر عن المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية مع إضافة إعلام الزوجين عن مصير البويضات الملقحة والإجابة على جميع الاستفسارات وعدم استخدام هذه اللقائح في رحم أي امرأة وألا يكون لها عائد مالي.

السابع عشر: تسجيل براءات اختراع للخلايا الجذعية بذاتها:

يجوز تسجيل براءة اختراع لطرق فصل الخلايا الجذعية كما يجوز تسجيل طرق إنتاج سلالات الخلايا الجذعية ذات الأثر العلاجي المحدد.

توصي الندوة بضرورة توفير هذه التقنيات والمنتجات للشعوب النامية بأسعار مقبولة وفي متناول أبناء تلك الشعوب.

ولا يجوز تسجيل براءة اختراع للخلايا الجذعية بذاتها وبجميع أنواعها كما لا يجوز تسجيل أي طور من مراحل تطور جسم الإنسان بما في ذلك الأطوار الجنينية – كما لا يجوز تسجيل براءة اختراع المُضغ في حالة استخدامها في الصناعة أو الأغراض التجارية على اعتبار أنها من خلق الله.

وقد نظرت الندوة أيضاً للجوانب السياسية والعدالة وعلاقتها بالأولويات، وأوردت عدداً من التوصيات تركز على وجوب احترام ومراعاة الجوانب الأخلاقية التي تقرها كل دولة حسب تقاليدها وعاداتها وثقافاتها وديناتها، كما أوصت الندوة بضرورة توفير هذه التقنيات والمنتجات للشعوب النامية بأسعار مقبولة.

وأوردت الندوة عدداً من التوصيات حول الخلايا الجذعية الجنينية الحيوانية وزراعة الأعضاء الحيوانية في الإنسان.

كما أوصت الندوة بضرورة الحيطة الكاملة عند استعمال الخلايا الجذعية الجنينية الحيوانية وزراعة الأعضاء الحيوانية في الإنسان لما قد يكتنفه ذلك من مخاطر كثيرة بسبب خلط الجينات الحيوانية والإنسانية وما قد ينعكس على السلوكيات الإنسانية واحتمال نقل بعض الأمراض المعروفة والأمراض غير المكتشفة من الحيوان للإنسان، وضرورة أخذ الموافقة الطوعية المستنيرة من المريض، وعدم السماح بإجراء زرع أعضاء غير بشرية

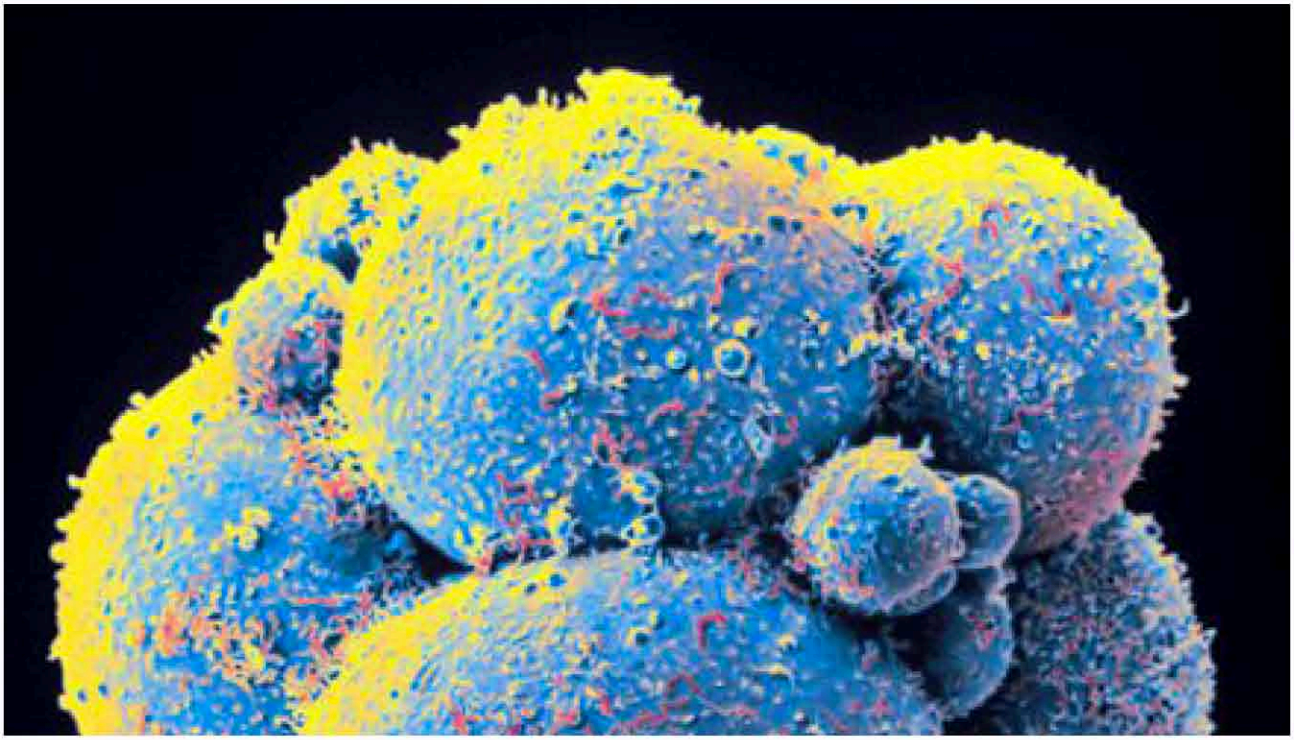

إلا عند وجود آليات تنظيمية فعالية للضبط والمراقبة تشرف عليها السلطات الصحية الوطنية، وأكدت الندوة على أن زرع الأعضاء غير البشرية مبعث على القلق وأنها تشكل مخاطر صحية عمومية ولا ينبغي السماح بزرع الخلايا الحيوانية التي يفترض أنها ستؤدي إلى تجديد الحيوية أو لعلاجات لم تثبت جدواها العلاجية.

وهذه التوصيات هي في الواقع أقرب إلى قرارات يجب مراعاتها كونها تمثل السلطات الشرعية ممثلة في مجمع الفقه الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي والصحية ممثلة في منظمة الصحة العالمية، والتربوية ممثلة في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة "الايسيسكو" وكون هذه الندوة حظيت بمشاركة ثمانين باحثاً من مختلف الدول العربية والإسلامية والأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

كما يجب مراعاة المصادر الإرشادية التي ترجح الفائدة وتحد من الضرر المحتمل على الإنسان وفي نفس السياق، أورد عدد من العلماء والباحثين الكثير من التحذيرات في المجلات العلمية والطبية المرجعية، وكذلك وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة على مدى السنوات الماضية من "العبث العلمي" أو "غير المسؤول" وتداعياته ومحاذيره وتجاوز محددات البحث العلمي. ومن أمثلة ذلك ما صدر على موقع البي بي سي البريطانية على شبكة الإنترنت يوم الثلاثاء ٣٠ مايو ٢٠٠٨م حول تصويت مجلس العموم البريطاني لصالح قانون يسمح بإنتاج أجنة إنسانية حيوانية بغرض الأبحاث العلمية وما صاحبه من تحذير من عدد من العلماء وقادة الرأي منهم الأستاذ الدكتور محمد علي البار مدير أخلاقيات الطب بالمركز الطبي الدولي بجدة، الذي حذر أننا "سننتهي إلى عبث علمي في الإنسان" إذا ذهبنا في هذا السبيل، والكاتبة والباحثة المصرية صفاء سلامة التي أشارت إلى أهمية مناقشة قضايا العلم وأخلاقياته والتقنية ومعطياتها على مختلف المستويات على أن لا يحد ذلك من الاستفادة العملية من المعطيات العلمية والطبية.

الإفادة من الخلايا الجذعية المحددات الأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية:

إن ما يعرف بالإفادة من الخلايا الجذعية والعلاج بها (Stem Cell Therapy) من التطورات العلمية الحديثة التي تحمل في طياتها الأمل الكبير في علاج الكثير من الأمراض المستعصية على العلاج الدوائي، كون هذه البحوث من الناحية النظرية تحمل آمال الشفاء عن طريق التعويض، إلا أنها ولحداثة علومها يحفها الكثير من المعطيات الأخلاقية والاجتماعية والنفسية فضلاً عن الكلفة الاقتصادية المرتفعة. ومن الناحية العملية تعترضها الكثير من الصعوبات التقنية وطيف من ضبابية الرؤية، ومع ذلك فإن عدداً من أمراض الدم وبعض أمراض الاستقلاب الغذائي- وهي في مقدمة الأمراض المرشحة للخضوع لمثل هذه العلاجات التعويضية بالخلايا الجذعية – قد حققت نجاحات ملفتة للنظر والآمال كبيرة في تنمية هذه الخلايا إلى أنسجة فأعضاء كالكلى والقلب، وهناك العديد من الأمراض التي يقوم العلماء بإخضاعها للتجربة والعلاج بالخلايا الجذعية، منها مرض الرعاش ومرض الخرف المبكر وداء السكري وغيرها. كما أن إمكانية إيجاد بنوك للخلايا الجذعية يؤمل منها استفادة المواليد مستقبلاً حققت بعض التقدم، وهذا الجانب يحظى بأهمية خاصة، حيث إن احتمال أن يحتاج الطفل إلى الخلايا التي تم الحصول عليه منه وتخزينها له عند ولادته، احتمال قابل للتطبيق سواء كان هذا الطفل سليماً أو مصاباً بأمراض وراثية محددة، حيث يمكن الإفادة من الخلايا الجذعية في حالة تم تطوير علاج للأمراض التي يعانون منها يعتمد على هذه الخلايا.

ولا مراء بأن البحوث العلمية التطبيقية وخاصة في مجال الخلايا الجذعية والهندسة الوراثية يجب أن تحظى بالدعم والمساندة ما انتهجت النهج السليم والتزمت بالمحددات الشرعية والاجتماعية والنظم المرعية وهدفت إلى إفادة الفرد والأسرة والمجتمع.

الإفادة من الخلايا الجذعية - المحددات النظامية:

أوجدت الدول على اختلاف عاداتها ومعتقداتها أنظمة وقواعد تنظم البحوث والدراسات للإفادة من الخلايا الجذعية. وفي المملكة العربية السعودية يعتقد الكثيرون أن العلاج بالخلايا الجذعية له مستقبل تطبيقي واعد، إلا أنه - وفي جميع الأحوال - يجب أن يخضع للمقتضيات الشرعية والأخلاقيات المرعية التي تحددها الجهات ذات العلاقة ومنها هيئة كبار العلماء وهيئتها الدائمة للإفتاء ومجمع الفقه الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي واللجنة الوطنية للأخلاقيات الحيوية والطبية على التوالي، ومراعاة ما صدر من أنظمة وأوامر سامية لتنظيم البحوث العلمية والحيوية (المراجع) وما تتخذه اللجنة الوطنية للأخلاقيات الحيوية من قرارات وما تصدره من قواعد.

والمملكة العربية السعودية - كغيرها من الدول التي تنمي المعرفة وتحرص على اكتساب التقنية - وبإمكاناتها المادية وتوفر رواداً في مجال بحوث الخلايا الجذعية وبحوث الأخلاقيات الطبية التطبيقية وخاصة في مجال الوراثة، تعمل على تشجيع التفاعل بين طلبة العلم والعلماء والباحثين لإثراء مختلف جوانب المعرفة ذات الصلة، ودعم مراكز أبحاث متخصصة فيها - ومنها مراكز تُعنى ببحوث الخلايا الجذعية وتطبيقاتها الحيوية والطبية - وصولاً لتحقيق مساهمة فعالة في إسعاد البشرية ونمائها.

جوانب ذات صلة خلية بلا تاريخ:

ظهرت في وسائل الإعلام في شهر يونيو ٢٠١٠م، كما ظهر أيضاً في وسائل البحث العلمي وأوعيته، ما قام به فريق علمي أمريكي برئاسة "د. كريج فنتر" من إيجاد خلية حية صناعية، وصفت بأنها "خلية بلا تاريخ" وأنها "ابنة شرعية للحاسب الآلي"، إلا أن جدها الأعلى يبقى منتمياً لصور الحياة "البيولوجية" وقد أحدثت هذه النشرات ضجة في مختلف وسائل الإعلام مع أن العلماء قد توقعوا أن يتم ذلك في عشر سنوات بدءًا من العام ٢٠٠٧م ولم يتوقع أحد أن يتم التوصل إلى ذلك

خلال ثلاث سنوات إلا أن ذلك تم بفضل تسارع الخُطى البحثية والتنسيق والتكامل بين العلماء والباحثين في المجال.

وذهب البعض إلى أن إنتاج خلية حية يؤدي إلى افتراض أن "الإنسان الصناعي" قادم، كما رأت وسائل أخرى أن "البشر يتطاولون على الخالق" وأن ما ذهب إليه الدكتور "كريج فنتر" ومجموعته من العلماء، هو عمل تطويري مهم ولكنه ليس خلقاً لحياة صناعية تتمثل في صنع خلية كاملة من المواد الكيميائية، ولكنه استخدم جينات لبكتيريا قام بترتيبها من المواد الأساسية الكيميائية في المختبر واستخدم الخميرة لتجميع هذه الجينات، ثم أدخل هذه الجينات إلى خلية بكتيرية حيث عملت هذه الجينات على برمجة هذه الخلية ونتج عنها إنتاج بروتينات جديدة على حسب "أوامر" هذه الجينات، وبذلك تكونت أول خلية حية قد تكون جزئياً صناعية، كما أثار هذا جدلاً حول الأبعاد الاجتماعية والأخلاقية، فضلاً عن الجوانب العقدية.

ويرى البعض أن هذا يعد اختراقاً علمياً يفتح أبواباً واسعة أمام استخدامات مستقبلية في مجالات عدة تمتد من الطب والبيئة إلى الطاقة، إلا أنها في الوقت نفسه تثير القلق فيما يتعلق بالاستخدامات العسكرية والخوف من انتشارها في صناعة الأسلحة البيولوجية الأكثر فتكاً بالإنسان، وبالتالي فلابد من إخضاعها للأطر الأخلاقية والمحددات التطبيقية وتوجيهها لخدمة الإنسان ورفاهيته.

• عضو مجلس الشورى

المراجع والمصادر الإضافية للمعرفة:

• الأمر السامي الكريم رقم ٧/ب/٩٥١٢ وتاريخ ١٤٢٢/٥/١٨هـ، والخاص بتشكيل لجنة وطنية بمسمى (اللجنة الوطنية للأخلاقيات الحيوية والطبية).

• قرار مجلس الوزراء رقم ١٨٠ وتأريخ ١٤٢٥/٦/٩هـ، لتعزيز أعمال اللجنة الرقابية والإشرافية على الجوانب الأخلاقية المتعلقة بالأبحاث على المادة الوراثية.

• نظام البحوث على الكائنات الحية الصادر بالأمر الملكي برقم ٢٢١ وتاريخ ١٤٢١/٩/٩هـ ولائحته التنفيذية.

• قرار مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره السادس بجدة (١٧-٢٣ شعبان ١٤١٠هـ) حول موضوع البويضات الملقحة الزائدة عن الحاجة.

• توصيات الندوة الثالثة للمنظمة الإسلامية للعلوم الطبية في الكويت (٢٠-٢٣ شعبان ١٤٠٧) حول فائض البويضات الملقحة.

• مرئيات الدورة السابعة للجنة الدولية للأخلاقيات الحيوية (الإكوادور) ٢٠٠٠م، حول مناقشة مدى القبول الأخلاقي لاستخدام الخلايا الجذعية.

• مرئيات حلقة النقاش "الخلايا الجذعية- نواحي أخلاقية" الرياض ١٤٢٢هـ.

البيعة ومرتكزات بناء الدولة

• أ.د جبريل بن حسن العريشي
عضو مجلس الشورى

مع ذكرى البيعة كل عام نمر علينا مناسبة غالية على قلوبنا نحن السعوديين، ذكرى تسلم مولاي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مقاليد الحكم في المملكة العربية السعودية.

والبيعة في المملكة تتم بقيام أهل الحل والعقد بمبايعة ملك البلاد بوضع اليد في اليد وبذلك يبرم عقد بالتزام الرعية بالسمع والطاعة والمناصحة، فيعاهدهم ملك البلاد أن يتخذ القرآن دستوراً والإسلام منهجاً وأن يكون شغله الشاغل إحقاق الحق وإرساء العدل وخدمة المواطنين كافة بلا تفرقة. أما من لم يحضروا البيعة فتكفي مبايعتهم باللسان أينما كانوا أو بعقدهم النية في قلوبهم على ما بايع عليه أهل الحل والعقد في المملكة. ولا يخفى على أحد أن للبيعة ثماراً على الفرد والمجتمع، حيث تحقق لزوم جماعة المسلمين في التزام البيعة وعدم مفارقة الجماعة والمحافظة على المصالح العامة والخاصة إلى جانب أن عقد البيعة فيه صلاح للناس والبلاد ووقاية المسلمين من الفتن، فالبيعة هي ميثاق غليظ وعهد مسؤول.

وفي هذه الذكرى الميمونة نجدد العهد لمولاي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ذلك لأنه يمثل استمرار نهج المؤسس الملك عبدالعزيز طيب الله ثراه والذي أقام دعائم هذا الصرح العظيم على كتاب الله وسنة رسوله، وكان خادم الحرمين الشريفين خير خلف لخير سلف وعد فأوفى والتزم ونفذ، فقد دعم العلماء مادياً ومعنوياً ونهض بالمملكة وخدم شعبه، والذي مثل الاستقرار لهذا الوطن المعطاء والذي بناه مع الشعب الوفي لقيادته وملوكه، يمثل رمز الشهامة والرجولة والشجاعة والشموخ والعطاء، يحمل بيد سيف الحق دفاعاً عن قضايا أمتنا ، وبيدٍ يعلي صروح الإعمار والبناء، ملك أعز الله به وطنه وشعبه وأمته.

يتلمس حاجات شعبه الوفي في كل زاوية على أرض وطنه العزيز.

إن عظمة الدور الذي يقوم به خادم الحرمين الشريفين، هو نتاج لتطور وإبداع فكر إنساني وإرادة صلبة تكاد تصنع المعجزات في صياغة البرامج الوطنية للمملكة العربية السعودية والتي تحقق إنسانية الإنسان السعودي المبدع وتصون كرامته وتحفظ كبرياءه.

ومن أهم مرتكزات بناء الدولة الحديثة عظمة الدور الذي يقوم به مولاي خادم الحرمين الشريفين والذي يجسد تطوير الفكر السياسي والإداري والاقتصادي والتنمية الشاملة، لأن التنمية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً وهادفاً بالإنسان، فبناء الإنسان هو بناء للوطن، وذلك من خلال تطوير الذات والقدرات لتنشيط الاهتمامات والوعي بقضايا وهموم الوطن وضمان تطوره وتقدمه، الذي وفّر الأمن والأمان للمواطن وصان كرامته ومنحه الحرية، لأن الأمن أساس كل نهضة ورقي. كما شهد هذا العهد الميمون على الصعيد المحلي حراكاً اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً وعمرانياً، عبر الفعاليات والمشاريع والأنشطة المتجددة في المجالات كافة، فتم إنشاء مدن اقتصادية للإسهام في التنمية المستدامة، وتوسيع كثير من المشاريع وتطويرها، إضافة إلى مشاريع تطوير الخدمات والبنى التحتية.

إن تجديد البيعة تعني الأمل الواعد والغد المشرق والاستمرار في المنهجية. كما تعني الحفاظ على الثوابت الوطنية، وحماية المنجزات.

عندما نجدد البيعة فإننا ندعم الازدهار والتطوير والتحديث والشباب المتجدد قائد أحب شعبه فبادله الحب يحمل هم الفقراء من أبناء شعبه وفي كل خطاباته وتوجيهاته إلى الحكومة، يركز على الإنسان السعودي من أجل حل مشكلاته، ونحن معك يا قائد الوطن وباني المجد والأمل.

وفد «الشورى» زار براغ وبودابست:

بحث تعزيز التعاون الطبي والتعليمي مع التشيك والمجر

نوه المهندس إحسان عبد الجواد رئيس وفد المجلس الذي قام بزيارة إلى جمهوريتي التشيك والمجر بالعلاقات الثنائية التي تجمع المملكة العربية السعودية والجمهوريتين والتي تشهد تطوراً في مختلف المجالات بفضل دعم واهتمام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني في إطار حرصهم الدائم. حفظهم الله. على تنمية روابط الصداقة وعلاقات التعاون البناءة وفتح آفاق أرحب من التعاون الثنائي البناء مع الدول الشقيقة والصديقة في مختلف المجالات بما يخدم مصالح المملكة والأمتين العربية والإسلامية، مؤكداً أن الزيارة تندرج ضمن تعبير مجلس الشورى الصادق عن حرصه واهتمامه بتنمية العلاقات البرلمانية مع المجالس والبرلمانات في الدول الصديقة والشقيقة.

وخلال استقبالها وفد المجلس بمقر البرلمان التشيكي في العاصمة براغ أشادت نائبة رئيس مجلس النواب بالبرلمان التشيكي فلاستا باركانوفا بالعلاقات التي تجمع بلادها بالمملكة العربية السعودية، مؤكدة أنها تعد علاقات فتية وتشهد تنامياً ملحوظاً في ظل اهتمام وحرص حكومتي البلدين على تنميتها وتعزيزها بما يخدم المصالح المشتركة للشعبين الصديقين، حضر اللقاء سفير خادم الحرمين الشريفين لدى جمهورية التشيك الأستاذ عبد الله بن عبد العزيز آل الشيخ.

ونوهت فلاستا باركانوفا بما تبذله حكومة خادم الحرمين الشريفين، من جهود في نشر ثقافة الحوار بين الحضارات، مشيرة إلى أنها مبادرة تعبر بكل تأكيد عن حرصه واهتمامه - حفظه الله - تجاه تحقيق السلام والأمن والاستقرار بين شعوب العالم، معربةً عن اعتزاز بلادها بروابط الصداقة مع المملكة.

وأكدت أن بلادها تشاطر المملكة الاهتمام في محاربة الإرهاب وتجفيف منابعه ومصادر تمويله، لافتة النظر إلى أن جمهورية التشيك بلد يشهد تقدماً وتطوراً مما يجعل منها مناخاً خصباً للاستثمار لاسيما في المجال الطبي، معربةً عن تطلعاتها للمزيد من التعاون والعمل الثنائي المشترك والمثمر مع المملكة.

وأوضحت أن جمهورية التشيك بصفتها إحدى دول الاتحاد الأوروبي تراقب عن كثب تطورات القضية الفلسطينية، مرتئية فتح مشاورات مع بقية الدول في الاتحاد من أجل التوصل إلى موقف داعم يسهم في حل الصراع القائم والوضع المتأزم.

وقدمت نائبة رئيس مجلس النواب التشيكي لأعضاء وفد المجلس نبذة عن مسيرة البرلمان التشيكي وعمل مجلس النواب، ومهام النواب.

من جانبه، أكد رئيس وفد المجلس المهندس إحسان عبد الجواد أن المملكة تحرص على تعزيز وتوثيق علاقاتها بمختلف الدول الصديقة لاسيما دول الاتحاد الأوروبي ومنها التشيك، مشيراً إلى أن المملكة استطاعت بتضافر الجهود أن تقضي على ظاهرة الإرهاب وتجفف مصادر تمويله وأضحت دولة رائدة يشار إليها عالمياً في هذه المجال.

والتقى أعضاء وفد مجلس الشورى خلال الزيارة نائبة رئيس مجلس الشيوخ في جمهورية التشيك إلينا باليتشكوفا، وذلك في مقر البرلمان التشيكي في العاصمة براغ، وجرى خلال اللقاء بحث الموضوعات المشتركة، كما تم استعراض علاقات الصداقة التي تجمع المملكة بجمهورية التشيك في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والتعليمية والطبية والصحية.

وعبرت نائبة رئيس مجلس الشيوخ التشيكي خلال اللقاء عن امتنانها وتقديرها لزيارة وفد المجلس، مشيرة إلى

سفير خادم الحرمين الشريفين في بودابست يلتقي بوفد مجلس الشورى

أنها ستكون مساحة واسعة لتبادل وجهات النظر والرؤى حول مختلف الموضوعات التي من شأنها أن تعزز علاقات بلادها مع دولة ذات ثقل سياسياً واقتصادياً، إقليمياً ودولياً في ظل السياسات الحكيمة لحكومة المملكة.

وأشادت نائبة رئيس مجلس الشيوخ بما تشهده العلاقات الثنائية التي تجمع بلادها بالمملكة من تنام مستمر في ظل حرص الحكومتين على تنميتها وتوطيدها، مؤكدةً أهمية مثل هذه الزيارات وتبادلها لما تعكسه من تعزيز وتوثيق لعلاقات الصداقة بين الجانبين لاسيما على الصعيد البرلماني.

في حين أكد المهندس إحسان عبد الجواد حرص المملكة واهتمامها بتنمية وتوثيق علاقاتها الخارجية مع الدول الشقيقة والصديقة، واهتمام المجلس بتوثيق علاقاته مع برلمانات تلك الدول، وضرورة العمل على فتح قنوات التواصل المستمر بما ينعكس على مختلف أوجه التعاون الثنائي لاسيما البرلماني واستثمار ذلك بما يحقق ويخدم المصلحة المشتركة، منوهاً بالمكانة التي تحظى بها المملكة على الساحتين الإقليمية والدولية الأمر الذي مكنها من لعب دور رائد في تحقيق الاستقرار والسلم الدوليين بجانب اهتمامها بالقضايا الإسلامية والعربية لاسيما القضية الفلسطينية.

من جهة ثانية، استقبل نائب وزير الخارجية التشيكي توماش دوب، أعضاء وفد مجلس الشورى، بحضور سفير خادم الحرمين الشريفين لدى جمهورية التشيك.

وقدم نائب وزير الخارجية خلال الاستقبال تهانيه لحكومة وشعب المملكة بعودة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وقال: "نحن نكن كل احترام وتقدير للشعب السعودي الودود ولحكومة المملكة ونملك علاقات طيبة وقوية مع المملكة، هذه الدولة المتقدمة والمستقرة ذات الثقل السياسي والاقتصادي".

وأشار إلى أن البلدين يملكان المقومات التي تمكن من تعزيز وتوسيع آفاق التعاون بين الجانبين، مؤكداً أنه في ظل ما يشهده الاقتصاد والأسواق العالمية من اضطرابات ومتغيرات إلا أن الاقتصاد السعودي يعيش استقراراً وثباتاً يبعث ويشجع على الاستثمار والتعاون في المجال الاقتصادي والتجاري، متمنياً للمملكة وشعبها دوام الاستقرار ومزيداً من الرخاء والنماء.

من جانب ثان التقى وفد مجلس الشورى نائب وزير الثقافة السيد راديك زدراهال بمقر وزارة الثقافة في براغ، وجرى خلال اللقاء استعراض العلاقات الثنائية وأوجه التعاون المشترك على المستوى الثقافي.

ونوه عضو مجلس الشورى عضو لجنة الصداقة البرلمانية السعودية التشيكية بدر الحقيل خلال اللقاء، بالمبادرة التي أطلقها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز – حفظه الله – قبل عدة أعوام للحوار بين أتباع الأديان والثقافات والتي جاءت كمبادرة منه للجميع من أجل إرساء مبادئ الحوار وتعميقها بين الشعوب، مؤكداً أن المملكة ومجلس الشورى يشاطران الجانب التشيكي الرغبة في مزيد من توثيق العلاقات بين البلدين وتعميق التعاون في شتى المجالات، مشيراً إلى أهمية هذه الزيارة التي ستسهم في مزيد من التقارب في وجهات النظر وتعزيز العلاقات بين البلدين، منمناً استضافة المملكة كضيف شرف في معرض الكتاب الدولي الذي أقيم في العاصمة براغ، مؤكداً أن هذه المناسبة تعد بمثابة الفرصة السانحة لزيادة وتعزيز التقارب الاجتماعي والثقافي والمعرفي بين البلدين والشعبين الصديقين.

وكان وفد مجلس الشورى قد ناقش خلال لقاءاته بالمسؤولين الحكوميين عدداً من المعوقات التي تقف أمام تقدم التعاون في المجالات الطبية والتعليمية وما يعانيه المواطنون السعوديون القادمون لتلقي العلاج في مختلف المصحات والمراكز الطبية التشيكية، والطلاب المبتعثون للدراسة في الجامعات التشيكية، حيث شدد الوفد على أهمية تذليل تلك العقبات وتسهيل إجراءات منح التأشيرة، كما تم بحث الموضوعات التعليمية وما يعتري المبتعثين السعوديين من صعوبات، حيث أبدى الجانب التشيكي تجاوباً كبيراً في العمل على حل تلك المعوقات.

كما التقى وفد مجلس الشورى في إطار زيارته بنائب

وزير التعليم التشيكي ياكوب هودينارج، وذلك في مقر وزارة التعليم في براغ، بحضور سفير خادم الحرمين الشريفين لدى التشيك.

وتم خلال اللقاء مناقشة سبل دفع وتطوير علاقات التعاون المشترك، خاصة في مجال التعليم، كما تناول اللقاء بحث الحلول لعدد من المعوقات التي يواجهها المبتعثون السعوديون في جمهورية التشيك.

وفي ذات السياق، استقبل نائب وزير الصحة التشيكي يرجي شلانغر أعضاء وفد مجلس الشورى بمقر الوزارة في براغ.

وجرى خلال اللقاء بحث سبل تعزيز التعاون على الصعيد الطبي والصحي، كما ناقش الوفد عدداً من المقترحات التي من شأنها تحسين جودة الخدمات التي يجدها المواطنون السعوديون الذين يتلقون العلاج في جمهورية التشيك.

واطلع نائب وزير الصحة وفد المجلس على النظام الصحي والرعاية الصحية في التشيك والتأمين الطبي، مشيداً في الوقت ذاته بما وصلت إليه المملكة من تقدم في المجال الطبي والصحي والمستوى المتقدم للمستشفيات السعودية التي تحتضن أفضل الأطباء والاستشاريين والتجهيزات الطبية المتطورة.

وعقد أعضاء وفد مجلس الشورى بالعاصمة براغ وبحضور الملحق الثقافي لدى النمسا والمشرف على المبتعثين بالتشيك الدكتور عبد الرحمن الحميضي، لقاءً مفتوحاً مع عدد من الطلاب السعوديين المبتعثين للدراسة في عدد من الجامعات التشيكية.

وتعرف أعضاء الوفد خلال اللقاء على المعوقات والصعوبات التي يواجهها الطلاب في التخصصات الطبية والعلاج الطبيعي، كما استعرض اللقاء أهم ما تحقق من نتائج إيجابية للدفعة الأولى من الطلبة السعوديين المبتعثين هناك.

وكان رئيس وفد المجلس المهندس إحسان عبد الجواد قد تحدث مهيباً بأهمية التحصيل العلمي وضرورة استثمار الفرصة في الحصول على أعلى الدرجات واجتياز مراحل الدراسة رغم ما قد يواجهه الطالب من صعوبات ليتمكن بعدها من العودة إلى وطنه بالعلم النافع ليسهم في رقي ونهضة بلاده.

وأشاد رئيس الوفد بما حققه برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث من نتائج إيجابية أهمها اتساع الثقافة وارتفاع التحصيل العلمي والمعرفي وتنوعه لدى الشباب السعودي الطموح نظير تعلمهم مختلف التخصصات وتعرفهم على مختلف الثقافات والحضارات على مستوى العالم، مشيراً إلى أن الطالب السعودي بات مبعث فخر واعتزاز نظير مستوياته المتقدمة في الدراسة بكافة دول الابتعاث، عاداً المبتعث السعودي بمثابة السفير الذي يقدم النموذج الأمثل ويعكس القيم الدينية والثقافية والوطنية لبلاده بلاد الحرمين الشريفين.

وفُتح المجال للمبتعثين أمام الحاضرين لإبداء تساؤلاتهم واقتراحاتهم، وكان أبرزها الوضع القائم للإجراءات الإدارية الخاصة باستصدار وتجديد التأشيرات الخاصة بإقامتهم أثناء الدراسة.

حضر اللقاء القنصل والمستشار بسفارة خادم الحرمين الشريفين في جمهورية التشيك محمد عبد الدائم، والملحق بالسفارة بخيت الحربي، وعدد من المسؤولين في السفارة السعودية والملحقية الثقافية في النمسا.

كما عقد أعضاء وفد مجلس الشورى اجتماعاً مع رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية التشيكية ودول الشرق الأوسط بمجلس النواب التشيكي ياروسلاف شكاركا.

وجرى خلال اللقاء بحث الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام، واستعراض العلاقات الثنائية وأوجه التعاون بما يخدم مصلحة شعبي البلدين الصديقين. كما ناقش الجانبان سبل تعزيز التعاون البرلماني بين مجلس الشورى والبرلمان التشيكي.

وغادر وفد مجلس الشورى براغ في ختام زيارته الرسمية لجمهورية التشيك متوجهاً إلى العاصمة المجرية بودابست في زيارة رسمية مماثلة إلى جمهورية المجر التقى خلالها كبار المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين في الحكومة والبرلمان المجري، في إطار دعم وتعزيز العلاقات بين المملكة وجمهورية المجر.

وثمن معالي نائب رئيس البرلمان المجري شاندور لاجاك، الجهود والمساعي التي تبذلها حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، في إطار تحقيق الأمن والسلم الدوليين، مشيداً بالدور الكبير للمملكة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في العمل على استقرار المنطقة العربية لاسيما منطقة مجلس التعاون الخليجي.

وفد مجلس الشورى يبحث التعاون المشترك مع نائبي وزيري الخارجية والثقافة في التشيك

جاء ذلك خلال استقباله في مقر البرلمان المجري في العاصمة بودابست وفد مجلس الشورى الذي ضم أعضاء لجنة الصداقة البرلمانية السعودية المجرية بالمجلس برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة المهندس إحسان عبد الجواد، بحضور سفير خادم الحرمين الشريفين لدى جمهورية المجر الأستاذ نبيل بن خلف عاشور.

وأكد معالي نائب رئيس البرلمان المجري خلال اللقاء أن بلاده تدعم وتؤيد الإجراءات التي تتخذها المملكة في سبيل المحافظة على استقرار دول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة العربية، وقال: "نحن يهمنا ما يجري في العالم العربي من أحداث وتطورات ونتابع بشكل مباشر تلك التطورات، كما أننا نتابع بإعجاب الجهود الحثيثة التي تبذلها المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي في تقوية اللحمة الشعبية، كما نشيد في هذا الصدد بالدور الكبير الذي تقوم به حكومة خادم الحرمين الشريفين ومساعيها الدائمة لتحقيق الأمن والاستقرار لشعوب المنطقة، كما نشير إلى ما تتخذه المملكة من إجراءات حكيمة إزاء ذلك".

وشدد على أن سياسة بلاده واضحة في هذا الإطار حيث تدعم جمهورية المجر كل المساعي التي من شأنها تحقيق السلام، حيث لازالت تؤكد وباستمرار عبر الاتحاد الأوروبي على سياساتها الدائمة والثابتة، منوهاً باعتزاز بلاده بما يربطها من علاقات صداقة وثيقة مع المملكة باعتبارها دولة ذات أهمية وثقل على الساحتين الدولية

وفد مجلس الشورى خلال اجتماعه مع نائبة رئيس مجلس الشيوخ التشيكي

والإقليمية في مختلف الأصعدة. منوهاً بدور المملكة كعضو مؤثر وفاعل في مجموعة العشرين الاقتصادية. ومثنياً على ما يتمتع به الاقتصاد السعودي من متانة وقوة الأمر الذي جعله من بين أهم وأبرز الاقتصادات العالمية.

وأكد معالي نائب رئيس الوزراء في جمهورية المجر الدكتور جولت سيمين. أن المملكة العربية السعودية تعد بمثابة الطرف الأساس والإستراتيجي من بين الدول الصديقة في علاقات بلاده الخارجية. مثمناً الجهود التي تقوم بها المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- وسعيه الدؤوب إلى تحقيق الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي في العالم وفي منطقة الشرق الأوسط. مشيداً بمبادراته والدور الكبير في الحفاظ على أمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي. وجهوده في التقريب بين الشعوب والثقافات والحضارات والحوار بين أتباع الأديان.

وكان معاليه قد استقبل بمقر البرلمان المجري في العاصمة بودابست. وفد مجلس الشورى أعضاء لجنة الصداقة البرلمانية السعودية المجرية. وبحضور سفير خادم الحرمين الشريفين لدى المجر.

وعبر نائب رئيس الوزراء عن سعادته واعتزازه بما لبلاده من علاقات تعاون وثيقة مع المملكة. مشيراً إلى ما تمثله المملكة من أهمية ودور رائد سياسياً واقتصادياً على الساحتين الإقليمية والدولية. مؤكداً حرص بلاده على تنمية وتعزيز هذه العلاقات في مختلف أوجه التعاون بما يحقق المصلحة المشتركة للشعبين والبلدين الصديقين.

وقال: "نحن نسعى إلى تطوير علاقاتنا مع المملكة عبر تفعيل الاتفاقية العامة التي وقعت مؤخراً. كما أن المجر تمتلك العديد من الإمكانات التي من شأنها أن تعزز التعاون مع المملكة لاسيما في مجالات الزراعة والمياه والسياحة والطب". لافتاً النظر إلى رغبة بلاده في دعم المملكة للحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن. واصفاً المملكة بأنها البلد الأهم في الحوار بين الأديان والثقافات. مشيراً إلى أن بلاده تحتضن العديد من المؤتمرات في هذا الصدد ومنها مؤتمر الحوار بين الثقافتين العربية والأوروبية.

وحمّل معالي نائب رئيس وزراء المجر وفد المجلس تحيات وتقدير حكومة وشعب بلاده لخادم الحرمين الشريفين ولسمو ولي عهده الأمين ولسمو النائب الثاني. ولمعالي رئيس مجلس الشورى. وللشعب السعودي. لافتاً إلى أهمية الزيارة التي يقوم بها وفد مجلس الشورى ودورها في دفع العلاقات الثنائية وتنميتها بين الجانبين وفتح آفاق جديدة للتعاون بين البلدين بما يحقق المصلحة المشتركة.

كما نقل رئيس وفد المجلس لمعالي نائب رئيس الوزراء تحيات وتقدير القيادة السعودية ومعالي رئيس مجلس الشورى والشعب السعودي لحكومة وشعب المجر الصديق. منوهاً أن المملكة تربطها علاقات وطيدة مع المجر لاسيما على صعيد العلاقات البرلمانية. مؤكداً حرص المملكة على تنميتها وتوثيقها لما فيه مصلحة البلدين.

وأبدى سعادته تقديره للمجر حكومة وشعباً على التفاعل الايجابي مع دعوات خادم الحرمين الشريفين للحوار بين الأديان. مؤكداً أن المملكة تسعى دائماً عبر مواقفها الدولية إلى دعم الاستقرار والسلام في العالم لالتزامها بالاتفاقيات الدولية كافة التي من شأنها تحقيق السلم والأمن الدوليين. مستعرضاً أهم التطورات التي تعيشها المملكة والنهضة التنموية التي يقودها خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- وحرصه على كل ما من شأنه تحقيق الرفاهية والرخاء للشعب السعودي.

كما التقى وفد مجلس الشورى معالي وزير الدولة لشؤون العلاقات الاقتصادية جولت بيتشي. بحضور سفير خادم الحرمين الشريفين لدى المجر وذلك في مقر وزارة الاقتصاد الوطني في العاصمة المجرية.

وتم خلال اللقاء بحث سبل دعم وتعزيز علاقات الصداقة والتعاون لاسيما في القطاع المالي والاستثماري والاقتصادي.

واجتمع وفد المجلس بنائب رئيس الغرفة التجارية الصناعية رئيس الغرفة التجارية العربية المجرية ميكلوش فرنس. وعدد من أعضاء مجلس الغرفة وذلك بمقر الغرفة في بودابست.

وجرى خلال اللقاء استعراض فرص الاستثمار والإمكانات الاقتصادية التي من شأنها أن تعزز العلاقات بين البلدين.

كما عقد الوفد اجتماعاً مع نائب وزير الخارجية للشؤون الدولية يانوش هوفاري حيث جرى مناقشة الأوضاع التي يشهدها العالم لاسيما منطقة الشرق الأوسط.

من جهة ثانية. عقد أعضاء وفد المجلس اجتماعاً مع رئيس لجنة الصداقة البرلمانية المجرية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية النائب بالبرلمان لاسول هورفات. وتناول الجانبان أوجه التعاون المشترك بما يخدم مصلحة شعوب دول مجلس التعاون. وناقش الجانبان سبل تعزيز التعاون البرلماني بين مجلس الشورى والبرلمان المجري.

ضم وفد مجلس الشورى خلال الزيارة لكل من البلدين أعضاء لجنة الصداقة البرلمانية السعودية التشيكية المجرية بالمجلس. وهم: الأستاذ بدر الحقيل. والدكتور حامد الشراري. والدكتور عبد الرحمن العطوي. والأستاذ عبد الله الفايز. والأستاذ عبد الله الصقير. والدكتور فالح الصغير. والدكتور مجدي حريري. كما رافق وفد المجلس الأستاذ منصور الهملان مسئول بإدارة المراسم. ومدير أعمال لجنة الصداقة البرلمانية السعودية التشيكية الأستاذ عبد العزيز المرشد.

أوباما يدعو الكونجرس إلى خفض عجز الميزانية

دعا الرئيس الأمريكي باراك أوباما أعضاء الكونجرس من الحزبين الديمقراطي والجمهوري إلى تكثيف جهودهم للتوصل إلى وسيلة لخفض العجز المتزايد في الميزانية الاتحادية، وقال أوباما في خطابه الأسبوعي: إنني واثق من أن الديمقراطيين والجمهوريين في الكونجرس يمكنهم إيجاد وسيلة للقيام ببعض الخيارات الصعبة والعمل معا لتحقيق ذلك من أجل بلدنا.

وإن العجز في الميزانية الاتحادية يمكن تخفيضه، مع القيام باستثمارات في التعليم والبحث والتكنولوجيا التي تخلق الوظائف.

وقال الرئيس الأمريكي إن ذلك سيفرض اتخاذ قرارات صعبة وتقليص برامج ذات قيمة.

وجاءت تعليقات أوباما بعد محادثات هامة رفيعة المستوى بشأن رفع سقف اقتراض الحكومة الاتحادية بعد أن اتهم الجمهوريون البيت الأبيض بالاستفزاز والتسبب في المأزق الحالي بالمطالبة بزيادة الإنفاق وزيادة الضرائب.

وأثار هذا التحرك الخوف بأن يخفق الكونجرس في رفع سقف الدين الحكومي المحدد بـ ١٤٫٢٩ تريليون دولار بحلول ٢ أغسطس القادم وهو الموعد النهائي والذي لن تتمكن الحكومة الاتحادية بعده من الوفاء بالتزاماتها وهو الأمر الذي من المحتمل أن يؤثر على الاقتصاد العالمي.

ويقول الجمهوريون إنهم سيؤيدون رفع سقف الدين فقط مقابل خفض عميق في العجز السنوي للميزانية الاتحادية المقرر أن يصل هذا العام إلى ١٫٦ تريليون دولار.

مجلس الوزراء المصري يوافق على تعديل قانوني مجلس الشعب والشورى

وافق مجلس الوزراء المصري من حيث المبدأ على مشروعي قانونين يقضيان بتعديل قانون انتخابات مجلس الشعب وقانون انتخابات مجلس الشورى تمهيدا لإحالتهما للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية.

وقال المستشار الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء المصري الدكتور أحمد السمان إن التعديلات تشمل الجمع بين القائمة النسبية ونظام الانتخاب الفردي على أن يخصص نصف مقاعد البرلمان للأعضاء المنتخبين من كل نظام.

كما تقضي التعديلات باختلاف حجم الدوائر المخصصة للنظام الفردي عن تلك المخصصة للانتخاب بنظام القوائم لإتاحة فرص متكافئة لكل المرشحين حزبيين ومستقلين.. وتقضي أيضا بإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية لإزالة التشوهات القائمة في التقسيم الحالي بحيث يراعي التقسيم المقترح وحدة الكيانات الإدارية والتجاور الجغرافي والكثافة السكانية مع وضع قواعد خاصة للمحافظات الصحراوية والنائية ذات الكثافة السكانية المنخفضة.

وتقضي التعديلات أيضا بالنزول بسن الترشيح لمجلس الشعب والشورى إلى ٢٥ عاماً بدلاً من ٣٠ عاماً لمنح فرص أكثر للشباب إلى جانب منح مقعد على الأقل للمرأة في القوائم الحزبية.

البرلمان الألماني يوافق على إغلاق المنشآت النووية

أبدى أعضاء البرلمان الألماني موافقتهم على قرار الحكومة الألمانية بإغلاق منشآت الطاقة النووية في ألمانيا بحلول نهاية عام ٢٠٢٢م، وإغلاق القديم منها ما بين أعوام ٢٠١٢ و٢٠١٤م.

والمساهمة بدعم منشآت الطاقة البديلة. جاء ذلك خلال مناقشة البرلمان الألماني لقرار الحكومة.

وكانت حكومة المستشارة انجيلا ميركيل قد أعلنت في وقت سابق من عام ٢٠١٠ التمديد لاتفاقية تمت بين حكومة المستشار السابق جيرهارد شرودر مع رؤساء المنشآت النووية التي تستخرج الطاقة الكهربائية من الطاقة النووية كان مضمونها إغلاق هذه المنشآت بحلول ٢٠٢٢ إلى أعوام ٢٠٣٥ و ٢٠٤٠ إلا أن حادثة الزلزال والتسونامي الذي ضرب اليابان في وقت سابق من هذا العام والعطب الذي لحق بالمنشآت النووية في مناطق الزلزال أدى إلى إلغاء حكومة ميركيل اتفاقية التمديد.

وقامت المستشارة ميركيل بتكليف لجنة وطنية علمية لدراسة وضع هذه المنشآت وما إذا كانت ألمانيا تستطيع الحصول على الطاقة الكهربائية من الطاقة البديلة الهوائية والأرضية.

الاتحاد الأوربي يرحب بفوز «العدالة والتنمية» في الانتخابات التركية

حقق حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا الفوز في الانتخابات التشريعية ما يضمن لرئيس الوزراء رجب طيب أردوغان ولاية ثالثة على التوالي، حيث فاز الحزب بـ٥٠ في المئة من الأصوات.

وبذلك، سيكون الحزب قادراً على تشكيل حكومة بمفرده لأنه يمتلك في البرلمان (٣٢٦ نائباً من أصل ٥٥٠).

وحل في المرتبة الثانية حزب الشعب الجمهوري (لشتراكي ديموقراطي) أكبر أحزاب المعارضة بـ٢٥,٩ في المئة من الأصوات ثم حزب العمل القومي بـ١٣ في المئة.

ودعي أكثر من خمسين مليون ناخب من أصل ٧٣ مليون تركي إلى صناديق الاقتراع.

لكن العدالة والتنمية لم يحظ بغالبية الثلثين (٣٦٧ مقعداً) التي كان يأمل بها لكي يتمكن لوحده، من دون الحاجة إلى التشاور مع المعارضة، من تغيير الدستور.

وأعرب الاتحاد الأوروبي عن تهانيه لرئيس وزراء تركيا رجب طيب اردوغان للنتائج التي حققها حزبه في الانتخابات التشريعية العامة التي جرت في تركيا.

وقال رئيس المفوضية الأوروبية جوزيه باروزو ورئيس المجلس الأوروبي هرمان فان رومباي في بيان مشترك إن هذه النتائج تفتح الطريق لتعزيز المؤسسات الديمقراطية في تركيا والتحديث المستمر للبلاد.

وأعرب المسئولان الأوروبيان عن قناعتهما بأن الفترة المقبلة ستحمل فرصاً جديدة لتحقيق مزيد من الإصلاحات بما في ذلك العمل على صياغة دستور جديد مما قد يعطي دفعة لمفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

الصوماليون يتفقون على تأجيل الانتخابات البرلمانية لمدة عام

اتفق زعماء الفصائل الصومالية على تمديد التفويض الممنوح للحكومة والبرلمان لمدة عام بما يسمح بإجراء الانتخابات في أغسطس من العام القادم.

وكان من المقرر أن ينتهي التفويض الممنوح لآخر حكومة انتقالية في الصومال في أغسطس المقبل لكن الرئيس الصومالي شيخ شريف أحمد ورئيس البرلمان شريف حسن شيخ أبرما اتفاقاً وقعاه في أوغندا على تأجيل انتخاب الرئيس ورئيس البرلمان ونوابه ١٢ شهراً بعد حلول أغسطس على أن يكون انتخاب الرئيس ورئيس البرلمان بحلول ٢٠ أغسطس عام ٢٠١٢.

ويقضي الاتفاق أيضا بأن يستقيل رئيس الحكومة خلال ٣٠ يوماً من التوقيع على الاتفاق الذي تم بحضور الرئيس الأوغندي يوويري موسيفيني ومبعوث الأمم المتحدة الخاص للصومال اوجوستين ماهيجا.

البرلمان البرتغالي يقر برنامج التقشف

أقر البرلمان البرتغالي برنامج الحكومة الجديدة للتقشف، وذلك بعد عدم تقدم المعارضة بأي اعتراضات تستدعي إجراء اقتراع على البرنامج.

وقال رئيس الوزراء بيدرو باسوس كويلو: إن الحكومة الآن لديها كل شروط التأييد من البرلمان لبرنامجها وحان الوقت لبدء العمل بهمة.

وكان الحزب الاشتراكي الديمقراطي (يمين وسط) قد فاز في الانتخابات التشريعية، متقدماً على الحزب الاشتراكي الحاكم، والحصول على غالبية مطلقة في البرلمان. وتعهد بعدها الحزب بتنفيذ التزامات البلاد بمقتضى اتفاق الإنقاذ المالي الذي توصلت إليه مع الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، والمتضمن تقديم قروض بقيمة ٧٨ مليار يورو تشمل برنامج التقشف ومدته أربع سنوات.

مجلس الشورى والاتفاقيات الـ

• د. صدقة فاضل

لا تعتبر الاتفاقية الدولية - في الغالب- نافذة، أمام الطرف أو الأطراف الأخرى، حسب القانون الدولي، إلا إذا تم التصديق عليها من قبل السلطة التشريعية، وهي (في حالتنا) تتجسد في: مجلس الشورى ومجلس الوزراء، كما سبق أن نوهنا.

وفي دراسة أي اتفاقية دولية، من قبل أي لجنة من اللجان الدائمة المتخصصة بمجلس الشورى، لـ«التصديق» عليها من عدمه، فإن للجنة المعنية (ومن ثم للمجلس) الحرية في إبداء ما تراه بشأن الاتفاقية المعروضة للنقاش. فبإمكان اللجنة أن تقبل الاتفاق كما وقع، أو تتحفظ أو ترفض بعض أجزائه، أو حتى توصي بعدم قبول كامل الاتفاقية. وذلك بعد دراسة موضوعية وكاملة للاتفاق المعني. وبإمكان المجلس أن يقبل أو يرفض ما ارتأته اللجنة المتخصصة، عبر التصويت.

وقد كثرت في الآونة الأخيرة «اتفاقيات التعاون العامة»، و«مذكرات التفاهم» التي تبرمها المملكة العربية السعودية مع دول العالم المختلفة، الشقيقة منها والصديقة، في شتى المجالات. وسنعود إلى هذه النقطة لاحقا. وبالطبع، وحسب إجراءات عقد الاتفاقيات الدولية (الحالية) فإن هذه الاتفاقيات والمذكرات تحال إلى مجلس الشورى لـ «دراستها»، وإبداء مرئياته تجاه كل منها..

إن مجلس الشورى (في نظامنا السياسي) هو الجهة التي توصي (لولي الأمر) بقبول أي من هذه الاتفاقيات من عدمه، وتبدي ما تراه من ملاحظات على بنود كل من هذه الاتفاقيات. وذلك تطبيقاً لنص المادة الخامسة عشرة من نظام مجلس الشورى، التي تشير إلى ما يلي: «يبدأ مجلس الشورى الرأي في السياسات العامة للدولة التي تحال إليه من رئيس مجلس الوزراء، وله على وجه الخصوص:

أ- مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإبداء الرأي نحوها.

ب - دراسة الأنظمة واللوائح، والمعاهدات، والاتفاقيات الدولية، والامتيازات، واقتراح ما يراه بشأنها.

ج - تفسير الأنظمة.

د - مناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات، والأجهزة الحكومية الأخرى، واقتراح ما يراه حيالها».

وكذلك المادة الثامنة عشرة من نفس النظام، والتي تنص على أن: «تصدر الأنظمة، والمعاهدات، والاتفاقيات الدولية، وتعدل، بموجب مراسيم ملكية، بعد دراستها من مجلس الشورى».

وبهذا، نرى أن: دراسة الاتفاقيات الدولية، وإبداء المرئيات حولها هي جزء أساسي من عمل ووظيفة ومهام مجلس الشورى. ويشير الواقع إلى أن حوالي ثلث أعمال مجلس الشورى السنوية عبارة عن: «دراسة لاتفاقيات دولية»... فعلى سبيل المثال، أحالت «الهيئة العامة» بالمجلس (للمجلس نفسه) ١٤٧ موضوعا، في السنة الثالثة من الدورة الرابعة (١٤٢٨- ١٤٢٩هـ) منها ٤٥ اتفاقية دولية، أي بما يعادل ٣١٪ من مجموع الموضوعات التي ناقشها المجلس في ذلك العام. وفي بعض السنوات تتجاوز الاتفاقيات هذا المعدل (المتوسط).

ومعروف، أن أي اتفاقية دولية ترد إلى مجلس الشورى كانت تحال إلى لجنة الشؤون الخارجية فقط.. والتي كثيراً ما كانت تدرس مواضيع خارجة عن اختصاصات أعضائها وخبراتهم. لهذا، كان من الحكمة أن تتخذ إدارة المجلس قراراً (اعتبارا من بداية العام ١٤٢٧هـ) بتحويل كل اتفاقية إلى اللجنة المناسبة (من لجان مجلس الشورى الثلاثة عشرة الدائمة) حسب اختصاص كل لجنة، وطبيعة وموضوع كل اتفاقية.

فاتفاقيات التعاون (مثلاً) في مجال الاجتماع تحول إلى لجنة الشؤون الاجتماعية، والاتفاقية التي موضوعها أمر اقتصادي تحول إلى لجنة الشؤون الاقتصادية، وتلك التي موضوعها أمني إلى لجنة الشؤون الأمنية، وهكذا. وذلك أدى إلى التأكيد على الدراسة المتخصصة، وإعطاء القوس باريها. كما أراح ذلك لجنة الشؤون الخارجية، التي أصبحت تختص فقط بدراسة الاتفاقيات ذات الطابع السياسي، وفي مقدمتها اتفاقيات التعاون العامة، ومذكرات التفاهم السياسي.

آلية تعامل اللجنة الدائمة بالمجلس مع الاتفاقيات:

وفور تحول أي اتفاقية إلى اللجنة المعنية بموضوع الاتفاقية، توزع كامل المعاملة الخاصة بها على أعضاء اللجنة، الذين يطلعون عليها، وفي أقرب اجتماع مقبل للجنة يناقشونها. وعند الإطلاع قد يتم تحديد العضو الذي عليه قراءة الاتفاقية، وكتابة المسودة الأولى لتقرير اللجنة، كما يقترحه ذلك العضو (أو الأعضاء) الذي يتولى ذلك بناءً على كون «الدور» عليه (مع مراعاة عنصري التخصص والاهتمام). ويقوم بقية الأعضاء، في أقرب اجتماع لهم، بقراءة المسودة الأولية تلك، ومن ثم إجراء ما يرونه من تعديلات (بالحذف أو الإضافة، أوبهما معاً) على المسودة الأولية. ثم يطرح تقرير اللجنة المقترح، في اجتماع عام لاحق للجنة، على كل الأعضاء، في صورته النهائية، لإقراره، بعد إدخال ما يرون إدخاله من تعديلات أخيرة عليه. وتحاول كل لجنة أن تستضيف من تراه مناسباً للاستفسار منه، أو منهم، عن نقاط وردت في موضوع تقريرها. ولا تكمل التقرير، وترسله إلى معالي رئيس المجلس، إلا بعد استضافة خبراء، إن تبين أن من الضروري معرفة مرئياتهم حيال الموضوع المعني. وبهذا، تضمن اللجنة إصدار تقاريرها من منظور جماعي (لأعضائها) وبالاستعانة (عند الحاجة فقط) برأي خبراء مناسبين... كي يكون تقريرها موضوعياً، وحرفياً، وذا مصداقية ملموسة... بحيث يمكن أن تبنى عليه قرارات صحيحة. فما يقام على خطأ غالباً ما يكون خطأً.

وفي مناقشة أي اتفاقية بما في ذلك اتفاقيات التعاون، أو «مذكرات التفاهم» الموقعة بين المملكة وأية دولة أخرى، لا بد أن تحرص كل لجنة (بشكل فردي وجماعي) على التأكد من إيجابية ما يلي:

١- موقف البلد المتفق معه، من المملكة والعالمين العربي والإسلامي.

٢- وجود التزام متماثل، من قبل المملكة والطرف الآخر في الاتفاقية.

دولية (٢-٢)

٣- سلامة النص القانوني للاتفاقية.

وفي التقارير المقدمة من اللجان الدائمة، تعتمد كل لجنة، في دراستها لكل موضوع، على: كامل محتويات المعاملة، وخبرة أعضائها، والدراسات المشابهة السابقة، ورأى «هيئة الخبراء» بمجلس الوزراء.. إضافة إلى استضافة خبراء، عند الضرورة – كما ألمحنا آنفاً.

وتقدم اللجنة المعنية تقاريرها الخاصة بالاتفاقيات الدولية للمجلس بالطريقة المعتادة لتقديم تقارير اللجان بالمجلس. وتضمن تقاريرها المعلومات التي تقتضيها طبيعة المواضيع التي تختص بدراستها. فضمن بند « الدراسة» (في تقرير اللجنة) تدرج: خلفية عن إبرام الاتفاقية المعنية (مع إلحاق نبذة سياسية موجزة عن الطرف الآخر) وأهم مضامين مواد ونصوص الاتفاق، ثم تحليل لهذه المضامين. وفي بند «الرأي»: تقول اللجنة رأيها في الاتفاق المعني... وتذكر أي ملاحظة تراها مناسبة على مضمونه. أما في بند «التوصيات»: فتورد اللجنة أهم ما توصي به. وبإمكان السلطة التنفيذية، فيما بعد، أن تتصل بالطرف الآخر (أو الأطراف الأخرى) لتعديل الاتفاق، إن لزم ذلك.... بناءً على مرئيات مجلس الشورى.

وسبق أن أقر مجلس الشورى نظام «إجراءات عقد الاتفاقيات الدولية»، رغم أنه كانت عليه بعض الملاحظات.... توفيراً للجهد والوقت، وثقة بتوصيات لجان المجلس... التي غالباً ما توصي بالموافقة على الاتفاقية المعنية، بالصيغة المرافقة... وبالطبع، غالباً ما تكون التوصية صادرة عن دراسة وتحليل منطقي. وغالباً ما تصبح توصية اللجنة – في هذا الصدد – مقبولة، ولو على سبيل «الإحاطة». والنظام الداخلي للمجلس يعطي الحق لأي عضو في الحديث، والمداخلة، وسواء بالموافقة أو الرفض.

ولكاتب هذه السطور رأي في هذه الآلية... دفعه لتقديم نظام كامل بديل لـ «إجراءات عقد الاتفاقيات الدولية»، قدمه ليناقش عبر المادة ٢٣ من نظام المجلس. ويرى الكاتب أن الآلية الحالية لا تحقق الغرض الرئيس من دراسة المجلس للاتفاقيات الدولية. لذا، فإنه يقترح آلية بديلة، لعل من أهم مضامينها: اعتبار مذكرات التفاهم اتفاقيات تنفيذية، يترك للسلطة التنفيذية أمر إقرارها، ولا ترسل للمجلس للمصادقة عليها، بل ترسل إليه للإحاطة فقط.

أما بقية الاتفاقيات، فيجب أن لا تدخل حيز النفاذ إلا بعد مصادقة مجلس الشورى، وموافقة الملك. أي أن السلطة التنفيذية تتفاوض بشأن الاتفاقية، وتوقعها. ولكن، لا تنفذ الاتفاقية إلا بعد مصادقة مجلس الشورى، وموافقة المقام السامي. بهذه الطريقة تكون لـ« دراسة» مجلس الشورى معنى، وأهمية. وكما اشرنا آنفاً، تلاحظ كثرة هذه الاتفاقيات، التي تبرمها المملكة مع دول أخرى، في الآونة الأخيرة. وقد أثار ذلك العديد من التساؤلات لدى السادة أعضاء المجلس، وغيرهم. ومن ذلك:

– لماذا هذه الـ «كثرة»؟ ما «جدوى» هذه الاتفاقيات، وما مدى خدمتها للمصلحة العامة السعودية؟ ما مدى « تفعيل» هذه الاتفاقيات؟

والإجابة السريعة، والمختصرة، على كل من هذه التساؤلات، هي كالتالي:

– من حيث الكثرة: يمكن اعتبار هذه الاتفاقيات مؤشراً على انفتاح المملكة على العالم، بدوله المختلفة.... وعلى رغبة حكومة المملكة في كسب ود وصداقة، أكبر قدر ممكن من الدول الشقيقة والصديقة، عبر: دعم وتنظيم و«تأطير» التعاون بينها، وبين هذه الدول.... في ما ينمي العلاقات الثنائية المفيدة، ويسهم في دعم مواقف المملكة تجاه القضايا التي تهم المملكة، وتشاركها هذه الدول في هذا الاهتمام. وهي ظاهرة صحية.... لأنها تطور من صداقات المملكة، وتوثق علاقاتها الدولية، وتكسبها المزيد من المنعة والحضور الإيجابي، على الساحة الدولية. والمؤمل أن تتركز هذه الاتفاقات أكثر على العالمين العربي والإسلامي. إن تزايد انتشار هذه الاتفاقيات (التعاون العامة ومذكرات التفاهم) فيما بين دول العالم المعاصر، هو من نتائج تصاعد الروابط فيما بينهم، بفعل حركة العولمة، الناجمة عن التقدم المتواصل والهائل في وسائل الاتصال.

– أما الجدوى: فإن لهذه الاتفاقيات فوائد عديدة لأطرافها.... خاصة أن فعلت كما يجب. إن مجرد التوقيع والمصادقة على هذه الاتفاقيات هو «عربون» صداقة، وإعلان «نوايا حسنة».

– أما عن تفعيل هذه الاتفاقيات: فإن هذا الأمر موكول لأطرافها.. وآلية التفعيل غالباً ما تكون محددة في متن الاتفاقية (كما أشرنا).... وتبقى مسؤولية التفعيل على طرفي، أو أطراف، الاتفاقية، بصفة أساسية. علما بأنه كلما تأكدت الفوائد من الاتفاقية، كلما وجدنا حرصاً أكبر على التفعيل. والعكس صحيح.

وحبذا لو تهتم اللجان المتخصصة بالمجلس بمتابعة « تفعيل» هذه الاتفاقيات، كل فيما يخصه، والمساعدة (إن أمكن) في تذليل ما قد يعترض التفعيل من عقبات.... حتى تتحقق الفائدة المرجوة منها، ولا يذهب الجهد في التفاوض بشأنها وإبرامها، والتصديق عليها، سدى.

• عضو مجلس الشورى

رئيس المجلس بحث علاقات التعاون بين المملكة ورومانيا

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس في الرياض عضوي البرلمان الروماني عضوي لجنة الصداقة البرلمانية الرومانية السعودية في البرلمان النائب ميجرل سيرباسانو والنائب نيكولا بنيوف.

وجرى خلال الاستقبال مناقشة الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة ورومانيا، واستعراض علاقات التعاون بين البلدين الصديقين في شتى المجالات.

وتم بحث سبل تعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى ومجلسي الشيوخ والنواب بجمهورية رومانيا، وتفعيل دور لجان الصداقة البرلمانية بينهما بما يسهم في دعم التعاون والعمل المشترك بين البلدين الصديقين.

حضر اللقاء معالي عضو مجلس الشورى الدكتور محمد بن سعد السالم وسفير جمهورية رومانيا لدى المملكة يون دوبريتش.

.. واستعرض عدداً من الموضوعات المشتركة بين المملكة وأثيوبيا

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ سفير جمهورية أثيوبيا لدى المملكة الدكتور محمد حسن كبيرا.

ونقل السفير الأثيوبي خلال الاستقبال لمعالي رئيس المجلس تحيات وتقدير رئيس البرلمان الأثيوبي، ودعوته لزيارة جمهورية أثيوبيا، فيما حمله رئيس المجلس تحياته وتقديره لرئيس البرلمان الأثيوبي وأعضائه.

وجرى خلال الاستقبال استعراض عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة وأثيوبيا، وسبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في شتى المجالات خاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الأثيوبي وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية السعودية الأثيوبية بما يخدم مصلحة البلدين والشعبين الصديقين.

.. وسبل تدعيم العلاقات البرلمانية مع بلجيكا

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس بالرياض سفير مملكة بلجيكا المعين لدى المملكة مارك فينك.

ورحب معاليه بالسفير البلجيكي الجديد متمنياً له التوفيق في مهام عمله بما يسهم في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين لاسيما على الصعيد البرلماني.

وجرى خلال اللقاء استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها في شتى المجالات خاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان البلجيكي، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية السعودية البلجيكية بما يخدم مصلحة البلدين والشعبين الصديقين.

حضر اللقاء مدير عام العلاقات العامة والإعلام في المجلس الدكتور عبدالرحمن بن عثمان الصغير.

استقبل وفد لجنة الصداقة البرلمانية الألبانية السعودية في البرلمان الألباني..

د. آل الشيخ يؤكد الحرص على تعزيز العلاقات مع البرلمانات العربية والإسلامية

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بالمجلس وفد لجنة الصداقة البرلمانية الألبانية السعودية في البرلمان الألباني برئاسة رئيس اللجنة شرف الدين شوخو وذلك بحضور معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور يندر بن محمد حجار.

وأكد معالي رئيس المجلس حرص المجلس على تعزيز علاقاته مع البرلمانات العربية والإسلامية والدولية، مؤكداً الدور المهم للجنتي الصداقة في مجلس الشورى والبرلمان الألباني في تنمية علاقات التعاون البرلماني بين المجلسين وبما يسهم في تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين والشعبين الصديقين.

من جانبه أعرب رئيس لجنة الصداقة البرلمانية الألبانية السعودية عن بالغ شكره وامتنانه لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وحكومته الرشيدة على ما تقدمه المملكة العربية السعودية من دعم متواصل لبرامج التنمية في ألبانيا للنهوض بها نحو مزيد من التقدم والتطور بما يحقق للشعب الألباني الرخاء والازدهار. كما عبر عن شكر ألبانيا على مواقف المملكة الداعمة لشعب كوسوفو.

وأكد أن تبادل الزيارات بين وفود مجلس الشورى والبرلمان الألباني تعكس مستوى العلاقات الثنائية بين البلدين، مشيراً في هذا السياق إلى زيارة معالي رئيس مجلس الشورى لجمهورية ألبانيا مؤخراً. وزيارة وفد لجنة الصداقة السعودية الألبانية إلى ألبانيا خلال شهر مايو من العام الماضي.

وتطرق نور الدين شوخو إلى أهمية تطوير الاستثمارات المشتركة بين البلدين، مشيراً إلى عمل الحكومة الألبانية على سن قوانين وأنظمة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية في ألبانيا وحمايتها.

حضر الاستقبال سفير جمهورية ألبانيا لدى المملكة ، وعضو مجلس الشورى نائب رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الألبانية عبدالله بن زامل الدريس.

الصداقة السعودية الأمريكية تبحث دعم العمل البرلماني مع نائبة مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية

عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الأمريكية بمجلس الشورى برئاسة عضو المجلس المهندس أسامه كردي، في مقر المجلس بالرياض اجتماعاً مع نائبة مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط تامار ويتس.

وجرى خلال الاجتماع مناقشة عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، واستعراض علاقات التعاون بين البلدين الصديقين في شتى المجالات.

كما بحث الاجتماع سبل دعم وتعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والكونغرس الأمريكي بمجلسيه النواب والشيوخ، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في البلدين بما يسهم في دعم أوجه التعاون والعمل في شتى المجالات لما فيه مصلحة البلدين والشعبين الصديقين.

اللجنة الأمنية تبحث إنشاء مركز وطني للطوارئ

استقبل معالي مدير عام الدفاع المدني الفريق سعد بن عبد الله التويجري وفداً من أعضاء اللجنة الأمنية بمجلس الشورى برئاسة الدكتور سعود بن حميد السبيعي.

وتم خلال اللقاء بحث مشروع نظام لإنشاء المركز الوطني الموحد للطوارئ وتوحيد أرقام الطوارئ، الذي اقترحته اللجنة الأمنية بمجلس الشورى، وتم رفعه لصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية للاسترشاد بتوجيهاته حول مشروع النظام المقترح.

وأوضح الفريق التويجري عقب اطلاع أعضاء اللجنة على تجهيزات غرفة عمليات الدفاع المدني بمنطقة الرياض تقدير وزارة الداخلية لاهتمام وحرص اللجنة الأمنية بمجلس الشورى على مثل هذه القضايا المهمة، مؤكداً أن وجود نظام فاعل ومتكامل لتلقي البلاغات عن الحوادث المختلفة من أجل تحقيق أكبر قدر من الفاعلية وسرعة الاستجابة من قبل الأجهزة الحكومية في مباشرتها والمحافظة على أمن وسلامة أبناء الوطن ومكتسباته تأتي في صدارة أولويات سمو النائب الثاني.

وبين أن المشروع المقترح لنظام المركز الوطني الموحد للطوارئ من قبل اللجنة الأمنية لا يختلف في جوهره وأهدافه عن مشروع مماثل تتولى وكالة وزارة الداخلية لشؤون التخطيط استكمال إجراءات تنفيذه.

وأشار الفريق التويجري أن مركز العمليات الموحد للطوارئ يشمل في عضويته كافة الجهات الحكومية والأهلية التي تعنى بتقديم خدماتها للمواطن، والأمر متاح أيضاً لأي جهة يرتأى دخولها في هذه الخدمة.

وأوضح أن المركز يضم غرفة عمليات رئيسية وغرفة لاستقبال البلاغات عن جميع أنواع الحوادث وغرفة لإدارة العمليات المشتركة، ومركزاً لإدارات الأزمات ومقراً للحاكم الإداري إذا دعت الحاجة لذلك، مؤكداً أن المركز سيتم تجهيزه بأحدث أنظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية ونظم الخرائط الجغرافية لتحديد مواقع المتصلين، وأفضل طرق الوصول إليها في أسرع وقت ممكن، كما يتبع المركز فروع في جميع مناطق المملكة، ومركز لأمن الحج إلى جانب مركز احتياطي بالعاصمة الرياض يتم استخدامه في حال حدوث أي أعطال أو مشكلات في المركز الأساسي.

وقد أعرب أعضاء اللجنة الأمنية بالمجلس عن تقديرهم لجهود الدفاع المدني وجاهزيته للتعامل مع الحوادث الطارئة.

علاقات التعاون في لقاء الصداقة البرلمانية مع سفير النمسا

عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية النمساوية في مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، بمقر المجلس بالرياض اجتماعا مع سفير جمهورية النمسا لدى المملكة جوهانس ويمر.

وجرى خلال الاجتماع مناقشة عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك، واستعراض علاقات التعاون بين البلدين الصديقين في شتى المجالات.

كما تم بحث سبل تعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان النمساوي وتفعيل دور لجان الصداقة البرلمانية بينهما بما يسهم في دعم التعاون والعمل المشترك بين الجانبين.

.. والصداقة البرلمانية الألمانية تجتمع ونائب السفير الألماني

عقد أعضاء لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الألمانية بمجلس الشورى برئاسة عضو المجلس الدكتور سعد البازعي اجتماعاً مع نائب سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية لدى المملكة وولفنج ديك، ومستشار الشؤون السياسية بالسفارة الألمانية شتيفان شنيك.

ناقش الاجتماع تحرير العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الألماني بغرفتيه البوندستاغ والمجلس الفيدرالي، وتفعيل دور لجان الصداقة البرلمانية في البلدين بما يسهم في دعم أوجه التعاون والعمل المشترك في شتى المجالات.

.. والصداقة البرلمانية تبحث العلاقات مع وفد لجنة العلاقات الخارجية بالكونغرس الأمريكي

عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الأمريكية بمجلس الشورى برئاسة عضو المجلس المهندس أسامة كردي، اجتماعاً مع وفد من لجنة العلاقات الخارجية بالكونغرس الأمريكي برئاسة رئيس اللجنة الفرعية للشرق الوسط وجنوب آسيا استيف شابو.

وجرى خلال الاجتماع مناقشة عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، واستعراض علاقات التعاون بين البلدين الصديقين في شتى المجالات.

كما بحث الاجتماع سبل دعم وتعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والكونغرس الأمريكي بمجلسيه النواب والشيوخ، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في البلدين بما يسهم في دعم أوجه التعاون والعمل في شتى المجالات لما فيه مصلحة البلدين والشعبين الصديقين.

(شِعر النقّاد) في إصدار جديد للفَيفي

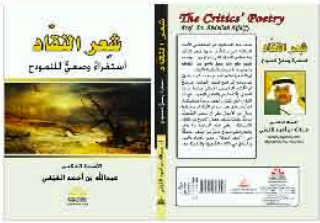

صدر لعضو مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن أحمد الفَيفي كتاب بعنوان "شِعر النقّاد (استقراءٌ وصفيٌّ للنموذج)، ويمثل الكتاب دراسة علميّة محكّمة، هدفها استخلاص الأنماط البنائيّة التي يتكشّف عنها شِعر النقّاد، والخصائص الفنيّة التي يتميّز بها، بوصفه شِعر فئةٍ ذات نسقٍ واحدٍ من الثقافة والممارسة، لصيقة بالنظريّة الأدبيّة. ذلك أن (الشّعريّة) لم تطمح بعد- كما يقول (تودوروف)- إلى فتح قمقم الجماليّة.

صحيحٌ أن الحُكم التقييميّ الجماليّ مرتبط ببنية العمل، إلاّ أنه ليس بالعامل الوحيد؛ فهناك القارئ الذي يكوّن والعمل وحدةً ديناميكيّة، لم تُستنطق بعد. بيد أن القُرّاء لن يختلفوا بحالٍ من الأحوال على أن مصير الشّعريّة يتحدّد علميًّا بقياس معدّل الانزياح عن اللغة الاعتياديّة. وفي هذه الدراسة ما يقف بالقارئ على نموذج خاصٍّ من الشّعر، متمثّلاً في "شِعر النقّاد"، جديرًا بالإفراد والفرز، وبالتأمّل في دلالاته الشّعريّة والنقديّة معًا.

أمّا النقّاد الذين طُبّقت الدراسة عليهم، فقد روعي في عيّنتهم أن يكون كلٌّ منهم ذا نتاجٍ نقديٍّ فاعل، بحيث يُصَنَّف ناقدًا بالدرجة الأولى، ثم يكون له في المقابل ديوانٌ شِعريٌّ واضحٌ معروف. وأبرزهم في تاريخ النقد العربي- كما أورد الكتاب- ثلاثة: (ابن رشيق القيرواني، -٤٦٣هـ= ١٠٧١م)، و(حازم القرطاجني، -٦٨٤هـ= ١٢٨٥م)، و(عباس محمود العقّاد، -١٣٨٣هـ= ١٩٦٤م).

يُذكر أن للمؤلّف عددًا من الأعمال النقديّة والشعريّة المنشورة، منها: كتاب "الصورة البَصَريّة في شِعر العميان: دراسة نقدية في الخيال والإبداع"، وكتاب "مفاتيح القصيدة الجاهلية: نحو رؤية نقدية جديدة عبر المكتشفات الحديثة في الآثار والميثولوجيا"، وكتاب "حداثة النصّ الشّعريّ في المملكة العربية السعودية: قراءة نقديّة في تحوّلات المشهد الإبداعيّ"، وكتاب "نَقْدُ القِيَم: مقاربات تحليليّة لمنهاج علميّ جديد"، بالإضافة إلى مجموعتين شعريتين.

إجراء تقويم شامل لأوضاعهم:

مجلس الوزراء يوافق على الضوابط الخاصة بوضع الأطفال السعوديين في الخارج

أصدر مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز القرار رقم (١٩٢) في ١٤٣١/٦/٣هـ بالموافقة على الضوابط الخاصة بوضع الأطفال السعوديين في الخارج من أب سعودي وأم غير سعودية. ونص قرار المجلس على قيام وزارة الخارجية – بالاشتراك مع اللجنة المشكلة لدراسة وضع هؤلاء الأطفال - بإجراء تقويم شامل لأوضاعهم. وننشر فيما يلي قرار مجلس الوزراء والضوابط التي وافق عليها.

إن مجلس الوزراء بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٤٧٩٥٨/ب وتاريخ ١٤٢٩/١٢/٤هـ، المشتملة على برقية صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية رقم ٤٥٥٦٥/٣/٥/١ش وتاريخ ١٤٢٧/٨/١١هـ، المرافق لها محضر اللجنة المشكلة بناء على توجيه مجلس الوزراء الموقر خلال جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤٢٧/٣/١٢هـ، لدراسة ظاهرة الأطفال السعوديين في الخارج من أب سعودي وأم غير سعودية وما يعانونه من إهمال وعوز بسبب إنكار أو تنكر الأب لهم.

وبعد الاطلاع على المحاضر رقم (٤٩٠) وتاريخ ١٤٢٧/١٢/٢٤هـ، ورقم (٢٩٨) وتاريخ ١٤٣٠/٦/٢٠هـ، ورقم (٢٩٩) وتاريخ ١٤٣٠/٦/٢٠هـ، ورقم (٤٨٩) وتاريخ ١٤٣٠/١٠/٢١هـ، ورقم (٥٦٣) وتاريخ ١٤٣٠/١٢/١٩هـ، ورقم (٥٣) وتاريخ ١٤٣١/٢/٤هـ، المعدة في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٥٢/٧٥) وتاريخ ١٤٢٩/١١/١١هـ.

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (١٨٤) وتاريخ ١٤٣١/٣/٨هـ.

يقرر ما يلي:

أولاً: الموافقة على الضوابط الخاصة بوضع الأطفال السعوديين في الخارج من أب سعودي وأم غير سعودية بالصيغة المرافقة.

ثانياً: قيام وزارة الخارجية – بالاشتراك مع اللجنة المشكلة لدراسة وضع الأطفال السعوديين في الخارج من أب سعودي وأم غير سعودية بناء على توجيه مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤٢٧/٣/١٢هـ- بإجراء تقويم شامل لأوضاع أولئك الأطفال، وذلك بعد تطبيق الضوابط الواردة في البند (أولاً) من هذا القرار، في ضوء ما يرد إليها من ملحوظات من

دور الجمعية الخيرية لرعاية الأسر السعودية في الخارج لاحق لدور البعثات السعودية في الخارج

يلزم الأب بتصحيح أوضاع أطفاله وفقاً للتعليمات المنظمة لذلك

ممثليات المملكة في الخارج متضمناً توضيح الصعوبات التي تواجهها ورفع مقترحاتها في هذا الشأن إلى المقام السامي في مدة أقصاها ثلاث سنوات من تاريخ صدور هذا القرار.

رئيس مجلس الوزراء

الضوابط الخاصة بوضع الأطفال

السعوديين في الخارج من أب سعودي وأم غير سعودية

أولاً:

١- في حال اعتراف الأب بأولاده:

يلزم الأب بتصحيح أوضاعهم وفقاً للتعليمات المنظمة لذلك، وفي حال عدم تمكنه من الصرف عليهم فيحالون إلى الجمعية الخيرية لرعاية الأسر السعودية في الخارج أو غيرها من الجمعيات المماثلة، لدراسة أوضاعهم، ليخصص لهم مبلغ شهري يصرف من الجمعية، يحدد وفقاً للحالة المعيشية في البلد الذي يقيمون فيه.

٢- في حالة إنكار الأب أولاده، أو تنكره لهم:

فإذا كان لدى الأم وثائق مصدقة تثبت زواجها من مواطن سعودي، ونتج من هذا الزواج أولاد والأب ينكرهم، فلها التقدم إلى الجهة المختصة في بلدها، أو الممثلية السعودية في ذلك البلد بطلب تصحيح وضع الأولاد وفقاً لما لديها من وثائق ومستندات، وتتم الكتابة عن ذلك إلى وزارة الخارجية، ومن ثم تكتب الوزارة لإمارة المنطقة المقيم فيها الزوج إن كان مكان إقامته معلوماً، فإن كان غير معلوم، فيكتب إلى وزارة الداخلية لأخذ إفادته عن صحة ادعاء الزوجة، وإن كان متوفى أو تعذر العثور عليه، تؤخذ إفادة أحد أقاربه من

الدرجة الأولى في ذلك.

وعند ورود الإفادة متضمنة إنكار الأب- أو من يقوم مقامه- نسب الأولاد إليه، فتبلغ الأم بذلك عبر القنوات نفسها، فإن أصرت على أنهم أولاده، فلها إقامة دعوى قضائية لإثبات نسبهم إليه، وعند ثبوت النسب، يلزم الأب- أو من يقوم مقامه - بتنفيذ الأحكام الصادرة في حقه، وتصحيح أوضاع أولاده نظاماً، ودفع جميع ما صرف عليهم من نفقة وذلك وفقاً لضوابط تنفيذ الأحكام الأجنبية.

وإذا تنكر الأب لأولاده الثابت نسبهم إليه، سواءً أكان هذا راجعاً إلى نواح مادية، أم اجتماعية، أم نظامية، أم غيرها، فيلزم بتصحيح أوضاعهم نظاماً، وصرف نفقاتهم. وإن كان عاجزاً عن صرف النفقة، تسجل الأسرة لدى الجمعية الخيرية لرعاية الأسر السعودية في الخارج أو غيرها من الجمعيات المماثلة، لتتولى الصرف عليهم وفقاً لنظامها.

ثانياً:

التأكيد على أن دور الجمعية الخيرية لرعاية الأسر السعودية في الخارج لاحق لدور البعثات السعودية في الخارج، وأن ما ترصده البعثات السعودية من حالات تبلغ به وزارة الخارجية في الرياض ليبعث إلى الجمعية لإقرار المساعدة اللازمة.

ثالثاً:

تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٤) وتاريخ ١٤٠٤/٥/٥هـ، الصادر في شأن من يسيئون إلى سمعة المملكة في الخارج، والإجراءات اللازمة لتنفيذه الصادرة بموجب قرار سمو وزير الداخلية رقم (١٦س/٩٩٩) وتاريخ ١٤٠٥/٣/٦هـ، على من يثبت أنه ترك أولاده، إهمالاً لهم، بوصفه إساءة إلى سمعة المملكة في الخارج.

رابعاً:

تفعيل دور المجلس التنسيقي المنصوص عليه في برقية المقام السامي رقم (١١٢١/م ب)

إذا تنكر الأب لأولاده الثابت نسبهم إليه سواءً أكان هذا راجعاً إلى نواح مادية أم اجتماعية، أم نظامية، فيلزم بتصحيح أوضاعهم نظاماً وصرف نفقاتهم

وتاريخ ١٤٢٩/٢/١١هـ، المتضمنة إنشاء مجلس تنسيق مكون من مندوبين من: وزارة الداخلية (الشؤون العامة، والأحوال المدنية)، ووزارة الخارجية، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة المالية، ورئاسة الاستخبارات العامة، والجمعية الخيرية لرعاية الأسر السعودية في الخارج، ويكون مقره وزارة الداخلية، وذلك للبت في قضايا الأسر السعودية في الخارج ورعاية شؤونهم، وفقاً لما هو منصوص عليه في المهمات الموضحة لمجلس التنسيق المشار إليه في الأمر السامي الآنف ذكره.

خامساً:

شمول الضمان الاجتماعي من يثبت استحقاقهم إياه نظاماً من أولئك الأطفال.

سادساً:

يتم دعم وزارة الخارجية- بالتنسيق مع وزارة المالية- بوظائف باحثين وأخصائيين اجتماعيين للعمل في البعثات السعودية في الخارج ليقوموا بمتابعة حالات هؤلاء الأطفال السعوديين الموجودين في الخارج الذين يعانون الإهمال والعوز والإنكار والتنكر من قبل الآباء.

تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر في شأن من يسيئون إلى سمعة المملكة في الخارج على من يثبت أنه ترك أولاده إهمالاً لهم

تطوير محطات الخدمة على الطرق

رفع المواطن حمد الجريد عريضة لمجلس الشورى تحدث فيها عن وضع محطات الخدمة المنتشرة على الطرق السريعة وتطويرها لتتلاءم مع احتياجات المسافرين على تلك الطرق وقال:

سعادة رئيس مجلس الشورى الموقر
حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

كما هو معروف لدى الجميع من بداية نهضة هذه الدولة المباركة التي ما تركت من تقدم ورقي للمواطن والمقيم إلا فعلت حتى سخرت جميع إمكانياتها والميزانيات الضخمة للمجتمع ومن أهمها إنشاء الطرق الحديثة والسريعة التي ربطت فيها مدن المملكة شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً وأمنتها من كل الخدمات المرورية والأمنية حتى أصبحت من أحدث الطرق في دول المنطقة من حيث التجهيز والانفاق والتصميم. وحيث أن هذه الطرق محل استفادة لمرور عشرات آلاف المواطنين والمقيمين والحجاج والمعتمرين لبيت الله الحرام لتأدية المناسك وزوار المملكة لقضاء العطلات والمصالح التجارية بين مدن المملكة والدول المجاورة حتى صارت هذه الطرق لا تخلو من السير عليها على مدار الساعة إذا تفضلت الدولة وفقها الله بمنح الأراضي الكافية للمواطنين لإنشاء محطات الوقود حول المملكة بشروط تقديم أفضل الخدمات، وبعد مرور عدة أعوام من جني الأرباح الطائلة بفضل الله جل وعلا ثم هذه الحكمة المباركة التي قدمت لمستثمري هذه المحطات كل التسهيلات الممكنة على أتم وجه فإنه للأسف لم توف الكثير منها بالخدمة المطلوبة مما لا يتواكب مع نهضة المملكة ولا عصرنا الحديث وأصبح الكثير منها دون أدنى مستواه من خدمة الوقود والصيانة العامة والنظافة وعدم الاهتمام بسكن عامليها وبالمساجد وبدورات المياه والخدمات الأخرى على الإطلاق حتى أصبح البعض منها مجرد اسم محطة ومرتع للعمالة قليلة الخبرة والمتخلفة وأدنى اهتمام بالمظهر العام والمسؤولية، ومنها تلك التي في المنافذ البرية للمملكة مع الدول المجاورة وعلى الطرق السريعة بشكل عام والبعض منها جيد، ولذلك نقترح طرح عقود جديدة على الشركات المحلية والأجنبية المعروفة في هذا المجال على الطرق السريعة النافذة من المدن حول المملكة، وإلغاء العقود السابقة أو تخصيصها للنقل الثقيل مثل الشاحنات التجارية وغيرها حتى تفصل عن المحطات العامة، وذلك بتوفير خدمة أفضل لها ولغيرها وعلى أن تمنح الدولة لهذه الشركات أراض بعقود جديدة للمدة التي تسمح بها الدولة على ألا تتجاوز العشرة شركات حتى لا تقل نسبة الأرباح وتتدنى الخدمات بشروط الإدارة المستقلة حتى تبرز قوة المنافسة وتميز الخدمات لهذه الشركات الجديدة وعلى هذه الشركات إنشاء محطات وقود جديدة مع مراعاة مواقع هذه المحطات حتى لا تحدث كثافة في مداخل ومخارج المدن.

مواطن يقترح تعديل نظام التقاعد

قدم الأستاذ بندر بن صالح الشلهوب عريضة لمجلس الشورى طالب فيها بدراسة تعديل نظام التقاعد خاصة ما يتعلق بإيقاف صرف التقاعد للأبناء والبنات في حالة الزواج أو العمل بعد وفاة والدهم.

وقال الشلهوب في عريضته:

صاحب المعالي رئيس مجلس الشورى سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

علمت أن مجلسكم الموقر يدرس تعديل نظام التقاعد بما يحقق تحسين ورفاهية هذه الفئة التي خدمت وطنها ومليكها بكل أمانة وإخلاص إلى أن بلغت السن النظامي للتقاعد والذي تطلب منه الإحالة إلى التقاعد، وبمناسبة دراسة تعديل نظام التقاعد فلي بعض الملاحظات التي أرجو أن تؤخذ بالحسبان، عند دراسة مواد النظام الجديد وهي:

أولاً: يجب إعطاء المتقاعد علاوة سنوية أسوة بالموظفين الذين على رأس العمل مثل ما يطبق ببعض الدول التي تقل عنا دخلاً، كالأردن والكويت وغيرهما، فهذه العلاوة سترفع من دخل المتقاعد وتحقق له رفاهية ورغداً في العيش الكريم مثله مثل غيره.

ثانياً: الموظف المتقاعد إذا توفي وكذا زوجته وأصبح أبناؤه وبناته كباراً وربما البنت قد تزوجت وكذلك الأبناء والبعض ربما حصل على عمل وظيفي هل تستمر مصلحة التقاعد في صرف راتب والدهم التقاعدي ويوزع عليهم كإرث لهم أو يصفى ما يستحقه والدهم مقابل ما دفعه للمصلحة واستثمرته طيلة خدمته ويدفع للورثة أيضاً كونه في الأصل إرثاً لهم من والدهم؟ أم أن المصلحة هي التي ترث الموظف؟ لقد ذكر سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله، بأنه لا يجوز لمصلحة التقاعد أن ترث الموظف وخلفه ذرية ضعفاء وهم بحاجة إلى ذلك، لذا أرجو الإيعاز للجنة القائمة على دراسة تعديل النظام ملاحظة هذه الناحية عند إعداد مواد النظام.

وأرجو من معاليكم توجيه لجنة الدراسة لملاحظة ذلك، ولنا في معاليكم الأمل الكبير بالوقوف إلى جانب هذه الفئة العزيزة علينا جميعاً.

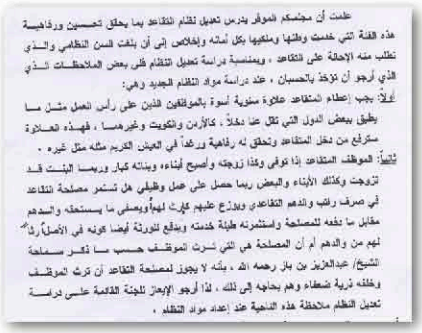

خريجات الكلية المتوسطة مدرسات للمرحلة الابتدائية

رفعت مجموعة من الخريجات الحاصلات على دبلوم الكلية المتوسطة عريضة لمجلس الشورى طالبن فيها بدراسة وضعهن وتعيينهن مدرسات ابتدائي حسب ما درسنه من مواد تؤهلن لذلك. وقلن في العريضة:

معالي رئيس مجلس الشورى

حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد

من فضل الله علينا أن جعلنا من هذه البلاد الطاهرة ومن فضله علينا أن جعل لنا حكاماً يحكمون بشرع الله وجعل بهم رحمة ورأفة بمن ولاهم الله عليهم وخاصة نحن بنات الوطن.

أتمنى منكم منحنا وظيفة لعلنا نكون لبنة من لبنات المجتمع تصقلونها بتوجيهاتكم لخدمة هذه البلاد العزيزة رضا وطاعة لله سبحانه وتعالى ثم طاعة لولاة الأمر حفظه الله، نحن خريجات كلية متوسطة مدة الدراسة فيها سنتان، تخصصات الكلية المتوسطة بأقسامها قرآن كريم ودراسات إسلامية، لغة عربية وعلوم اجتماعية، علوم ورياضيات، اقتصاد منزلي وتربية فنية، رياض أطفال.

الجهة المشرفة على هذه الكلية هي الرئاسة العامة لتعليم البنات حسب ما هو مدون في شهادة التخرج، عدد الخريجات العاطلات الراغبات في الوظيفة أكثر من ٩٠٠٠ خريجة أقدم خريجة بهذه الكلية عام ١٤١٤هـ، وهذه الكلية مؤهلة لتدريس المرحلة الابتدائية وبعض التخصصات فيها مؤهلة لتدريس الابتدائي والمتوسط، ثم استبدلت هذه الكلية بكلية التربية المطورة أربعة سنوات مخصصة لتدريس مرحلة المتوسطة والثانوية، من هنا تبدأ معاناتنا، حيث أقصينا من الحصول على الوظائف مع العلم أن أغلب خريجات كليتنا لديهن خبرة كمعلمات على بند محو الأمية وتم التعاقد ولا يزال معهن على نظام الساعات ولكن لم تشفع لنا أقدمية التخرج والخبرة في الحصول على وظيفة رسمية، ولقد رفضت وزارة التربية والتعليم إعطائنا الأولوية في تدريس الابتدائي والترتيب الثاني بعد كلية إعداد المعلمات وفضلت علينا خريجات البكالوريوس التربوي غير المتخصصات لتدريس الابتدائي.

وأصبح سلم الأولوية الحالي للتقديم للوظائف كالتالي: كلية إعداد المعلمات (مخصص لتدريس الابتدائي)، كلية جامعية تربوية (مخصص لتدريس الثانوي والمتوسط)، دبلوم كلية متوسطة (مخصص لتدريس الابتدائي).

وبذلك لم يعد لنا أمل في حصول خريجات الدبلوم على فرصة في التوظيف وذلك لكثرة أعداد خريجات البكالوريوس.

إن لنا أكثر من اثني عشرة سنة ننتظر الوظيفة وبهذا القرار أصبح الأمل ضعيفاً بالحصول عليها، ولقد طرحت وزارة الخدمة المدنية وظائف لحملة الدبلوم ففرحنا بذلك وقلنا جاء الفرج ويا للأسف حرمنا أيضاً من التقديم عليها والسبب أننا تعليميات أي تابعات لوظائف تعليمية، المحصلة أنا حرمنا من التقديم على وظائف الدبلوم لأننا تعليميات وحرمنا من أولوية وظائف المرحلة الابتدائية لأننا دبلوم أيضاً.

نتمنى منكم الرفع للمقام السامي باستحداث وظائف لنا أسوة بأخواتنا خريجات المعاهد.

ولقد رفضت وزارة التربية والتعليم إعطائنا الأولوية في تدريس الابتدائي والترتيب الثاني بعد كلية إعداد المعلمات وفضلت علينا خريجات البكالوريوس التربوي غير المخصصات لتدريس الابتدائي
سلم الأولوية للتقديم الحالي للوظائف كالتالي :-
١- كلية إعداد المعلمات (مخصص لتدريس الابتدائي)
٢- كليه جامعيه تربويه (مخصص لتدريس الثانوي والمتوسط)
٣- دبلوم كلية متوسطه (مخصص لتدريس الابتدائي)
وبذلك لا أمل في حصول الدبلوم على فرصته في الوظيفة وذلك لكثرة إعداد خريجات البكالوريوس
لذا اكثر من اثناء عشر سنه ننتظر الوظيفة وبهذا القرار أصبح الأمل ضعيف بالحصول على وظيفة
ولقد طرحت وزارة الخدمة المدنية وظائف لحملة الدبلوم ففرحنا بذلك وقلنا جاء الفرج ويا للأسف حرمنا أيضا من التقديم عليها والسبب أننا تعليميات أي تابعات لوظائف تعليمية
المحصلة أنا حرمنا من التقديم على وظائف الدبلوم لأننا تعليميات وهي غير تعليمية وحرمنا من الأولوية الوظائف المرحلة الابتدائية لأننا دبلوم أيضا.
نتمنى منكم الرفع للمقام السامي باستحداث وظائف لنا أسوه بأخواتنا خريجات المعاهد
وجزاكم الله عنا خير الجزاء
خريجات كليات متوسطه ينتظرن المساعدة

ضم خدمة المعيد في بدل نهاية الخدمة

رفعت مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية للبنات عريضة لمجلس الشورى يتضررن فيها من عدم احتساب مدة الخدمة كمعيدات ضمن السنوات التي يحتسب على اساسها بدل الخدمة، وقلن في عريضتهن:

معالي رئيس مجلس الشورى المحترم

بعد التحية والسلام

نرفع لسعادتكم شكوانا نحن أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية للبنات وكلية إعداد المعلمات التابعة لتعليم البنات (سابقاً) والتابعة لجامعة الملك عبدالعزيز حالياً.

فنحن نمثل الرعيل الأول الذي طبقت عليه أنظمة عقيمة أخرتنا وهضمت حقوقنا وحين انضمامنا للجامعة وقع علينا ظلم لم يراع كوننا نظام كليات مختلف عن نظام التعليم العالي. وحين صدرت لائحة مجلس الوزراء برقم (٢٥٩) بتاريخ ١٤٢٩/٩/١هـ، وحددت نهاية بدل الخدمة لمن زادت خدمته عن عشرين عاماً في وظيفة (محاضر، أستاذ مساعد، أستاذ مشارك، أستاذ) وكل سنة من سنوات خدمته تعادل راتب الدرجة التي يشغلها عند انتهاء خدمته واستبعد منها (المعيد) أليست المعيد هو أول سلم في سلك التعليم العالي؟ لذا نرجو من سعادتكم المطالبة بتعديل اللائحة وإعطاء كل ذي حق حقه حسب سنوات خدمته والمطالبة بحقوقنا التي ضاعت بسبب هذه اللائحة وعليه نطالب إسقاط المدة من اللائحة حتى نتمتع بحقوقنا أسوة بسلك التعليم وتقديراً للعلم والمعلمين ودعماً لبذل المزيد من العطاء في عملنا شاكرات حسن اهتمامكم وتفهمكم لنا.

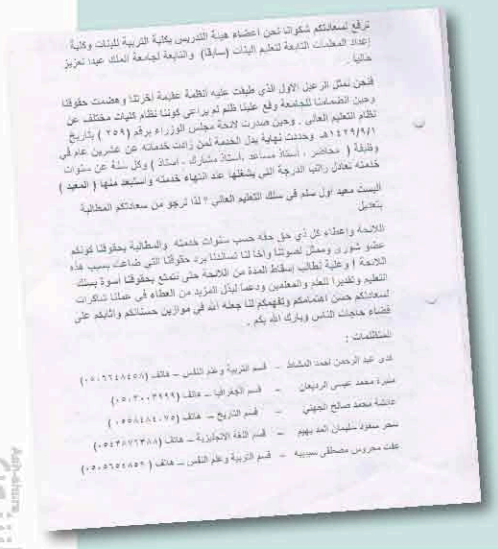

ترفع لسعادتكم شكوانا نحن اعضاء هيئة التدريس بكلية التربية للبنات وكلية إعداد المعلمات التابعة لتعليم البنات (سابقا) والتابعة لجامعة الملك عبدالعزيز حاليا.

فنحن نمثل الرعيل الأول الذي طبقت عليه انظمة عقيمة اخرتنا وهضمت حقوقنا وحين انضمامنا للجامعة وقع علينا ظلم لم يراعي كوننا نظام كليات مختلف عن نظام التعليم العالي . وحين صدرت لائحة مجلس الوزراء برقم (٢٥٩) بتاريخ ١٤٢٩/٩/١هـ وحددت نهاية بدل الخدمة لمن زادت خدمته عن عشرين عام في وظيفة (محاضر ، أستاذ مساعد ،أستاذ مشارك ، استاذ) وكل سنة من سنوات خدمته تعادل راتب الدرجة التي يشغلها عند انتهاء خدمته واستبعد منها (المعيد) أليست معيد أول سلم في سلك التعليم العالي ؟ لذا نرجو من سعادتكم المطالبة بتعديل

اللائحة واعطاء كل ذي حق حقه حسب سنوات خدمته والمطالبة بحقوقنا كوننا عضو شورى وممثل لصوتنا وانا لنا تساؤلنا برد حقوقنا التي ضاعت بسبب هذه اللائحة (وعلية نطالب إسقاط المدة من اللائحة حتى نتمتع بحقوقنا اسوة بسلك التعليم وتقديرا للعلم والمعلمين ودعما لبذل المزيد من العطاء في عملنا شاكرات لسعادتكم حسن اهتمامكم وتفهمكم لنا جعله الله في موازين حسناتكم واثابكم على قضاء حاجات الناس وبارك الله بكم .

المختلصات :

هدى عبد الرحمن احمد الشماط – قسم التربية وعلم النفس – هاتف (٠٥٠٦٢٤٨٥٥٨)
منيرة محمد عيسى الريعان – قسم الجغرافيا – هاتف (٠٥٠٣٠٠٣٩٩٩)
عائشة محمد صالح الجهني – قسم التاريخ – هاتف (٠٥٥٨٤٨٤٠٧٥)
سحر سفوك سليمان العديهم – قسم اللغة الانجليزية – هاتف (٠٥٤٣٥٢٦٣٨٨)
علا محروس مصطفى سيديه – قسم التربية وعلم النفس – هاتف (٠٥٠٥٢٤٥٨٥٢)

دراسة وضع نظام للسجون

اطلع مجلس الشورى على المعاملة المرفقة الواردة من رئاسة الوكلاء برقم ٢٣٤٠ في ١٣٥١/٣/١٠هـ المشتملة على موضوع حادثة حريق القنفذة وتداول الأعضاء البحث في الخصوص المذكور وبعد الفحص والتدقيق في طلب وزارة الداخلية وضع نظام للسجن والتوقيف، لأن بعض الموقوفين يمضي عليهم في السجن أكثر مما يجب أن يقرر عليهم.

فقد قرر المجلس بالأكثرية ما يأتي:

١- بما أن إيقاع الحريق قصداً من المسائل الجنائية والأصول تقضي أنه بعد إجراء التحقيق الابتدائي وأن تجري المحاكمة فيها لدى المحكمة الشرعية بالبلدة التي حدث فيها هذا الحادث الجنائي فإن المجلس يرى أن يتحول المعاملة الخاصة بحادثة الحريق إلى المحكمة الشرعية مع توديع المتهمين إليها لإبداء المحاكمة الشخصية في ذلك.

٢- أما من جهة وضع نظام للسجون والتوقيف فإن المجلس قد شارك وزارة الداخلية في ذلك وقد اقترح المجلس وضع هذا النظام في قراره المرفوع لرئاسة مجلس الوكلاء بعدد ٤١ في ١٣٥١/٢/١١هـ.

٣- وبناء على أن بقاء المسجونين في السجن أكثر مما يجب أن يقرر لهم كما جاء في مذكرة وزارة الداخلية فإن المجلس يرى أن تكلف إدارات السجون برفع جدول في كل أسبوع لمرجعها بأسماء المسجونين ونوع الجرم ومدة السجن وكل ما يلزم في الموضوع رجاء الإحاطة والتذكير، وعلى ذلك المرجع أن يرفع الجدول لوزارة الداخلية مبيناً به أيضاً أسماء الموقوفين ومتابعة قضايا المسجونين حتى لا يبقى في السجن من انتهت مدتهم ومن لم يصدر في حقهم حكم خاص يراجع المرجع في ذلك، أما في الملحقات فيرفع الجدول للأمراء للغرض المذكور وعلى الأمراء رفع جدول بذلك شهرياً لوزارة الداخلية وعلى هذا حصل التوقيع.

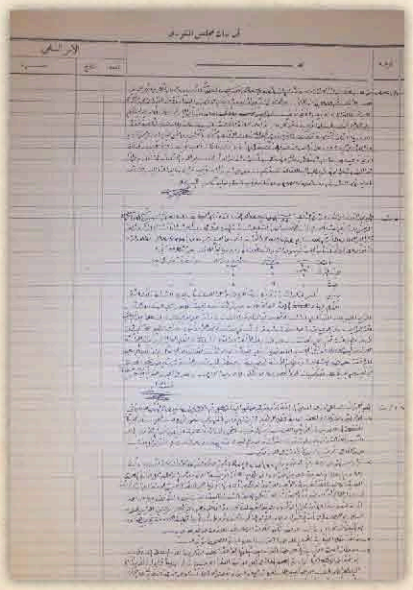

توجيه مدير خفر السواحل بتطبيق نظام صيد الأسماك

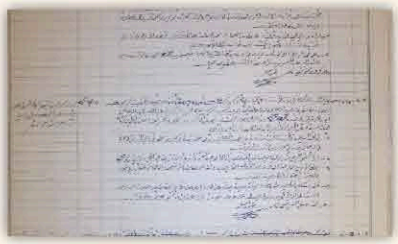

اطلع مجلس الشورى على خطاب مدير مصلحة خفر السواحل رقم ٤١٢ في ١٣٥١/٢/٢٣هـ الوارد من لدن مقام رئاسة الوكلاء في موضوع ملاحظاته على القرار الخاص بمطاردة السفن الأجنبية المختصة بصيد الحوت، وبما أن النظام الذي أصدره المجلس قريباً باسم نظام صيد الأسماك والمحار وكان يشتمل على أحكام مخصوصة كفيلة باتخاذ التدابير التي تحول دون ضياع الرسم المنوه عنه في الخطاب المذكور فإن المجلس تكليف مدير هذه المصلحة بالاعتناء في تطبيق تلك الأحكام بدقة كي تتحقق الغاية المرجوة من إبلاغها النظام المذكور وعلى ذلك جرى التوقيع.

مصادرة أراضي المنفعة العامة بموافقة أصحابها

اطلع مجلس الشورى على أوراق المعاملة المرفقة المحالة إليه من لدن مقام رئاسة مجلس الوكلاء برقم ١٧٤٣ في ١٣٥١/٢/٢٤هـ المختصة بالأرض الواقعة بجدة أمام باب مكة والعائدة لحسين العباسي وعلى قرار مجلس الشورى رقم ١٤٣ في ١٣٥٠/١١/١٩هـ الصادر بالاستفسار عن الأسباب الموجبة لاقتطاع قسم عظيم من تلك الأرض بلا مقابل وعلى قرار مجلس إدارة جدة الصادر في ١ صفر ١٣٥١هـ المتضمن أن الأرض المذكورة تقع بقرب أحد المساجد والمشاعي العمومية ومخزن البنزين.

وبعد البحث والمناقشة في ذلك قرر المجلس ما يأتي:

١- إن القاعدة المتبعة هي أن كل أرض مملوكة سواء أكان عليها بناء أم لا لا تؤخذ إلا برضى صاحبها أو مقابل تعويض حسب أصوله.

٢- ونظراً إلى أن صاحب هذا الملك حسين العباسي قد تبرع ببعض أرضه المذكورة أعلاه كما جاء ذلك بقرار مجلس الإدارة في الموضوع فإن المجلس يوافق على قرار مجلس الإدارة وبموجب ذلك يعطى له الفسح بالبناء على مقتضى ما جاء في القرار المذكور.

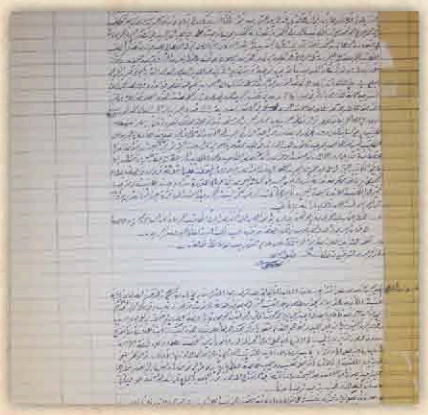

رفض انشاء معمل للجلود بمكة المكرمة

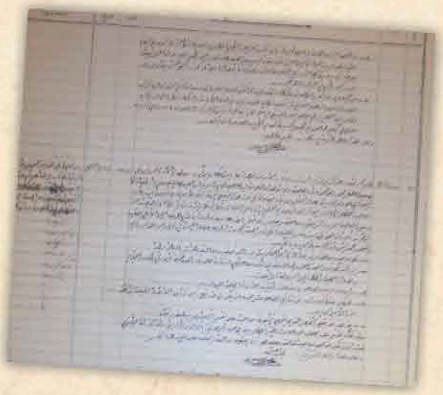

اطلع مجلس الشورى على المعاملة المرفقة المحالة إليه من لدن مقام رئاسة الوكلاء برقم ٤١٥٨ في ١٣٥١/١/٣٠هـ المختصة بطلب شيخ محمد ورفاقه في الهند السماح لهم بفتح معمل بالحجاز للجلود والدم واللحوم والعظام بحسب الشروط المقدمة منهم والواردة في كتابهم المرفوع إلى صاحب الجلالة بتاريخ ١٣٥٠/١١/٢٣هـ وتداول الأعضاء البحث في الخصوص المذكور وبعد الفحص والتدقيق ظهر أن هذه الشروط غير مفيدة ويستوجب تطبيقها مصاريف كبيرة بغير جدوى ولا تأمين مصلحة مقابلها، علاوة على أنها خارجة عن حد المعقول، وبناء عليه فقد قرر المجلس رفعها إلى المقام العالي حتى إذا كان من المناسب إفهام المستدعين بذلك يجرى إبلاغهم وعلى هذا حصل التوقيع.

منح شيخ الزمازمة مبلغ مالي نظير خدماته للحجاج

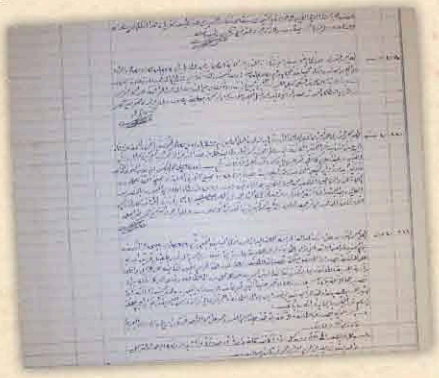

اطلع مجلس الشورى على خطاب رئيس الزمازمة المرفق رقم ١٤ في ١٣٥٢/٥/١هـ الوارد إلى المجلس من لدن مقام النيابة العامة برقم ١٣٩١ في ١٣٥٢/٥/٦هـ والمتضمن أنه قائم بمشيخة الزمازمة منذ مدة طويلة، وأن لكل من رئيس المطوفين ورئيس مطوفي الهند مبلغ معلوم على كل حاج يرد إلى هذه الديار المقدسة لأداء فريضة الحج كإكرامية لهما وبمناسبة قرب حلول الموسم وقيام الحكومة السنية بوضع العوائد اللازمة على الحجاج فإنه يلتمس وضع مقدار معين باسمه على كل حاج من الحجاج أسوة بالمذكورين، وتأميناً لبعض المصاريف اللازمة لأداء وظيفته، وبعد البحث والمناقشة فيما تقدم أرتا المجلس بإجماع آراءه أن تحال هذه المعاملة إلى لجنة الحج العليا لإجراء ما يأتي: (١) إبداء مرئياتها نحو الطلب السالف ذكره. (٢) بيان المصالح التي كانت مخصصة في السابق باسم رئيس الزمازمة وما هو جار استيفائه الآن، على أن تعاد المعاملة إلى المجلس لإعطاء القرار الأخير في الموضوع. وعليه جرى التوقيع.

من رجال الشورى

عبدالله الفضل

(١٢٨٢هـ-١٣٨٨هـ)

ولد عبدالله بن محمد العبدالله الصالح الفضل في القصيم، مدينة بريدة عام ١٢٨٢هـ، وتلقى علومه الابتدائية في الكتاتيب، وعلى يد علماء عصره في القصيم، كما تعلم اللغتين الإنجليزية والأوردية.

عمل عبدالله الفضل في مقتبل حياته بالتجارة بمكة المكرمة، وجدة، كما عمل في التجارة بالهند، ثم انتقل إلى كراتشي عام ١٣٤٢هـ. وكان أحد مستشاري جلالة الملك عبدالعزيز وملازماً له منذ عام ١٣٤٤هـ. ورافق الأمير محمد بن عبدالعزيز في فتح المدينة المنورة.

عين عبدالله الفضل في مجلس الشورى بصفة النائب الأول لرئيس مجلس الشورى نائب جلالة الملك في الحجاز الأمير فيصل بن عبدالعزيز، وذلك اعتباراً من عام ١٣٤٧هـ حتى عام ١٣٦٨هـ. كما شغل منصب معاون النائب العام في الحجاز الأمير فيصل بن عبدالعزيز، في تاريخ ١٣٥٦/١٠/٨هـ.

وتوفي يرحمه الله في مدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية في ١٣٨٨/١٢/٢هـ.

مجلس الشورى
في دراسة علمية

• د. عبدالله بن إبراهيم العسكر

أنهيت تعريب دراسة علمية عن مجلس الشورى السعودي للدكتور دكجميان من جامعة جنوب كلفورنيا. وقبل نشرها رأيت أن أنوه عنها في مجلة الشورى. ومؤلف الدراسة تطرق إلى تطوير العملية الاستشارية السعودية وتشكيلها وخصائص الخلفية الاجتماعية للأعضاء التسعين في مجلس عام ١٩٩٧. ويكشف تحليل الدكتور دكميجان أن أولويات سياسة المملكة السعودية تنعكس في أدوار المجلس الوظيفية السبعة، وهي الدور الاستشاري والتشريعي والتوسطي والانتخابي والتمثيلي والرمزي والتكريمي.

ويقول إن التجربة السعودية لتأسيس نظام استشاري رسمي يُعد خطوة مفاجئة عندما عين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود مجلس الشورى الجديد. وفي الحقيقة، كان تصرف الملك نفسه في استمرار التجربة الاستشارية وتوسيع عضوية المجلس إلى ٩٠، قد قوبل بدرجة من المفاجأة لدى كل من السعوديين والمراقبين الأجانب.

يمثل تعيين المجلس الجديد معلماً مهماً في تطور النظام السياسي السعودي لسببين مترابطين على الأقل. أولاً، يمثل التعيين تصميم الملك الواضح على ترسيخ العملية الاستشارية التي بدأها في أغسطس ١٩٩٢. ثانياً، إن قراره بزيادة عضوية المجلس من ٦٠ إلى ٩٠ يشكل توسيعاً رئيسياً للعملية الاستشارية السعودية.

وهذه الدراسة تتعرض باختصار إلى تطور تجربة المملكة العربية السعودية في ترسيخ آلية استشارية وتقدم لمحة إجمالية عن عضوية مجلس الشورى الجديد المعين في يوليو ١٩٩٧. يستند التحليل المؤلف إلى خصائص خلفية أعضاء المجلس الاجتماعية، لمعرفة العوامل المحددة للتعيين والمهام المتطورة للمجلس وأولويات السياسة الناشئة للدولة. وبالاستناد إلى بيانات السيرة المفصلة، تستعمل الدراسة تقنيات تحليل الخلفية الاجتماعية للنخب السياسية.

وتلقى الدور المتعدد الوجوه للهيئات التداولية في التطور السياسي للحكومات غير الغربية اهتماماً أكاديمياً ضئيلاً. وبالمنظور الغربي، إن الوظيفة الأساسية لمثل هذه الهيئات هي تشريعية، في غياب ما يرفضونه بشكل عام على أنه «موافقة آلية». وما يتم اقتراحه في هذه المقالة هو تصنيف أكثر شمولية لوظائف الهيئات التداولية، تصنيف أكثر تلاؤماً مع الثقافات السياسية للأنظمة السياسية غير الغربية. وهكذا، فإن الهيئات التداولية يمكن أن تقوم بأي واحدة أو بعدد من الوظائف السبع: الاستشارية والتشريعية والتوسطية والانتخابية والتمثيلية والرمزية والتكريمية. ورغم التفضيل الغربي للدور التشريعي، من الضروري الاستكشاف بشكل محدد للوظائف الرمزية والتمثيلية والانتخابية والتكريمية للمجلس السعودي، غير دوره الرسمي كهيئة استشارية وتوسطية. تتضح هذه الوظائف المتعددة في تحليل منظم لخصائص الخلفية الاجتماعية للأعضاء التسعين في مجلس عام ١٩٩٧.

إن مفهوم الشورى متأصل في الفكر والممارسة السياسية الإسلامية منذ الأيام الأولى للإسلام. وهو يستند إلى مرجع قرآني «أمرهم شورى بينهم». وفي السياق السعودي، تطورت العملية الاستشارية بشكل غير منتظم، بداية بمجلس الشورى ذي الأعضاء الثمانية في الحجاز عام ١٩٢٧ تحت حكم الملك عبد العزيز بن سعود (١٩٢٦-١٩٥٣)، والذي توسع لاحقاً إلى ٢٠، وترأسه الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود نائباً لأبيه. وفي عام ١٩٥٦، أمر الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود (١٩٥٣-١٩٦٤) بمجلس موسع من ٢٥، ولكن سرعان ما انتقلت مهامه إلى مجلس الوزراء. خلال ذلك، كانت الأشكال التقليدية للمشورة، المستندة إلى الإجماع العشائري، متبعة ضمن مستويات مختلفة من الحكم السعودي.

مع أن كلاً من الملك فيصل (١٩٦٤-١٩٧٥) والملك خالد بن عبد العزيز آل سعود (١٩٧٥-١٩٨٢) قد وعدا بتأسيس المجلس، فإن ذلك لم يتم حتى سبتمبر ١٩٩٢، ووفقاً للملك فهد، تستند العلاقة بين الحاكم والشعب، ومبدأ المشورة المتبادلة إلى القرآن والسنة النبوية والشريعة. وهكذا، فإن المشورة مقررة دينياً. وكما تحدد بمرسوم ملكي، إن الغاية الرئيسية للمجلس هي تقديم النصيحة إلى الملك في أربعة مجالات عامة: قوانين المملكة؛ الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات والدوائر الرسمية الأخرى؛ والقوانين الدولية والمعاهدات والاتفاقيات. ومهمة الملك العامة نحو المجلس هي «المساهمة في تطوير المملكة ونموها، مع أخذ المصلحة العامة بعين الاعتبار.

بنك واحد في المقدمة

أكثر من ١٩٦ شركة على مستوى المملكة

السعودة أولوية وطنية

للمرة الرابعة ... البنك الأهلي يفوز بجائزة الأمير نايف بن عبدالعزيز للسعودة في موسمها السابع

تقديراً لدورنا الريادي والتزامنا الدائم بتنمية واستقطاب وتأهيل وتدريب وتوطين الكفاءات السعودية فقد حقق البنك أعلى نسبة سعودة على مستوى قطاع المال والبنوك بحصوله على جائزة الأمير نايف بن عبدالعزيز الذهبية للسعودة في موسمها السابع وللمرة الرابعة. ويعتبر البنك الأهلي من أوائل المؤسسات الوطنية التي فتحت أبوابها لتوظيف السعوديين حيث تجاوزت النسبة ٨٨٪ من إجمالي عدد الموظفين.

NCB الأهلي
كلنا واحد

www.alahli.com

وطن واحد. عائلة واحدة. بنك واحد.

بنك الرياض يرعى برامج وأنشطة ذوي الاحتياجات الخاصة

الأيتام، المعاقون... احتياجاتهم خاصة، أوضاعهم خاصة، رعايتهم خاصة، وهذا يعني أنهم خاصون بالنسبة لنا. حرصاً منا على تحقيق أحلامهم، يرعى بنك الرياض أنشطة عديدة منها ثقافية، رياضية، تعليمية، صحية وإجتماعية.

بنك الرياض riyad bank

الاعتزاز بخدمة المجتمع

بنكي... بنك الرياض 800 124 2020 | riyadbank.com